



جامعة الحاج لخضر - باتنة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



النزاعات الإثنية وعملية التنمية في إفريقيا نيجيريا أنموذجاً

مذكرة مكملة لبل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع: العلاقات الدولية تخصص: حوكمة وتسمية

إشراف الأستاذ:

إعداد الطالب:

د/ رابع مرابط

صابر حموتة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ. د. عبد الناصر جندلي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيساً
د. رابع مرابط	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة	مشرفاً ومقرراً
د. دلال بحسري	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة	عضواً ومناقشاً
د. أحمد باي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة	عضواً ومناقشاً

السنة الجامعية

2015/2014 م

1436/1435 هـ



الإهداء

الحمد لله على نعمة الإسلام وكفى بها نعمة، الحمد لله الذي قال " وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها"، فهي

نعمة أن وفقني لإنعام هذا العمل، والصلاة والسلام على محمد صلى الله عليه وسلم الذي قال " أطلبوا العلم

من المهد إلى اللحد" وبعد:

إلى والدي الكريم أطل الله عمره

إلى روح والدتي طيب الله ثراها وأسكنها فسيح الجنان

إلى إخوتي

إلى كل أفراد العائلة

إلى كل زملاء الدراسة

الذين رافقوني طوال مشواري الدراسي

إلى كل طالب باحث عن العلم

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل

الطالب

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

قال تعالى " والعسر إن الإنسان لخبث إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات

وتواصوا بالحق وتواصوا بالسبر " سورة العسر

" تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية، وطلبه عبادة، ودراسته تسبيح، والبهجه منه

جماد، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة وبدله إلى أمه قربة " معاذ بن جبل

إلى هنا تطوي سهر الليالي وتعب الأيام، بين دفتي هذا العمل، فكما علمتني الحياة أن

أشكر من أحسن إلي، فشكري موصول إلى الأستاذ المشرف رابع مرابط الذي شرفني

بقبوله الإشراف على هذا العمل، والنصائح والتوجيهات التي قدمها لي طوال مدة انجاز

هذا العمل، وإلى أعضاء لجنة المناقشة.

وإلى كل أساتذتي الأفاضل كل باسمه، وإلى أول من علمني من أول حرف إلى آخر من

علمني آخر فكرة.

الطالب

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

IFAD	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
MAP	برنامج شراكة الألفية لإنعاش أفريقيا
MEND	حركة تحرير دلتا النيجر
NEPAD	الشراكة الجديدة لأجل تنمية أفريقيا.
OAU	منظمة الوحدة الإفريقية.
SADC	تجمع التنمية لدول الجنوب الأفريقي.
OXFAM	لجنة أوكسفورد للإغاثة من المجاعة
PIB	الناتج الداخلي الخام.
PPTE	المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.
SAP	برامج التهيئة الهيكلية.
UNESCO	المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم

خطة الدراسة

مقدمة:

الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة النزاعات الإثنية والتنمية.

المبحث الأول: تعريف النزاعات الإثنية والتنمية.

المطلب الأول: مفهوم النزاعات الإثنية.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية.

المبحث الثاني: التأصيل النظري للنزاعات الإثنية والتنمية.

المطلب الأول: المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية.

المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للتنمية.

المطلب الثالث: العلاقة بين النزاع والتنمية.

الفصل الثاني: أفريقيا بين اشكالية النزاعات الإثنية ومسعى تحقيق التنمية.

المبحث الأول : طبيعة النزاعات الإثنية في أفريقيا.

المطلب الأول: النزاعات الإثنية داخل الدولة.

المطلب الثاني: النزاعات الإثنية العابرة للحدود الوطنية.

المطلب الثالث: نتائج النزاعات الإثنية.

المبحث الثاني: جهود تحقيق التنمية في أفريقيا.

المطلب الأول: مقومات التنمية في أفريقيا.

المطلب الثاني: مبادرة البياد لتحقيق التنمية في أفريقيا.

المطلب الثالث: دور القوى الكبرى بين جدلية التنمية /المصالح.

الفصل الثالث: نيجيريا بين جدلية النزاعات الإثنية والتنمية.

المبحث الأول: المقومات البشرية والطبيعية بين محفز وعائق للتنمية.

المطلب الأول: دور العنصر البشري.

المطلب الثاني: دور الموارد الطبيعية.

المبحث الثاني: جماعة بوكو حرام/خلفيات النزاع.

خطة الدراسة

المطلب الأول: ظروف نشأة جماعة بوكو حرام وتطورها.

المطلب الثاني: العلاقة بين جماعة بوكو حرام والحكومة النيجيرية.

المطلب الثالث: تأثير جماعة بوكو حرام على مشاريع التنمية.

المبحث الثالث: حركة تحرير دلتا النيجر النزاع المتحدد.

المطلب الأول: موقع الدلتا وتركيبته السكانية.

المطلب الثاني: بداية النزاع في منطقة دلتا النيجر.

المطلب الثالث: تأثير حركة دلتا النيجر على الاقتصاد النيجيري.

المطلب الرابع: سياسة الحكومة النيجيرية مع حركة تحرير دلتا النيجر.

خاتمة:

مقدمة

تعتبر نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي نقطة تحول في النظام الدولي والعلاقات الدولية، حيث تغير منظور النزاعات من النزاعات الدولية إلى النزاعات الداخلية، وظهرت المجموعات الاثنية كقوى جديدة تطالب بحقوقها الاقتصادية والسياسية والثقافية واللغوية والدينية، حيث كانت أوروبا الشرقية التي عرفت نزاعات عرقية بعد انهيار الاتحاد اليوغوسلافي، بين الصرب والكروات، والبوسنيين المسلمين وسلوفينيا وكوسوفو، ما أدى إلى حدوث مشاكل سياسية واجتماعية واقتصادية أدت إلى تفكك العديد من الدول إلى كيانات سياسية مستقلة.

إن موجة التغيرات التي حدثت في الساحة الدولية، لم تكن قارة أفريقيا بمعزل عنها، بالرغم من أنها عرفت سلسلة من النزاعات والصراعات بين مختلف الإثنيات في الدول الإفريقية منذ الاستقلال، إلا أنها وجدت الفرصة المواتية والأرض الخصبة في التغير الذي حدث على مستوى النظام الدولي، وظهور الاثنية كمتغير قوي في العلاقات الدولية لفرض وجودها وذاتها وتميزها عن باقي المجموعات داخل الدول التي تنتمي إليها، وعملت الخلفية التاريخية بطريقة أو بأخرى على تأجيج حدة النزاع بين هذه الإثنيات، نتيجة للاستعمار الذي طبق سياسة - فرق تسد - بين الإثنيات عن طريق منح الامتيازات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية لمجموعة دون أخرى، ما أدى إلى حالة عدم الاستقرار في معظم البلدان الأفريقية، وزيادة الاهتمام بقضية النزاعات الإثنية على الصعيد العالمي لتصبح إحدى أهم القضايا للدراسات السياسة في مراكز البحث والتفكير العالمية، بسبب الانتهاكات التي ترتكب من قبل أطراف النزاع في حق المدنيين - إبادة جماعية وتجنيد جماعي - على أسس الانتماءات الاثنية والعرقية.

إن قارة إفريقيا تأثرت هي أيضا بظاهرة النزاعات الإثنية التي أثرت على الأمن من مختلف أبعاده، وهذا ما جعل البلدان الأفريقية أمام تحد كبير لتنفيذ المشاريع التنموية، قصد التخفيف من مختلف الأعباء والمشاكل التي تعاني منها القارة الإفريقية والنهوض بها في مختلف المجالات.

1- أهمية الدراسة:

لقد استقطبت دراسة الإثنيات والأقليات اهتمام مراكز الدراسات والأبحاث ومفكرين ومنظري العلاقات الدولية والعلوم السياسية، نظرا لتزايد دورها على الساحة الدولية - خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي- حيث ظهرت كيانات سياسية على أسس اثنية مثل التشيك ومقدونيا وصربيا وكوسوفو والبوسنة، وظهرت أيضا في أفريقيا نزاعات انفصالية على أسس اثنية في العديد من الدول الأفريقية- السودان، وأثيوبيا، وأنغولا، ونيجيريا

وعرفت منطقة البحيرات الكبرى مجازر وإبادة جماعية راح ضحيتها مئات الآلاف من التوتسي والهوتو، حيث بلغت تلك النزاعات حد التصفية والإبادة على الأسس الإثنية بين الجماعات المتنازعة، انطلاقاً مما تعتقده هذه الجماعات، بأنه دفاع عن وجودها الهوياتي ومصالحها المختلفة.

– **القيمة العلمية:** إن أفريقيا من أكثر القارات التي تتعدد فيها الأعراق واللغات والأديان، لذلك تختلف في أنماط الحكم والإدارة وفق عادات وتقاليد وطقوس تميزها عن بعضها البعض، ولأجل الوصول إلى الحلول الناجمة لظاهرة النزاعات الإثنية والتخلف في مختلف المجالات التي تعاني منها القارة الأفريقية، كان لابد من فهم وبحث ومعرفة هذه الخصائص التي تتميز بها، وإذا كان طموح كل مجموعة إثنية هو الحصول على امتيازات على حساب المجموعات الأخرى، سيؤدي إلى رد فعل المجموعات الأخرى لمنع حدوث مثل هذه الأعمال التي تفتح المجال لحروب تؤثر على العمليات التنموية في ذلك البلد من خلال تسخير مختلف الموارد لحفظ الأمن.

وترجع أهمية موضوع النزاعات الإثنية وعملية التنمية في أفريقيا، إلى الآثار التي تخلفها هذه النزاعات على المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي محاولة معرفة الخلل للوصول إلى أجمع الحلول للحد من النزاعات الإثنية عبر آليات واضحة من خلال سياسات وبرامج تنموية دقيقة وطموحة تراعي خصوصيات المجتمعات الأفريقية، للرفع من مستويات تلك الأقليات الإثنية، ومحاولة تكريس مفهوم المواطنة والولاء للدولة كبديل لمفهوم التعصب أو الولاء للقبيلة أو العشيرة أو الجماعة الإثنية والعرقية، التي تؤثر بشكل أو بآخر على العملية التنموية في البلد.

2- أهداف الدراسة:

إن الهدف من هذه الدراسة هو:

- البحث عن أسباب النزاعات الإثنية في القارة الإفريقية.
- الوصول إلى الطرق الكفيلة لتحقيق التنمية من خلال الحلول العملية للنزاعات الإثنية وفق منظور محلي وذلك بالتركيز على الخصوصيات الداخلية للدول الإفريقية.
- الوصول إلى العلاقة بين النزاعات الإثنية والعملية التنموية في أفريقيا وخاصة في البلدان التي تتنمى بالمؤهلات وتتوفر على المقومات المادية من موارد طبيعية وبشرية التي تمكنها من تحقيق التنمية.
- البحث عن الحلول والتحقق من مدى ملائمة المقاربة التنموية لاحتواء التنوع الإثني.

3- أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتني إلى الاهتمام بهذه الدراسة منها:

الأسباب الذاتية: تتمثل في الميول الشخصية في البحث والتخصص في قضايا الأقليات والنزاعات الإثنية في العالم ودراستها دراسة مفصلة وتصنيفها على أسس تكوينها وكيفية تأثيرها خاصة مع ما يعرفه المجتمع الدولي من تغيرات في الساحة الداخلية والدولية، كما أن دراسة ظاهرة النزاعات الإثنية في أفريقيا تعد أكثر من ضرورة، نظرا لتأثيرها المباشر على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية للدول؛ وبالتالي فدراسة الأقليات والإثنيات في أفريقيا يمكن أن يؤدي إلى إيجاد الحلول لهذه المعضلة، وتوجيه الموارد لصالح خدمة الإنسان بدلا من أن تكون ضده.

الأسباب الموضوعية: وتعود في الأساس إلى الرغبة في تحديد مفهوم النزاعات الإثنية وتصنيفاتها والوقوف على مسبباتها، وتأثيرها على مدى نجاح العمليات التنموية للدولة المتعددة الإثنيات، كما أن عدم وجود دراسات سابقة ربطت بشكل مباشر بين النزاعات الإثنية أو بين مسألة الأقليات والعمليات التنموية، شكل دافعا للباحث للقيام بهذه الدراسة.

4- حدود الدراسة:

تناول الدراسة العلاقة بين النزاعات الإثنية والعملية التنموية في إفريقيا، منذ 1990 إلى غاية 2013 الفترة التي أعقبت التحول نحو الأحادية القطبية، وبروز الإثنية كفاعل قوي في العلاقات الدولية، وتنامي الوعي لدى هذه الجماعات ومطالبتها بتحقيق التنمية الشاملة للجميع دون تمييز طرف على طرف آخر.

5- إشكالية الدراسة:

تعد النزاعات الإثنية من بين الدراسات التي شغلت الحيز الكبير من اهتمام الباحثين السياسيين لما لها من التأثير الكبير على الدول التي توجد فيها مجموعات إثنية متعددة، وجمهورية نيجيريا من الدول الأفريقية التي تتوفر على التعددية الإثنية وغنية بموارد وثروات طبيعة متنوعة، الأمر الذي جعلها تعاني من النزاعات بين مختلف الإثنيات العرقية من أجل التحكم و السيطرة على مصادر هذه الثروات. ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن تحقيق التنمية في إفريقيا في ظل النزاعات الإثنية؟

وانطلاقا من الإشكالية التالية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية حول موضوع الدراسة:

- ما المقصود بالنزاعات الإثنية، وما المقصود بالتنمية؟
- هل النزاعات الإثنية التي تعاني منها القارة الإفريقية هي السبب في عرقلة عمليات التنمية أم أن نمط التنمية هو الذي يوجع النزاعات الإثنية؟
- هل يعتبر وجود أكثر من جماعة إثنية على إقليم معين سببا كافيا لشوب النزاع بينها؟
- هل تشكل الموارد والثروات الطبيعية سببا في تفجر النزاع بين مختلف الإثنيات، أم أن التنافس السياسي هو السبب الحقيقي للنزاع؟
- هل تحقيق التنمية في نيجيريا مرتبط بحل النزاعات الإثنية أم أن حل النزاعات الإثنية مرتبط بتحقيق التنمية في هذا البلد؟

6- فرضيات الدراسة:

- كلما تنوعت التركيبة الإثنية في أفريقيا ونيجيريا خصوصا، أثر ذلك على تطور الدولة والمجتمع.
- استمرارية وتجدد النزاعات الإثنية في أفريقيا، هو نتيجة طبيعية لفرض وجود الذات والدفاع عن المصالح وحمايتها من الأطراف الأخرى.

7- تبيان خطة البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، الفصل الأول إلى الأطار المفاهيمي والنظري للموضوع، من خلال التطرق إلى المفاهيم المختلفة للدراسة لمفهوم النزاع ومفهوم التنمية في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني، تناولنا أهم النظريات لمفسرة لظاهرة النزاع والتنمية.

وفي الفصل الثاني عالجتنا ضغوط النزاعات الإثنية على القارة الأفريقية وعلاقتها بتحقيق التنمية، وقسمنا الفصل الثاني إلى مبحثين، المبحث الأول بعنوان طبيعة النزاعات الإثنية في أفريقيا، من خلال معرفة العلاقات التي تحكم هذه النزاعات والأسباب التي تحركها، أما المبحث الثاني، تناول جهود تحقيق التنمية في أفريقيا كمدخل للحد من النزاعات الإثنية، من خلال التطرق للمبادرات الوطنية الاقليمية والدولية.

وعالج الفصل الثالث دراسة حالة نيجيريا، باعتبارها الدولة التي تعاني من النزاعات الإثنية، بالرغم من توفرها على الموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق التنمية. وقسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تطرق المبحث الأول إلى المقومات البشرية والطبيعية لنيجيريا من منطلق أن هذين الموردتين سبب في تأجيج النزاع أو مخفز لتحقيق التنمية، وحللنا في المبحث الثاني جماعة بوكو حرام المسلحة التي تنشط في الاقليم الشمالي للبلد، وفي المبحث

الثالث درسنا الجماعة المسلحة الثانية وهي حركة تحرير دلتا النيجر التي تنشط في الإقليم الجنوبي الشرقي، مما دفعها إلى تخصيص موارد مالية للمسائل الأمنية.

وفي الخاتمة توصلنا إلى عدة نتائج من خلال الإشكالية والفرضيات التي قامت على أساسها هذه الدراسة:

8- صعوبات الدراسة:

إن البحث الأكاديمي يتطلب التحليل والنقد والتمحيص، ولا يتأتى هذا إلا من خلال الإطلاع على مختلف المراجع والدراسات التي تناولت موضوع الدراسة، فأول ما واجهنا في هذا البحث هو النقص في المراجع التي تناولت موضوع النزاعات الاثنية والتنمية، خاصة من فئة الكتب، حيث أن البحوث التي ربطت بين متغيري النزاعات الاثنية والتنمية في إفريقيا قليلة جدا، ونجد أن أكثر الدراسات التي تناولت الموضوع هي دراسات أجنبية، ما يعني اللجوء إلى الترجمة، الأمر الذي يتطلب الوقت اللازم لذلك.

لذلك اعتمادنا في تحليل الموضوع على المعلومات التي استقيناها من المجلات المحكمة خاصة مجلة قراءات أفريقية التي تعنى بالشؤون الإفريقية، ونظرا للتغير المستمر الذي يتسم به موضوع النزاعات الاثنية، حتم علينا الاعتماد على الشبكة العنكبوتية - الأنترنت -.

9- المقاربة المنهجية:

استعملنا في هذه الدراسة مجموعة من المناهج والمقاربات التي تتعلق بالنزاعات الاثنية والتنمية منها:

- منهج دراسة الحالة: وذلك من خلال تسليط الضوء على دولة الدولة النيجيرية التي تشهد نزاعات إثنية باستمرار، ودراسة وتحليل العوامل والأسباب المؤدية إلى هذه الاستمرارية مع التركيز السياسات المتبعة من طرف السلطات الحاكمة للحد من النزاعات ومدى اعتبار تحقيق التنمية في احتواء الظاهرة وإمكانية تعميمها على باقي الدول الإفريقية.

- المقاربة البنائية: لدراسة ظاهرة النزاعات الاثنية كان لا بد علينا التركيز على تأثير الأفكار والتصورات لدى كل جماعة إثنية، وتشرح العلاقة المتبادلة بينهما.

- المقاربة النسوية: وهذا من خلال تسليط الضوء على الروابط والعلاقات بين مختلف المجموعات الإثنية التي تقوم على أساس (نحن ، هم)، ما يؤكد على أهمية عمق وقوة المشاعر التي تُؤلّد لدى الجماعات الأخرى حدود معنوية افتراضية بين (نحن وهم)، وبالتالي الوقوف على الاختلافات الموحدة بين مختلف الجماعات الإثنية.

- المدخل التنموي: من خلال هذا المدخل يمكن الوقوف على التغيرات والتحولات التي تواجه الدول المتعددة الإثنيات، وهذا ما انعكس في مشكلة العنف والتطرف، وبالتالي استخدام هذا المدخل يفيد في العلاقة الموجودة بين العملية التنموية والزراعات الإثنية التي تعاني منها الدول المتعددة الإثنيات.

10- الدراسات السابقة :

- عاشور، محمد مهدي، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية، الاردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة الأولى، 2002، ويحاول من خلال هذا الكتاب الإحاطة بأبعاد العلاقة بين التعددية الإثنية والنظام السياسي، والتحقق من مجموعة الأفكار والافتراضات في هذا المجال، مثل العلاقة بين مطالب الجماعات الإثنية وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. كما يعرف الإثنية واتجاهات تحليلها ومطالب الجماعات الإثنية وألوياتها والمسار الذي تتخذه، ويعرض إستراتيجيات إدارة التعددية الإثنية ومؤسستها وسياساتها.

- محمود أبو العبدن، إدارة وحل الصراعات العرقية في أفريقيا، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، غريان، ليبيا، 2008، وقد تم التطرق في هذا الكتاب للأسباب التي تؤدي إلى النزاعات والصراعات الإثنية في أفريقيا، باستعراض بعض مناطق النزاعات، وقد تم تناول الظاهرة العرقية من منظور سياسي، أي العلاقة التي تحكم الجماعات الإثنية بالدولة والمحيط الخارجي، ثم التطرق لدراسة حالة منطقة جنوب السودان. -علي، عباس حبيب، الفدرالية والانفصالية في أفريقيا، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ظاهرة النزعة الانفصالية في أفريقيا، وركزت الدراسة على مبدأ حق تقرير المصير كأحد محركات النزعات الإثنية في القارة مركزاً على حالة تفكك إثيوبيا وانفصال جمهورية أريتريا.

- توفيق راوية ، ومصطفى كامل السيد، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النباد، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005، حيث تطرقت دراسة العلاقة بين الحكم الرشيد و التنمية في إفريقيا في إطار مبادرة النباد، من خلال التطرق إلى المفاهيم و الاتجاهات النظرية للحكم الرشيد و التنمية. و أيضا الحكم الرشيد والتنمية من منظور المؤسسات الدولية و في مبادرة النباد وفي الفكر التنموي الأفريقي.

- نولي أكودينا، السياسة والحكم في أفريقيا، وهو كتاب صادر عن الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية في سنة 2003، و يناقش القضايا المرتبطة بالسياسة والحكم في أفريقيا والتي جلبت اهتمام العديد من الباحثين في مجال

الدراسات السياسية الأفريقية كمسألة الدولة والحزب الواحد والأيدولوجيا في أفريقيا، والدين و إدارة الصراعات وتأثير العولمة على واقع السياسة والحكم في أفريقيا، وهذا من خلال التطرق للعديد من الحالات في الدول الأفريقية ومنها نيجيريا، الجزائر، سوزيلاندا، السنغال، أنغولا والصومال، في محاولة للتوصل إلى الأسباب والعوامل لمختلف النماذج التي تم التطرق لها في هذا الكتاب.

- رابع مرابط، أثر الصراعات العرقية على استقرار الدول: نيجيريا أمثودجا، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، ويناقش فيها الدور الذي تلعبه الصراعات العرقية في تقويض أسس الدولة في نيجيريا ذات التعدد الاثني والديني واللغوي.

نجد أن هذه الدراسات السالفة الذكر كلها تناولت موضوع النزاعات الاثنية وعلاقتها بالنظام السياسي، في حين في هذه الدراسة سنحاول البحث في العلاقة الموجودة بين النزاعات الاثنية والتنمية، لأن أفريقيا للمنطقة التي تحتوي على مختلف الموارد الكفيلة بإحداث تغيير في القارة، وتم التطرق لنيجيريا التي غمكت مقومات طبيعية وبشرية ضخمة في القارة.

الفصل الأول

الإطار النظري لدراسة النزاعات الإنسية والتنمية

الفصل الأول - الاطار المفهوماتي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

المبحث الأول: ماهية النزاعات الاثنية والتنمية

المطلب الأول: مفهوم النزاعات الاثنية

هناك عدم اتفاق بين المختصين والباحثين حول مصطلح النزاع الاثني (Ethnic conflict)، ويعود السبب في الاختلاف إلى عدم وجود تفسير عام لظاهرة النزاعات الاثنية، لأن أغلب الدراسات والتحليلات هي دراسات حالة، وهذا مما لا يساعد على بناء فكر نظري موحد يمكن تعميم نتائجه في دراسة وتحليل الحالات الأخرى.

الفرع الأول: تعريف النزاع: يعود مصطلح النزاع في جذوره وأصوله التاريخية إلى بداية التناقض في المصالح بين طرفين أو أكثر، فالمقصود بالنزاع هو "الوضع الناشئ عن اصطدام وجهات النظر بين دولتين أو أكثر وتعارض مصالحهما حول موضوع أو مسألة ما.⁽¹⁾ وما يلاحظ على هذا التعريف أنه حصر أطراف النزاع بين الدول فقط، بينما نلاحظ أن النزاع قد يكون داخل الدولة الواحدة وبدوافع متعددة.

ويميز الكثير من الباحثين والمؤلفين بين تصورين للنزاع: تصور موضوعي وتصور ذاتي، فالأول يحدد النزاع " بالوضع التنافسي الذي تكون فيه الاطراف واعية بتعارض المواقف الممكنة، ويريد فيه مل طرف احتلال موقع يتناقض والموقع الذي يحتله الطرف الآخر"، ويعبر كينيث بولدينغ Kenneth Boulding عن هذا التوجه بتعريفه للنزاع " بالحالة أو الوضعية التنافسية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية، والتي يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان الآخر، بما لا يتطابق مع رغباته"،⁽²⁾ أما التصور الثاني فيحدد النزاع على أنه "ادراك الوضع الموضوعي ادراك مشوه أو خاطئ".⁽³⁾ ومن جهته يرى جون بورتون J.Burton "أن نزاعا يبدو أنه يدور حول اختلافات موضوعية للمصالح، ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية على أساس وظيفي، من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها".⁽⁴⁾

⁽¹⁾ حسن قادري، النزاعات الدولية: دراسة وتحليل، بالغة الجزائر، منشورات خور جليس، الطبعة الأولى، 2007، ص 10-11.

⁽²⁾ Abdelkrim Kibeche, General Theories of International Conflit, Unpublished Work, Constantine, 2005, pp. 10-11.

⁽³⁾ عبد العزيز جزاد، العلاقات الدولية، الجزائر، موفم النشر والتوزيع، 1992، ص 95.

⁽⁴⁾ محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية تحليلية، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص 37.

الفصل الأول - الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

في حين آلان فرجسون يرى أن النزاع يبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى، وفي نفس الوقت تعتقد الدولة الأخرى أن بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد اتجاه الدولة الأخرى المبادرة بالفعل. وعليه فإن النزاع حسب فرجسون هو "تناقض في المصالح غالبا ما تكون مفاجحة بين طرفين أو أكثر تؤدي إلى تصعيد هذا الموقف بهدف الحفاظ على المصالح المهتدة، مع الاستعداد للاستخدام الفعلي لوسائل الضغط ومستوياته سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية"⁽¹⁾

أما المعهد الدولي لبحوث النزاع في هايدلبرغ فيعرفه على أنه "ظاهرة إنسانية تنشأ عن تصادم المصالح واختلاف المواقف على بعض القيم و هي على الأقل بين طرفين، قد يكونان جماعات منظمة أو دولا، وهي مصممة على السعي نحو تحقيق مصالحها والحصول على أهدافها"⁽²⁾.

أدى هذا الاختلاف بين الباحثين في صياغة كل باحث لتعريف يتناسب وموضوع دراسته وبحق فرضياته حول النزاع محل الدراسة ، فاستخدم المصطلح للتعبير عن عدة معاني وعلى مستويات مختلفة منها الفردي والإقليمي والدولي.⁽³⁾

فالنزاع هو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم توافق المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره.

وتجدر الإشارة إلى الفرق الجوهرى بين مفهومي النزاع والعنف في أن مفهوم النزاع أوسع من مفهوم العنف إذ تعدد صور النزاع وآلياته، و يعد العنف إحدى هذه الآليات في إدارة النزاع وحسمه و تنوقف شدة النزاع على كم وكيف العنف المستخدم فيه.⁽⁴⁾

الفرع الثاني: أنواع النزاعات:

إن الحديث عن أنواع النزاعات أمر صعب للغاية، نظرا لتعدد المعايير وعدم تطابقها مع بعضها البعض، فهناك من يعتمد على الأطراف المشاركة في النزاع، وهناك من يعتمد على القضية محل النزاع من حيث

⁽¹⁾ حسين قادري، المرجع السابق الذكر، ص 14.

⁽²⁾ Heinz jurgen , Antonio Milososki and Oliver Shwars, Conflict: a Literature Review, institute of political science,Duisburg, 2006, p, 2.

⁽³⁾ ناصيف يوسف حني ، النظرية في العلاقات الدولية ، دار الكتاب العربي ، لبنان، 1985 ، ص 293 .

⁽⁴⁾ ليل حاجي ناب، نحن والأخر والصراع: هل من سبيل للتعايش ، جريدة العرب الأسبوعي، خويلدة 2005 ، ص 12.

الفصل الأول - الاطار المفهوماتي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

خطورتها وأهميتها، وهناك من صنفتها على أساس أنها داخلية أو خارجية أو انطلاقاً من الطبيعة التي يسلكها النزاع.

البند الأول: تصنيف النزاعات من حيث الأطراف المشاركة:

الأطراف التي تشارك في هذا النوع من النزاعات عادة ما تكون طرفان أو أكثر، لأن النزاع لا يمكن أن يكون فيه طرف واحد، ومن هنا نجد أن النزاعات قد تكون إما ثنائية أو متعددة الأطراف، فبالنسبة للنزاع الشالي فبالرغم من أنه يحمل في طياته علاقات الدمار في بعض الأحيان إلا أنه أقل حدة، بل قد يصل إلى إعادة الحسابات قبل الوصول إلى حالة إنهاء الطرف الآخر، كما هو حاصل في العديد من النزاعات الثنائية التي وقعت، أما النزاعات المتعددة الاطراف فإنها عادة ما تكون أخطر، وهذا ما أثبتته الحربين العالميتين الأولى والثانية التي استخدمت فيها أسلحة متعددة في النزاع والأطراف للمشاركة⁽¹⁾ نتج عنها هلاك أكثر من خمسين (50) مليون شخص وهو ما يعادل فناء شعب دولة بأكملها.

البند الثاني: تصنيف النزاعات من حيث أهميتها وخطورتها:

إن خطورة وأهمية النزاع يقيّمها البعض بعدد القتلى، إذ يختلف النزاع عن نزاع آخر بحسب الحسائر في الأرواح، والنزاع الخطير هو ذلك النزاع الذي يخلف متوسط ألف (1000) قتيل في العام في ميدان المعركة.⁽²⁾ بالإضافة إلى ذلك يمكن قياس خطورة النزاع عندما يأخذ أبعاد دينية أو عرقية أو إثنية أو أيديولوجية أو حضارية، مثل ما حصل في البوسنة والهرسك والبحيرات العظمى بين الهوتو والتوتسي.⁽³⁾ والتي أدت إلى هلاك مئات الآلاف من الأشخاص.

البند الثالث: تصنيف النزاعات من حيث كونها داخلية أو خارجية:

فالنزاعات من هذا المعيار سواء كانت قديمة أو حديثة، تحدث داخل الدولة أي بين أفرادها ومختلف فئاتها المكونة للمجتمع، كما تحدث بين الدول مع بعضها البعض وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة، والملاحظ أن العالم المعاصر مليء بالنزاعات من النوعين الداخلية والخارجية في ظل الحرب الباردة، كما نشير إلى التداخل بين النوعين، إذ أن الكثير من النزاعات الداخلية تتحول إلى خارج الحدود وتصبح بين الدول، وقد يتسبب في ذلك الخلافات حول الحدود أو الموارد الطبيعية أو المطالبة بالحكم الذاتي أو بالانفصال والذي عادة ما يكون

(1) حسين قاضي، المرجع السابق الذكر، ص 41.

(2) مرجع نفسه، ص 38.

(3) محمد أحمد عبد الغفار، المرجع السابق الذكر، ص 112.

الفصل الأول - الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

بمساعدة من دولة أجنبية، فتصبح طرفاً في النزاع مما يجعله نزاعاً خارجياً بعد أن كان داخلياً. فالنزاع هو عبارة عن منافسة تقوم بين فئات أو دول تعتبر كل منها أن أهدافها متناقضة مع الطرف الآخر، ولذلك تكون النزاعات بين جماعات وفئات داخل الدولة الواحدة، بينما تكون في المجتمع الدولي بين الدول أو مجموعة من الدول، والفاعلين الدوليين الآخرين الذين لهم القدرة في التأثير على مجرى العلاقات الدولية.⁽¹⁾

البند الرابع: تصنيف النزاعات من حيث طبيعتها:

تصنف النزاعات من حيث طبيعتها إلى نزاعات قانونية، وسياسية، واقتصادية، وحضارية، وأيدولوجية... الخ.

* **النزاعات ذات الطبيعة القانونية:** فهذه النزاعات تخضع للقانون أو القضاء تنشأ بين طرفين أو أكثر نتيجة الخلاف حول تطبيق الأوضاع القائمة أو تفسير أحكامها، وهي النزاعات التي يمكن حلها بالرجوع إلى للقواعد القانونية المعروفة.⁽²⁾

* **النزاعات ذات الطبيعة السياسية:** وهي النزاعات التي تنشأ نتيجة طلب أحد الأطراف بتعديل الأوضاع القائمة، ومثال ذلك المطالب المغربية حول قضية الحدود والدعوة إلى ضم منطقة تندوف إليها.

* **النزاعات ذات الطبيعة الاقتصادية:** وهي تلك النزاعات التي تندلع نتيجة تناقض المصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى مثل الموارد الطبيعية، والأسواق، والطاقة، لأن المتحكم في هذه العناصر على صعيد العلاقات الدولية، سيتحكم في العالم لما تمثله من عناصر قوة الدولة، فيقدر ما تتصارع وتتنازع من أجل اكتسابها، فإنها تفعل ذلك للمحافظة عليها وتنميتها أكثر.⁽³⁾

الفرع الثالث: المصطلحات المتداخلة مع النزاع:

هناك العديد من المصطلحات التي يتم تداولها واستعمالها بين المفكرين والباحثين والدارسين للدلالة على مصطلح النزاع، وفي ما يلي نتطرق لبعض من هذه المصطلحات منها:

البند الأول: الاختلاف: يفترض في الاختلاف تناقض المصالح أو القيم بين طرفين أو أكثر، وإدراك الأطراف للموقف ووعيها بالتناقض، ويتطلب توفر أو تحقيق الرغبة من جانب طرف أو أطراف أخرى في تبني موقف لا

(1) حسين قادري، المرجع السابق الذكر، ص 34-35.

(2) كمال حماد، النزاعات الدولية: دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، لبنان، دار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص 20.

(3) حسين قادري، نفس المرجع، ص 36-38.

الفصل الأول - الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

يتفق بالضرورة مع مواقف الأطراف الأخرى أو الطرف الآخر بل إن هذا الموقف قد يتصادم مع باقي المواقف الأخرى.

وإذا أدركت أن هناك نوع من الاختلاف في المواقف لطرفين أو أكثر في الصراع فليس بالمشكلة المستعصية، ولكن الاختلاف الحقيقي يكمن في التصور الذي قد يكون مختلفا تماما عن بعضه بعضا في الواقع ورافق الصراع مستويات كثيرة من سوء الفهم مما يؤدي إلى المبالغة في الاختلاف الكبير إذا ما تمكنا من فهم صحيح لمجالات الاختلاف.⁽¹⁾

البند الثاني: الأزمة:

يرجع أصل كلمة أزمة إلى جذور يونانية وهي مشتقة من كلمة الأزمة (crises) من الكلمة الإغريقية (krino) التي تعني وسائل الإدارة موضوع يتعلق بالقرارا لحاسم أو المهم.⁽²⁾ يعرف بعض الكتاب الأزمة على أنها "تعبير عن موقف وحالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات (الدولة، المؤسسة،... الخ)، تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج، ويفقد معها متخذ القرار قدرته السيطرة عليها أو على اتجاهاتها المستقبلية".⁽³⁾

ومن خلال هذا التعريف نجد أن للأزمة خصائص أساسية تتمثل في عنصر المفاجأة، والتعقيد والتشابك، ونقص المعلومات لدى صناع القرار، وأيضا تحمل لصفة التهديد. ويرى البعض الآخر الأزمة على أنها "تحدث فجأة وتطالب القادة بقرارات سريعة تحت ضغط شديد ومهددة للمصالح الحيوية".⁽⁴⁾

وفي تعريف آخر "هي تحول فجائي في السلوك المعتاد، تعني تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عنها نشوء موقف فجائي ينطوي على تهديد مباشر للقيم والمصالح الجوهرية للدولة، مما يستلزم ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تنفجر الأزمة".⁽⁵⁾

⁽¹⁾ إكروم بركان، (تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية)، مذكرة مقدمة لبل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باند، 2009-2010، ص 13.

⁽²⁾ سامي الصمادي، إدارة الأزمات، عمان، معهد الإدارة العامة، 1997، ص 1.

⁽³⁾ رجب عبد الحميد السيد، دور القيادة في اتخاذ القرارات أثناء الأزمات، مصر، مطبعة الإيمان، 2000، ص 24.

⁽⁴⁾ مرجع نفسه، ص 25.

⁽⁵⁾ مرجع نفسه، ص 26.

الفصل الأول - الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

ويعرف جون سيناير الأزمة بأنها "موقف تطالب فيه كل دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الأمر الذي تقاومه دول أخرى مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال المتخاصمين لا يصل إلى حد الحرب، بالرغم من قوة المشاعر العنصرية والحرب الكلامية بين الأطراف".⁽¹⁾

وهناك من يرى بأن الأزمة هي "مواجهة متوترة بين مجموعات مسلحة معبأة معنويا قد تصل إلى درجة التهديد وصدامات ظرفية آتية، تمهد هذه الأوضاع لحرب وشيكة أو انهيار للقانون وأنظمة الحكم".⁽²⁾ من خلال التعاريف السابقة نصل إلى أن الأزمة هي ذلك الموقف الخارج عن السيطرة والتحول المفاجئ في السلوك المعتاد، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث حائل في النظام العام وتهدد للمصالح، ما يتطلب اتخاذ قرار محدد وسريع في ظل محدودية المعلومات وضيق الوقت المقترن بالتهديد.

البند الثالث: الحرب: في الأدبيات التقليدية المتعلقة بالحرب والأمن والقوة العسكرية، فإن الحرب تعتبر ظاهرة طبيعية ومتكررة ضمن النظام الدولي، والتي تنسم باستخدام العنف المتبادل من قبل القوات المسلحة للدول في ساحة المعركة ضد القوات المسلحة لدولة أخرى، وغالبا ما اعتبرت الحرب أداة في أيدي السياسيين الذين يسعون إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من المصلحة الوطنية في ظل نظام دولي تسوده الفوضى. فمفاهيم الحرب التي صيغت من طرف المنظر العسكري الألماني كارل فون كلاوزفيتز في بداية القرن التاسع عشر (19)، الذي اعتبر الحرب بأنها "إمتداد للسياسة بوسائل أخرى وعمل من أعمال القوة يقصد منها إجبار العدو على القيام بإرادتنا".⁽³⁾

وتعرف الحرب أيضا على أنها "ظاهرة استخدام العنف والإكراه كوسيلة لحماية مصالح أو توسيع نفوذ أو لحسم خلاف حول مصالح أو مطالب متعارضة بين جماعتين من البشر".⁽⁴⁾

⁽¹⁾ إكروم بركان، المرجع السابق الذكر، ص 15-16.

⁽²⁾ نيل حامي ناهب، أمن والأمر والصرع، غلا عن:

<http://www.ahwar.org/debat/show.art?aid:143806>, accessed : 13-9-2013.

⁽³⁾ وليد عبد الحفي، تحول للسلطات في نظريات العلاقات الدولية، الجزائر، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الطبعة الأولى، 1994، ص 41. أنظر كذلك: كارل فون كلاوزفيتز، الحيز في الحرب، ترجمة: أكروم بيري، المهتم الأبوي، بيروت، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، 1980، ص 74.

⁽⁴⁾ عبد الوهاب الكيال، موسوعة السياسة، بيروت، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثاني، 1981، ص 170.

الفصل الأول - الاطار المفهوماتي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

ولكن بعد الحرب الباردة أصبحت المتغيرات التي تتحكم في الحروب غير تلك التي كانت سائدة قبل وأثناء الحرب الباردة، حيث أصبح من الضروري الأخذ بعين الاعتبار الصراعات الإقليمية والصراعات العرقية والصراع على السلطة، لأن هذه الصراعات سببا لحدوث ونشوب الحروب.

وفي هذا الشأن يأخذ طرح المنظور البنائي للحرب بعد نهاية الحرب الباردة بعد آخر يمكن القول أنه يتماشى مع التغيرات التي حدثت على الساحة الدولية وخاصة الحرب، فصيافة ألكسندر وندت هي ما تفعله الدول وغيرها من الوكلاء الدوليين فيها. وهذا يعني أن طبيعة الحرب تغيرت مع حدوث تغيرات حول الأفكار المتعلقة بالحرب، ورغم ذلك توجد بعض التعاريف للمنظمة بالمرونة والعمومية، والتي يمكن استخدامها في مختلف الفترات، منها تعريف Coiffi Ravilla للحرب: "...وقوع أعمال عنف قاتلة وهادفة بين إثنين أو أكثر من الفئات الاجتماعية المتعارضة في الأهداف السياسية التي تؤدي إلى وفيات على الأقل لدى واحد من المجموعات المتحاربة والمنظمة تحت إمرة قيادة موثوق بها".⁽¹⁾

في حين نجد أن جونسون أ. يعرف الحرب بأنها "نزاع مسلح بين جماعات سكانية يمكن اعتبارها وحدات عضوية كالقبائل والأحزاب الدينية والسياسية والطبقات الاجتماعية وكذلك الدول". في يذهب برتراند راسل في تعريفه للحرب إلى أنها "نزاع بين مجموعتين تحاول كل مجموعة قتل أو تشويه أكبر عدد ممكن من المجموعة الأخرى للوصول إلى هدف معين".⁽²⁾ وتعرف الحرب بأنها "قتال مسلح بين الدول يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو قانونية أو عسكرية، وتخضع لقواعد معينة يطلق عليها قواعد قانون الحرب".⁽³⁾ وهي بذلك أحد أنواع العنف المسلح، وهي صراع عسكري مسلح بين الدول، وليس للأفراد سوى كونهم أداة ووسائل لتنفيذ هذه الحروب.

البند الرابع: الصراع: يعتبر الصراع صفة حتمية وملازمة للتغير، وهو تعبير عن عدم التوافق والانسجام في المصالح والقيم والمعتقدات، والتي تتخذ أشكال جديدة تنسب فيها عملية التغير في مواجهة الطغوط الموروثة، كما يعرف الصراع على أنه "تنافس أو صدام بين إثنين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين (الدول، الشركات... الخ) يحاول فيه كل طرف تحقيق أهدافه ومصالحه ومنع الطرف الآخر من

(1) إكروم ركان، المرجع السابق الذكر، ص 17، 16.

(2) حسين قادري، المرجع السابق الذكر، ص 15.

(3) سهيل حسين الفداوي، عماد محمد ربيع، القانون الدولي الإنساني، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص 63.

الفصل الأول - الاطار المفهوماتي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

تحقيق ذلك بوسائل وطرق مختلفة، والصراع ظاهرة طبيعية في الحياة والمجتمعات الانسانية وفي كل الميادين وقد يكون مباشر أو غير مباشر سلميا أو مسلحا، واضحا أو كامئا.⁽¹⁾

تنوع الصراع في مظهره وأشكاله فقد يكون سياسيا أو أيديولوجيا أو اقتصاديا، وبهذا فالصراع هو حالة من عدم التوافق في المواقف والاتجاهات إذ يمكن اعتباره أعمق من النزاع.⁽²⁾

ومن جهة أخرى يعرف معهد هايدلبرغ الدولي لبحوث الصراع، بأنه "تصادم المصالح واختلاف للمواقف على الأقل بين طرفين (الجماعات المنظمة، الدول،... إلخ) التي هي مصممة على السعي نحو تحقيق مصالحها ونصرة قضايها".⁽³⁾ بينما يعرفها الباحث الاجتماعي لويس كوزيه بأنه "تنافس على القيم وعلى القوة وعلى الموارد، يكون فيه الهدف بين المتنافسين هو تهييد أو تصفية أو إيذاء خصومه"، كما يرى أحمد فؤاد أرسلان أن الصراع هو " ظاهرة عدم التوافق أو التناقض في المصالح والقيم والأهداف القومية بين القوى الفاعلة في النظام الولي الذي تميزه حتمية التفاعل بين وحداته المتفاوتة في طاقاتها وامكانياتها المتناقضة في منطلقاتها القيمية والأيدولوجية"، أما الصراع في نظر كارل دويتش هو "وجود أنشطة حادثة وأفعال جارية تتعارض مع بعضها البعض وهو نشاط لا يتفق مع الآخر وهو الذي يمنع ويعرفل حدوث أو فعالية النشاط للطرف الثاني، والصراع يمكن أن يكون صغيرا بوجود خلاف أو كبير بوجود حرب".⁽⁴⁾

والمحفظ للمواي يوضح العلاقة بين مصطلحات: الاختلاف يؤدي إلى نشوء الأزمة بين الأطراف التي ينشأ بينها الإختلاف، هذا الوضع المتأزم يؤدي إلى نشوب النزاع الذي يكون عادة قصير المدى أو متقطع بين الأطراف المتنازعة، أما الصراع فيكون عادة أيديولوجيا، وبالنسبة للحرب فهو الترجمة للنزاع أو الصراع.



المصدر: إعداد الطالب

⁽¹⁾ عبد الوهاب الكيال، موسوعة السياسة، بيروت، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثالث، 1981، ص 632.

⁽²⁾ حسين قادري، المرجع السابق الذكر، ص 19.

⁽³⁾ Jurgén Heinz Melososki Antonio Schwary Oliver , (Conflict a literature review pdf duisburg), on :

[http:// Europeanization. De/downlo ads/ conflict. Review _ fin_pdf](http://Europeanization.De/downlo ads/ conflict. Review _ fin_pdf) :acceded : 05-09-2013.

⁽⁴⁾ إنكوار بركان، المرجع السابق الذكر، ص 14.

الفصل الأول - الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

الفرع الرابع: تعريف النزاعات الاثنية

البند الأول: تعريف الإثنية: إن مصطلح " الاثنية" هو نسبيًا مصطلح جديد، وظهر لأول مرة في قاموس أكسفورد في عام 1953، ولكن ترتبط أصوله إلى اللغة الإنجليزية حيث استخدام للمصطلح منذ العصور الوسطى، ويرجع مصطلح " الاثنية" إلى الكلمة اليونانية "Ethnos" والتي كانت تستخدم للإشارة إلى الفرقة، والقبيلة أو العرق أو الشعب، أو السرب.⁽¹⁾

وعليه يمكن القول أن الاثنية هي: " ظاهرة تاريخية تعبر عن هوية اجتماعية تستند إلى ممارسات ثقافية معينة ومعتقدات متفردة والاعتقاد بأصل وتاريخ مشترك وشعور بالانتماء إلى جماعة تؤكد هوية أفرادها في تفاعلهم مع بعضهم ومع الآخرين".⁽²⁾

أما المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم UNESCO فإنها تميز بين نوعين من الاستخدام لمفهوم الإثنية الأول يراود به " العرق" وهو طبيعي، والثاني اجتماعي ويرتبط بالتكوينات الطبقية، ويشير هذا إلى أن عدد كبير من الباحثين كانوا قد استخدموا الإثنية كمفهوم مرادف أو مطابق للمفهوم العرقية Racial فالإثنية عندهم هي السلالة أو العرق سواء كانت سلالة رئيسية أو فرعية".⁽³⁾

في حين ذهب سعد الدين إبراهيم، في تعريفه للجماعة الإثنية بأنها عبارة عن كيان بشري يشعر أفرادها بوحدة الانتماء لاشتراكهم الجماعي في امتلاك خاصية أو خصائص نوعية لا تشترك معهم الجماعات الأخرى أو الأغلبية في المجتمع وأن هذه الخاصية قد تكون اختلاف الدين أو المذهب أو اللغة أو الثقافة أو الخبرة التاريخية أو لون البشرة والملامح الجسمانية، كما أن أفراد الجماعة الأثنية أنفسهم يدركون هذا الاختلاف ويعتقدون عليه معنى، أو طالما يدرك غيرهم هذا الاختلاف ويترجمه إلى تفرقة في السلوك والمعاملات، أن الوعي

⁽¹⁾ Timothy Baumann, (Defining Ethnicity), on:

<http://gbl.indiana.edu/baumann/Baumann%202004%20-%20Defining%20Ethnicity.pdf>,

acceded : 12-10-2013.

⁽²⁾ أمل عبد الحميد علي، دور الأقليات العرقية في العلاقات الدولية، نقلا عن:

<http://www.wata.cc/forums/showthread.php?45664->,acceded: 12-10-2013.

⁽³⁾ إسماعيل محمد الجوزلي، العامل الإثني وأثره على المشاركة السياسية في السودان (1989-2005)، مذكرة للباحثين في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة الخرطوم، 2001، ص3.

الفصل الأول - الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

بالاختلاف هو أساس تكوّن أي جماعة اثنية. وطبقاً للضغوط والعوامل الجدلية المحيطة بهذه الجماعة وحجمها وتركيزها الجغرافي يتوقف احتمال وتوقيت تحولها إلى حركة قومية. ⁽¹⁾

وهناك من قسم التعريف إلى قسمين مثل الأستاذ رولاند بروتون الذي قدم تعريفان للجماعة الاثنية: التعريف الضيق الذي يؤكد على أن الاثنية هي: "جماعة من الأفراد يشتركون في نفس اللغة الأم" و هو ما يسميه اللغويون "جماعة اللغة الأم".

والتعريف الواسع للجماعة الاثنية ويؤكد على أنها "جماعة من الأفراد مرتبطين بخصائص مشتركة مركبة - أنثروبولوجية، لغوية، سياسية تاريخية، ... الخ والتي يشكل اجتماعها نظام خاص...ثقافة". ⁽²⁾

ويجد بعض الباحثين يركزون تعريفهم للاثنية على عنصري اللغة والدين كالباحث جورج فرم الذي يعرف الجماعة الاثنية "كجماعة بشرية تؤكد على مستوى يحمل أعرافها نوعية خاصة، موقفة عليها دون غيرها من الجماعات، وأهم نقطتين في النوعية الاثنية اللغة والدين، لأنهما يكفلان تواصلًا أمثل بين جميع أعضاء الاثنية، وهذا بشرط أن تكون هذان العنصران نوعيين فعلا، ولا تشاطرها فيهما جماعات أخرى". ⁽³⁾

وبهذا فإن الأستاذ جورج فرم يرى بأن الجماعة الاثنية يشترط فيها أن تكون مقوماتها وسماتها الطبيعية اللغة والدين دون غيرها من المعايير الأخرى.

وتعرف الجماعة الاثنية على أنها " مجموعة من الناس الذين وضعوا أنفسهم بمنأى عن الآخرين، وتحديداهم الأصل العرقي الذي يتفاعلون أو تتعايش على أساسه تصوراتهم بالتمايز الثقافي والأصل المشترك". ⁽⁴⁾

في حين نجد أن الدكتور عبد السلام إبراهيم بغدادي يختلف عن جورج فرم، حيث وسع في تعريفه للاثنية التي هي عبارة عن " جماعة بشرية تتميز بسماتها الطبيعية؛ اللغة، الدين، القومية، العرق، القبيلة، عن غيرها من

⁽¹⁾ سعد الدين إبراهيم، مستقل للفتح والدولة في الوطن العربي، عمان، سلسلة دراسات الوطن العربي، مطابع الرأى، أكتوبر 1988، ص 139، 140.

⁽²⁾ كريم مريب، مسألة الأثنيات في أفريقيا من منظور القانون الدولي، مذكرة للباحث في القانون الدولي والعلامات الدولية، معهد الحقوق والعلوم الادارية، جامعة الجزائر، 2000 - 2001، ص 8.

⁽³⁾ جورج فرم، " إنتاج الأيديولوجيات وصراع الهوية في المجتمع اللبناني"، دراسات عربية، السنة 14، العدد 11، سبتمبر 1978، ص 11.

⁽⁴⁾ Timothy Baumann, op. cit.

الفصل الأول - الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

الجماعات البشرية الأخرى داخل الدولة الواحدة، وبغض النظر عن حجمها أو عددها، فالجماعة الاثنية قد تكون أقلية في عددها، وقد تكون أغلبية في ذلك.⁽¹⁾

ومن جهته نجد قاموس علم الاجتماع يرى في الاثنية على أنها عبارة عن جماعة ذات تقاليد مشتركة لها شخصية فرعية في المجتمع الأكبر ولهذا يختلف أعضاؤها من حيث خصائصهم الثقافية عن الأعضاء الآخرين في جماعات أخرى أو في المجتمع وقد يكون لهم لغة خاصة ودين خاص وأعراف مميزة وربما يكون الشعور بالانتماء كجماعة متميزة أهم ما يميز هذه الجماعة بوجه عام.⁽²⁾

البند الثاني: الجماعة الإثنية: هناك العديد من التعريفات التي قدمها الباحثون للجماعة الإثنية وفيما يلي جملة من هذه التعريفات:

هي تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات الفيزيائية-كوحدة الأصل- أو ثقافية - كوحدة اللغة أو الدين أو التاريخ - أو غيرها من المقومات الثقافية.⁽³⁾ ما يميز هذا التعريف هو أن مقومات الذاتية العرقية ليست بالضرورة مقومات فيزيائية أو بيولوجية، وإنما قد تكون كذلك مقومات ذات طابع ثقافي كوحدة اللغة أو الثقافة أو غيرها. وما يلاحظ على هذا التعريف انه أهمل اعتبارا هاما يتمثل في ضرورة كون الجماعة تعيش في مجتمع يضم جماعة أو جماعات أخرى، أما إذا كانت الجماعة تشكل منفردة الكيان البشري لمجتمعها. في حين ذهب آخرون في تعريفهم للجماعة الاثنية بأنها جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد أو اللغة أو الدين أو أي سمات أخرى مميزة بما فيها ذلك الأصل والملاصق الفيزيائية الجسمانية، كما يكون هؤلاء الأفراد - وكذا أفراد الجماعات الأخرى القريبة- مدركين لتباين الجماعة عن غيرها في أي من هذه السمات وعلى نحو يخلق لديهم الشعور بالانتماء كل لجماعته.⁽⁴⁾ ويتميز هذا التعريف عن سابقه من حيث التأكيد على كل المقومات الذاتية العرقية من فيزيائية وثقافية، وأشار هذا التعريف إلى إدراك أفراد كل جماعة إثنية

⁽¹⁾ عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2000، ص 106.

⁽²⁾ محمد عاشور مهدي، التعددية الاثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002، ص 27، 28.

⁽³⁾ أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر دراسة في: الأقليات والجماعات والحركات العرقية، الاسكندرية، ألكس لتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الخامسة، 2007، ص 105.

⁽⁴⁾ سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، الكويت، سعاد الصباح، 1992، ص 23.

الفصل الأول - الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

لثباتهم عما عداهم من أفراد الجماعات الأخرى التي تشاركهم في المجتمع أو الدولة، ذلك الإدراك الذي من شأنه التأكيد على تماسك الجماعة واستمرارها.

وهناك نفر من الكتاب في تعريفهم للجماعة الإثنية بأنها " فئة متميزة من السكان تعيش في مجتمع أكبر لها ثقافتها المتمايزة، تشعر بذاتيتها، ويرتبط أفرادها معها إما بروابط السلالة أو الثقافة أو القومية"⁽¹⁾، وهو يتطابق مع تعريف آخر مؤداه " أن الجماعة الإثنية هي تجمع بشري يترايط أعضاؤه فيما بينهم من خلال روابط مشتركة كوحدة الأصل أو القومية أو الثقافة، وهم يعيشون معا داخل إطار حضاري ثقافي مخالف لإطارهم الحضاري الثقافي بيد أنهم يظلون محتفظين بتميزهم الثقافي"⁽²⁾.

البند الثالث: تعريف النزاع الإثني :

تحتل النزاعات الاثنية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة مكانة كبرى على الساحة الدولية، وتميز النزاعات الاثنية عن النزاعات الأخرى بحتم على الباحث الإمام محدداتها ومميزاتها وخصائصها، فنجد مايكل براون Michel Brown يعرف النزاعات الاثنية بأنها " تناحر بين مجموعتين أو أكثر عن القضايا المهمة المرتبطة بمشاكل اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وإقليمية أو ببساطة النزاع الاثني يمكن أن يفهم على أنه طريقة أو نمط لعنف منظم أين تقاس المجموعات و القيم بمنطقة الاثنية"⁽³⁾.

في حين مايكل هاوارد Michael Haward يعرف النزاع الاثني على أنه "مصطلح يستعمل للدلالة على نزاعات ما بين جماعات اثنية لم تحقق بعد دولتها أو أن هذه النزاعات تظهر عندما تعاول مجموعات مقاومة إدماجها أو أن تعلن إستقلالها عن المجموعات الكبرى التي تراها كمهدد لثقافتها أو هويتها". بينما حسب فيرون Fearon تظهر النزاعات الاثنية كشكل من أشكال الحرب الانفصالية وذلك نتيجة لحوف الأقلية التي لا تلقى في الدولة التي يحكمها نظام الاغلبية التي لا تمنح حقوق الأقليات"⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ فاروق مصطفى إسماعيل، العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية: دراسة في التكيف والتشليل الثقافي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص 41.

⁽²⁾ بول أكودييا، الحكم والسياسة في أفريقيا، ترجمة مجموعة من الباحثين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، الجزء الأول، 2003، ص 409.

⁽³⁾ صبة بلعيد، (النزاعات الاثنية في أفريقيا وآثارها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية الفوجان)، مذكرة للباحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع: الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص 24.

⁽⁴⁾ Jurgen Heinz, Melososki Antonio and Schwary Oliver, op,cit, p, 10.

الفصل الأول - الاطار المفهوماتي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

ومن جهة أخرى يرى روتشيلد لاك Rotchild Lake أن النزاع الاثني هو حرب من نتائج الشعور بانعدام الأمن عندما تظهر مجموعة اثنية غير متأكدة من نوايا المجموعات الاثنية الأخرى التي تبادلها العداة. أما تيد غور Ted gurr فإنه يعرف النزاع الاثني على أنه جماعة تعرف نفسها باستخدام الاثنية كمييار وتعتمد على تقديم مطالب نيابة عن المصالح الجماعية ضد الدولة أو ضد الفاعلين السياسيين.⁽¹⁾ في حين نجد جون انغسترون Jan Angstrom يرى أن النزاع الاثني هو "تلك الرغبة في الاستقلال أو الانفصال التي تسمح بإيجاد الحد الفاصل للنزاع ما بين الدول ونزاع مادون الدول، وكذلك القيام بالمقارنة ما بين النزاعات الاثنية و السياسية والإيدولوجية، لكن ليس لكل الجماعات الاثنية هدف انفصالي".⁽²⁾ وبالتالي فالنزاع الاثني هو ذلك العنف المتبادل بين جماعتين أو أكثر نتيجة إحساس هذه الجماعة أو تلك بأن كيانها ومصالحها مهددة من طرف الجماعة أو الجماعات الأخرى انطلاقاً من أسس الانتماء الاثني لهذه الجماعات.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية

الفرع الأول: تعريف التنمية: يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم إقتصادية وسياسية متماسكة بـ "عملية التنمية"، وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وترابطه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل النمو الاقتصادي والتخطيط والإنتاج والتقدم. وقد برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الإقتصادي البريطاني آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور في المجتمع كانا التقدم المادي Material Progress أو التقدم الإقتصادي Economic Progress، وعندما أثبتت مسألة تطوير بعض إقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر استحدثت مصطلح التحديث Modernization، أو التصنيع Industrialization.⁽³⁾

⁽¹⁾ Jurgen Heinz, Melososki Antonio and Schwary Oliver, op.cit, p 10-12.

⁽²⁾ Ipid, p 13.

⁽³⁾ نصر محمد عارف، (في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها): نقل عن:

<http://www.Islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafahem>, acceded : 09-12-2013.

الفصل الأول - الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

ظهر مفهوم التنمية Development في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على " عملية إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين"؛ بهدف إكتساب المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لإستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الإستغلال⁽¹⁾.

ويعبر مصطلح التنمية على تغيير اجتماعي إرادي للانتقال بمجتمع ما إلى وضع أفضل مما هو عليه واقعا، و هو معنى وثيق الصلة بمعاني الزيادة والنماء والتكثير.⁽²⁾

ومن جهته عرف محمد شفيق التنمية على أنها "عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة، تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراد، بمواجهة مشكلات المجتمع ، وإزالة العقبات، وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقت، بما يحقق التقدّم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد".⁽³⁾

و يعرف الدكتور قيس المؤمن التنمية بأنها " تلك العملية المتعددة الأبعاد، التي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية السلوكية و الثقافية والنظم السياسية والإدارية، جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، و تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما".⁽⁴⁾ وبما تقدم فالتنمية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التغيير في كافة هياكل المجتمع.

فالتنمية هي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، وتتضمن مقرونا بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعلاقات الخارجية.⁽⁵⁾

وبالتالي فالتنمية تمثل تلك التغييرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية.⁽⁶⁾

(1) نصر محمد عارف، المرجع السابق الذكر.

(2) جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، مع 15، 2003، ص 341.

(3) محمد شفيق، دراسات في التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، مصر، المكتب الجامعي الحديث، ذات 10، ص 18.

(4) مؤمن قيس، التنمية الإدارية، عمان، الأردن، دار زهران للنشر، 1997، ص 9.

(5) إبراهيم العسوي، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الثانية، 2001، ص 17.

(6) المرجع نفسه، ص 18.

الفصل الأول - الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

في حين الأستاذ إدجار مونتيل يرى أن التنمية ليست عملية الهدف منها مجرد التسابق للإتحاق بالأمم الأكثر حظاً على المستوى الاقتصادي، بل هي نتاج للطاقت الكامنة في المجتمعات النامية بالإضافة إلى توزيع أكثر عدلاً للثروات على المستوى القومي والدولي، ومن ثم فإن هذه التنمية الكاملة تعبر عن قيم الحضارة النابعة من التاريخ ومن الثقافات المجتمعية الخاصة ولذا فقد أصبحت أشكال الأصالة والحفاظ وإحياء التراث تعتبر في حد ذاتها عوامل تنموية غاية في الأهمية.⁽¹⁾

ومن جهة أخرى يعتقد الأستاذ سعد الدين إبراهيم أن التنمية انبثاق وتغو كل الإمكانيات والطاقت في كيان معين، بشكل كامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان فرد أو جماعة أو مجتمع.⁽²⁾ وفيما يتعلق بتعريف عبد المنعم شكرى أحمد للتنمية فقد ركز على الحضارة فهي "عملية تغيير حضاري يهدف إلى الارتقاء بالمجتمع اقتصادياً وتكنولوجياً وثقافياً وتوظيف كل موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية من أجل صالح الكل."⁽³⁾

يرى جاكوب فينير Jacob vener أن التنمية هي هدف لأسلوب التخطيط الاقتصادي يتحقق باستغلال الإمكانيات المتاحة للمجتمع للوصول إلى أعلى نصيب لدخل الفرد، عن طريق أقصى استخدام للموارد الاقتصادية الممكن استغلالها لصالح المجتمع.⁽⁴⁾

في حين ركز Cyril Belsaw في تعريفه للتنمية على عنصر الاستهلاك بقوله "هي عملية اجتماعية تهدف لتحقيق زيادة تراكمية في معدلات الاستهلاك بين أفراد المجتمع الذي تنفذ فيه مشروعات التنمية".⁽⁵⁾ بينما يرى الأستاذ طلال بابا أن التنمية "عملية اقتصادية واجتماعية تقضي على التخلف بكل مؤشرات وأسبابه كما ونوعاً والتي لا يمكن أن يتم إلى في إطار نمط معي، حيث تحدد القوانين المحددة لهذا النمط والمسيرة لإنجاز مهام التنمية".⁽⁶⁾

(1) كاترين فيدروفيتش وأخرون، التنمية تجارب وإشكاليات، قسم الترجمة بالقاهرة، القاهرة، دار العالم الثالث، 1993، ص 16.

(2) سعد الدين إبراهيم، التنمية في مصر، القاهرة، مكتبة النهضة لمصرية، 1982، ص 53.

(3) عبد المنعم شكرى أحمد، (التنمية للمستدامة ما بين المفهوم والتطبيق)، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 1993، ص 1.

(4) محمود الكردي، التخطيط لتنمية المجتمع: دراسة لبحرنة التخطيط الإقليمي في أسوان، القاهرة، دار المعارف للنشر والتوزيع، 1997، ص 82.

(5) أحمد أبو زيد، "التنمية عن طريق المجتمعات المستدامة"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر علم الاجتماع والتنمية في مصر، 5-8 ماي 1983، القاهرة، المركز القومي للبحوث القومية، 1983، ص 8.

(6) طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الطليعة بيروت، 1981، ص 74.

الفصل الأول - الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

ويعرف الدكتور الشافعي التنمية بأنها "تغير بنياني يكون من شأنه تحقيق معدل مرتفع في الدخل عبر الزمن ودفعة قوية بنهياً بفضلها للتغلب على عوامل المقاومة الداخلية التي يروج بها الاقتصاد المتخلف واستراتيجية ملائمة يتسنى بمقتضاها توفير أسباب الدفعة من أجل تحقيق ذلك التغيير البنياني الذي تطلبه التنمية".⁽¹⁾

ومن جهته يؤكد المفكر الهندي أمارتيا صن على أن التنمية ما هي إلا توسيع للمقدرة البشرية على بناء وارتياح حياة أكثر حرية وأكثر تقديراً وقيمة،⁽²⁾ لتوسيع الخيارات الحقيقية التي يتمتع بها الناس.⁽³⁾ وهناك من يرى بأن التنمية "ما هي إلا تغير اجتماعي إداري ومقصود للانتقال بالمتجمع من الحال الذي هو عليه فعلاً إلى الحال الذي يأمل أن يكون".⁽⁴⁾

وتعرف أيضاً التنمية على أنها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية المستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير الثقافي والحضاري.⁽⁵⁾ وهذا التعريف يركز على الجانب الثقافي، وأنه العامل الأساس في إحداث التنمية.

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف التنمية على أنها مجموعة من العمليات الديناميكية المتكاملة والشاملة، المتعددة الأبعاد التي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية بنائياً ووظيفياً، مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما، من خلال تكاتف الجهود الرسمية وغير الرسمية وبأساليب ديمقراطية، وفق سياسات محددة وحطط واقعية، معتمدة على الموارد للمادية والطبيعية والبشرية المتاحة، قصد الوصول إلى الاستغلال الأمثل لهذه الموارد لتحقيق أكبر قدر ممكن من حاجات المجتمع، وبالتالي فالتنمية ليست هدف في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لزيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو.

⁽¹⁾ رمزي علي إبراهيم، اقتصاديات التنمية، الأردن، مركز دنيا للطباعة، 1998 ص 65.

⁽²⁾ أمارتيا صن، التنمية حرة، ترجمة: شوقي حلال، الكويت، مطابع السياسة، 2004، ص 322.

⁽³⁾ أمارتيا صن، المرجع نفسه، ص 29.

⁽⁴⁾ سوس عثمان عبد اللطيف، التنمية المحلية: أسس- مجالات- تجارب، القاهرة، مكتبة عين الشمس، 1993، ص 8.

⁽⁵⁾ أحمد خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، الإسكندرية، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص 76.

* الحاجات نوعان: حاجات فردية وهي التي تضمن للإنسان حياته وكرامته وقدرته على الاستمرار، وهي الطعام والشراب والملبس والسكن والأمن.

- حاجات عامة وهي التي تسهم في قيام مجتمع قوي من جميع النواحي الصحية والتعليمية والزبوية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية.

الفصل الأول - الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الائتية والتنمية

الفرع الثاني: المفاهيم المتداخلة مع التنمية:

هناك العديد من المفاهيم التي يتم استعمالها من طرف العديد من العلماء المفكرين والدارسين في مجال التنمية سنتطرق إلى البعض منها:

البند الأول: النمو الاقتصادي: هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية المتاحة ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي، والعكس صحيح كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل القومي.⁽¹⁾

بينما يذهب الدكتور إبراهيم العيسوي في تعريفه للنمو الاقتصادي إلى أنه "يشير لمجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية".⁽²⁾

البند الثاني: التحديث: تعددت التعريفات وتباينت باختلاف توجهات العلماء والمفكرين؛ فمثلا يرى الاقتصاديون التحديث من خلال استخدام الإنسان للتكنولوجيا للسيطرة على المصادر الطبيعية من أجل الزيادة في دخل الفرد، بينما ينظر علماء الاجتماع والاثنوبولوجيا إلى التحديث من خلال التمايز بين المجتمعات؛ حيث درسوا وحلّلوا الأساليب والنظم المكونة للبناء الاجتماعي، وظهور الوظائف الجديدة وقومها، بينما يهتم علماء السياسة بمشكلات بناء الدولة وبعض عناصر التحديث الهدامة. كما ذهب البعض إلى تحديد مدلول التحديث من خلال التغير والتنمية، أي أن التحديث يشير إلى العملية التي يتحول من خلالها المجتمع من مرحلة وحالة معينة إلى مرحلة وحالة مختلفة عن المرحلة التي سبقتها، يفترض أن المجتمع يسير نحو الأفضل.⁽³⁾ أي أن مفهوم التحديث يلتقي مع مفهوم التنمية في التغير الإيجابي الذي يحدث في المجتمع .

بينما يرى إيفرت روجرس Everett Rogres في كتابه " social change in rural societies" "التغير الاجتماعي في مجتمعات الريف" بأن التحديث هو تلك العمليات التي يتحول بها الأفراد

¹ يجب التفريق بين مصطلح التنمية والنمو، فالتنمية هي مصدر مشتق من الفعل "نمى" بتشديد الهمزة، أما النمو فهو مشتق من الفعل "نما" تون بتشديد الهمزة، فتسمية الشيء تعني فعل وإحداث النمو بفعل فاعل، أما النمو فيعني زيادة الشيء وتغييره إلى حال أحسن من تلقاء نفسه.

⁽¹⁾ إسماعيل عبد الرحمن، خري موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، عمان، دار وائل للنشر، 1999، ص 373.

⁽²⁾ إبراهيم العيسوي، المرجع السابق الذكر، ص 18.

⁽³⁾ كمال النابلي، تعريب العام الثالث - دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، القاهرة، دار المعارف، 1985، ص 43-42.

الفصل الأول - الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الائتية والتنمية

من الشكل التقليدي للحياة، لإلى نمط أكثر حداثة وتقدما، ويسم بالتغيير والتقدم التكنولوجي، ويعتبر الاتصال من أهم العوامل الرئيسية التي تمهد للتحديث وتنبته⁽¹⁾.

الفرع الثالث: أبعاد التنمية:

مما سبق يمكن القول أن التنمية تشتمل على تغيير في جميع المجالات وضمان تواصلها وربطها، فالتنمية لا تتركز على جانب واحد من التغيير بل تشمل عدة عناصر كالاقتصاد والاجتماع والصحة والسياسة ... الخ، ومن هنا يمكن تحديد أبعاد التنمية من خلال المجالات التي تُعنى بها.

البند الأول: التنمية الاقتصادية

من أبعاد التنمية التي تعني إحداث تغييرات جذرية في بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو أسرع من معدلات نموها الطبيعي.

وقد عرفها نيكولاس كالدون "Nicolass Kaldon" أنها مجموعة من الإجراءات والسياسات وتدابير معتمدة وموجهة لتغيير بنية وهيكل الاقتصاد الوطني، وتهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن تستفيد منها الغالبية العظمى⁽²⁾.

في حين سئل سو فورداتو Sil so Fourdato فيرى أن التنمية الاقتصادية تحدث في أسباب الزيادة الدائمة لإنتاجية العمل وآلياتها، وانعكاسات زيادة هذه الإنتاجية على تنظيم الإنتاج، والتوزيع وتوظيف الناتج القومي⁽³⁾.

وهناك اتجاه آخر يعرف التنمية الاقتصادية باعتبارها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل و متواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في متوسط الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة و تغيير هيكل في الإنتاج⁽⁴⁾.

بينما يعرفها صلاح الدين نامق اعتمادا على مراحل تطورها التاريخي فهي عملية تطورية تاريخية طويلة الأمد، يتطور خلالها الاقتصاد القومي من اقتصاد ساكن إلى اقتصاد متحرك، يزيد فيه الدخل القومي ودخل

⁽¹⁾ Everett Rogers, Rabel Burdeg, social change in rural societies, New York, Megraw Hill Company, 1973, p 404.

⁽²⁾ طلال البابا، المرجع السابق الذكر، ص 122.

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص 214.

⁽⁴⁾ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الجامعات حديثة في التنمية، الاسكندرية، الدار الجامعية، 1999، ص 17.

الفصل الأول - الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

الفرد في المتوسط، إنما عملية التغيير بكل ما تتضمنه هذه الكلمة من أبعاد، أي أنها تغير اقتصادي واجتماعي وسياسي، يؤدي في النهاية إلى تغييرات جذرية كلية في المجتمع.⁽¹⁾

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها إجراءات و سياسات و تدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنية و هيكل الاقتصاد الوطني وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن و بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.

وبالتالي نلاحظ أن التنمية الاقتصادية تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي، وكذلك في نصيب الفرد منه، وهذا التحسن في الدخل يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي للمجتمع وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل، بالإضافة إلى هذه التغييرات تشمل التنمية الاقتصادية تحسين كل من مهارات وكفاءة وقدرة العامل الحصول على الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتقديم المؤسسات المالية وزيادة معدل التحضر؛ أي أن التنمية الاقتصادية لا تتحقق فقط في (التغيير الكمي) المتمثل في زيادة دخل الفرد وإنما تنطوي كذلك على (تغيير كمي) يتمثل في تغيير و تطوير بنية الاقتصاد الوطني.

البند الثاني: التنمية الاجتماعية :

يمثل مصطلح المجتمع من المصطلحات المحورية حول قضايا التغيير منها تنمية المجتمع، والتنمية الاجتماعية هدفها هو الوصول بالمجتمع إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية، وعليه تعرف التنمية الاجتماعية بأنها " تلك العملية التي تنطوي على إحداث بعض التغييرات التنظيمية المحظطة لتحقيق تلاؤم أفضل بين الاحتياجات الإنسانية والسياسات والبرامج الاجتماعية، فهي بذلك هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية العامة كالتعليم والصحة والإسكان... الخ، بحيث يتيح لهم هذا القدر فرصة للمساهمة والمشاركة في النشاط الاجتماعي وتحقيق الأهداف المنشودة".⁽²⁾

⁽¹⁾ مصطفى زوي، (النمو الاقتصادي و استراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و السبر، جامعة الجزائر 2000، 1999، ص 6.

⁽²⁾ محمود كردي، المرجع السابق الذكر، ص 98.

الفصل الأول - الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

وتهدف التنمية إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع والفرد والجماعة والمؤسسات الاجتماعية المختلفة والمنظمات الأهلية.⁽¹⁾ فالتنمية تسعى للارتقاء بالجانب الاجتماعي للأفراد وتحسين مستويات معيشتهم و هذا يبني سياسات اجتماعية مناسبة.

ويعرفها عبد الوهاب إبراهيم بأنها " وسائل لتغيير الواقع الاجتماعي عما هو عليه وذلك في اتجاه محدد هو خلق المجتمع الصناعي الحديث." ⁽²⁾

كما تعرفها هيئة الأمم المتحدة على أنها " العملية التي بواسطتها تتوحد الجهود من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية وتكامل هذه المجتمعات في حياة الأمة وجعلها قادرة على المساهمة في التقدم القومي." ⁽³⁾

وهناك من يعرف التنمية الاجتماعية بالعملية الديناميكية التي تتم على مستوى المجتمعات في الريف أو المدينة وفق سلسلة من التغيرات توجه إلى بنية مجتمع ووظائفه باستشارة سكان المجتمع حتى يدركوا بأنفسهم احتياجاتهم ومشكلاتهم، وبالتالي التشخيص لمشكلات المجتمع كوحدة واحدة واستثمار كافة الموارد الأهلية والحكومية في المجتمع الأكبر.⁽⁴⁾

مما سبق نستخلص أن التنمية مجموعة من الإجراءات المتخذة لتطوير المجموعات البشرية قصد ضمان الاستقرار الاجتماعي الذي يشكل أرضية لتحقيق أفضل مستويات التنمية؛ ويكون ذلك بتنمية الأفراد اجتماعيا، بتحسين المستوى الفكري لأفراد المجتمع من خلال تعميم التعليم والمساواة بين الجنسين، والتكفل بالجانب الصحي أي معدل التأطير الطبي من خلال نسبة المواليد والوفيات وتوقعات أمد الحياة والخصوبة.

البند الثالث: التنمية السياسية: يعرف الدكتور عبد الحليم الزيات التنمية السياسية "بالعملية الموسوية تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا تستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم يتسق مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع ويشكل أساسا مناسباً لعملية التعبئة الاجتماعية ويتألف بناء هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية (الرسمية والطوعية) التي تتميز عن

⁽¹⁾ نصر محمد عارف، المرجع السابق الذكر.

⁽²⁾ يوسف زدام، (عصر الحكم الراشد من تحقيق التنمية الانسانية في الوطن العربي من خلال تقارير التنمية الانسانية العربية) (2002-2004)،

رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 50.

⁽³⁾ منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع، الإسكندرية، نكبت الجامعي الحديث، 2001، ص 14.

⁽⁴⁾ المرجع نفسه، ص 18.

الفصل الأول - الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

بعضها وتبادل التأثير فيما بينها، وتتكامل مع بعضها وتحمي المناخ الملائم للمشاركة في الحياة السياسية بشكل ايجابي وفعال يساعد على ترميخ وتعميق حقائق وإمكانيات التكامل الاجتماعي والسياسي وينبج الفرصة لتوفير الاستقرار داخل المجتمع".⁽¹⁾

بينما يرى اوركانسكي Organski أن التنمية السياسية هي زيادة الكفاءة الحكومية على استخدام الموارد الإنسانية والمادية اللازمة لتحقيق أهداف قومية.⁽²⁾

في حين نظر إليها ايزنستات Eisenstadt من جانبين، جانب وظيفي من خلال تنمية أبنية أساسية عالية التخصص والتنوع، إضافة إلى حدوث توسع مستمر في أنشطة الحكومة المركزية، وجانب تاريخي باعتبار التنمية السياسية تتضمن مرحلتين أساسيتين، مرحلة التحديث المحدود والمتنقلة في وصول الطبقات الوسطى إلى الحكم، ومرحلة التطور التكنولوجي العلماني.⁽³⁾

أما الدكتور أحمد وهبان فيرى أن التنمية السياسية هي "عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترميخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل المجتمع وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياستها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة، بحيث تستند إلى أساس قانوني حق فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، بحيث تكون كل منهما هيئة مستقلة على الأخرى، فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين".⁽⁴⁾

التنمية السياسية هي عملية تهدف لتطبيق مداخل ومنظورات التنمية الاجتماعية والثقافية على الجانب السياسي باعتباره يشكل أحد جوانبها الرئيسية، وعلى هذا الأساس فإن كل عمل في هذا المجال يسعى إلى إقامة نظام سياسي قادر على التعبير عن آراء القطاعات العريضة من المجتمع، بحيث يعتمد على الديمقراطية المنهجية، وتحفيز المشاركة وحل المشاكل ومواجهة المتغيرات أسلوبا، وفي الوقت نفسه يعمل على ترشيد أسلوب اتخاذ القرار، وأسلوب متابعته بدقة وفعالية، كل هذا بشكل عام يؤدي إلى تحسين صورة النظام داخليا

⁽¹⁾ أحمد وهبان، التحلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2003، ص 108.

⁽²⁾ نداء مطشر صادق، التحلف والتحديث والتنمية السياسية: دراسة نظرية، بنغازي، منشورات جامعة قار بونس، 1998، ص 137.

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص 138.

⁽⁴⁾ أحمد وهبان، التحلف السياسي وغايات التنمية، نفس المرجع، ص 140 - 141.

الفصل الأول - الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

وخارجيا، ويؤدي إلى الإرتقاء به مع الوعي بكل ما من شأنه ألا يتعارض مع الوضع التاريخي والمعاصر للمجتمع⁽¹⁾.

فالتنمية السياسية تهدف إلى تحسين قدرات الأفراد في المشاركة السياسية و الإسهام في اتخاذ القرارات ورسم سياسة الدولة وإبداء الرأي في الانتخابات والاستفتاءات، وبالتالي تكوين الوعي السياسي لدى المجتمع لصنع الخطوط الرئيسة لسياسات الدولة، والوصول إلى إرساء الفكر الديمقراطي.

البند الرابع: التنمية الإنسانية: يعتبر تقرير التنمية الإنسانية لسنة 1990 نقطة تحول في الدراسات التنموية و المؤشرات التنموية للبلدان حيث بدأ التقرير بعبارة " الناس ثروة الأمم"⁽²⁾ و هو ما يشير إلى تحول الاهتمام من الاقتصاد إلى الإنسان أي من الثروة المادية إلى الثروة الإنسانية.

فالتنمية الإنسانية كمفهوم هو أكثر اتساعا و شمولاً من المفاهيم التنموية السابقة، فهي لا تقاس بمعيار الدخل، بالرغم من كونه أحد الوسائل الرئيسة في زيادة الخيارات و الرفاه.⁽³⁾

إن التنمية الإنسانية هي عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، فمن حيث المبدأ هذه الخيارات غير محدودة و تتغير بتغير الزمن. أما من ناحية التطبيق فالخيارات الأساسية تتركز حول:

- أن يحيا الناس حياة طويلة و خالية من العيوب، و أن يكتسبوا المعرفة.

- أن يكتسب الناس على المواد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة.

و هو ما أكدته تقرير التنمية الإنسانية لعام 1990 حينما عرف التنمية الإنسانية على أنها عملية توسيع خيارات الناس.⁽⁴⁾

كما أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1993 الذي أقيم تحت عنوان " التنمية الإنسانية المستدامة" أن الإنسان يوضع في قمة سلم أولويات التنمية فهي تسج حوله، فالناس هم الثروة الحقيقية للأمم، و أن الناس هم وسيلة التنمية و غايتها في نفس الوقت.⁽⁵⁾

⁽¹⁾ عبد لغادي محمد وال، التنسية الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة، 1988، ص 43 - 44.

⁽²⁾ UNDP, Human Development Rapport 1990, New YORK, Oxford University Press, 1990, p 09.

⁽³⁾ قوى بوحية، نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية، ورقة، 2004، ص 02.

⁽⁴⁾ UNDP, op cit, p 10.

⁽⁵⁾ رعد سامي عبد الرزاق النسيبي، العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، الأردن، دار دجلة، 2008، ص 63.

الفصل الأول - الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

و قد شهد مفهوم التنمية الإنسانية تطوراً تدريجياً من خلال التقارير الصادرة، و التي يمكن أن نوجزها في:⁽¹⁾

- مفهوم و قياس التنمية الإنسانية 1990.

- تمويل و قياس التنمية البشرية. 1991.

- الأبعاد العالمية للتنمية البشرية 1992.

- المشاركة الشعبية في التنمية البشرية 1993.

- الأبعاد الجديدة للأمن البشري 1994.

- التنمية البشرية و محاربة الفقر 1997.

- حقوق الإنسان و التنمية البشرية 2000.

- وظيفة التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية 2001.

إن التنمية الإنسانية هي تلك التنمية التي تهتم بتوسيع خيارات الناس وتنمية قدراتهم، فهي تُعنى بتنمية الإنسان من أجل الإنسان، وبواسطة الإنسان. وهذا يعني الاستثمار في قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وعلائق، و التنمية من أجل الإنسان معناها كفاءة توزيع ناتج النمو الاقتصادي الذي يحققه توزيعاً واسع النطاق و عادلاً، والتنمية بواسطة الإنسان معناها إعطاء كل فرد فرصة للمشاركة فيها.

و بالتالي فالتنمية الإنسانية تركز على جانبين:⁽²⁾

1- جانب تكوين القدرات من خلال الاهتمام بالهالات (الصحة و التعليم و المعرفة و مستوى الرفاه).

2- جانب الاستفادة من هذه القدرات من خلال تمكين الانسان من استثمار قدراته سواء للتمتع في أوقات الفراغ أو في الإنتاج، أو للمساهمة في الهالات السياسية و الاجتماعية و الثقافية... الخ.⁽³⁾

وللتنمية البشرية مقاييس أو مؤشرات تقاس عليها هي:⁽³⁾

- توقع الحياة عند الميلاد .

- معدل أمية لدى البالغين .

⁽¹⁾ يوسف زدام، المرجع السابق الذكر، ص 45-46.

⁽²⁾ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، المرجع السابق الذكر، ص 49.

⁽³⁾ مرجع نفسه، ص 49.

الفصل الأول - الاطار المفهوماتي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

- نصيب الفرد من الناتج اهلي الاجمالي.

البند الخامس: التنمية الإدارية: يعد هذا البعد من التنمية ذو أهمية قصوى، فهو تعني تكوين قيادات محلية تكون لها كفاءة عالية و مهارة كبيرة و خبرة واسعة، للقيام بتنمية نظم الإدارة والدولة والإشراف على مراقبتها وإرساء قواعد للمحاسبة والمراقبة بشكل من شأنه أن يؤدي إلى القضاء على جميع أشكال الفساد الإداري المالي والمعنوي.

لا يمكن أن تتحقق أهداف التنمية على أرض الواقع إلا من خلال العمليات والوظائف الإدارية التي تتمثل في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والتنسيق...إلخ. فبالنخطيط يمكن تحقيق الموازنة بين الحاجات المادية والاجتماعية التي يصبو المجتمع إلى إشباعها، والموارد المادية والطبيعية والبشرية المتاحة التي تمكن للمجتمع من تحقيق طموحاته، ووضع الخطط التي تجسد مطالبه وتنسق مع موارده، وتعبئة تلك الموارد لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.⁽¹⁾

والواقع أن المقدره الإدارية تعتبر ثروة الأمم التي يجب تنميتها، كما يستثمر رأس المال، فتحسين أسلوب الإدارة ونوع التنظيم الذي يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى ارتفاع الإنتاجية. فقد جاء في كتابات كلارك كير Clark Kerr أن نسبة الإداريين في الصناعة الأمريكية ضعف نسبتها في الصناعة البريطانية ودول أوروبا الغربية، ويضيف بأن الإدارة كعلم قد ساعد كثيرا في خلق تنمية القدرات العقلية الادارية التي تعمل على البحث عن أسباب المشكلة لوضع الحدود المناسبة لها.⁽²⁾

⁽¹⁾ كمال الشامي، المرجع السابق الذكر، ص 59.

⁽²⁾ مرجع نفسه، ص 61-62.

الفصل الأول - الاطار المفهوماتي والنظري لدراسة النزاعات الإثنية والتنمية

المبحث الثاني: التاصيل النظري للنزاعات الإثنية والتنمية

المطلب الأول: المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات

النزاع الإثني هو نزاع بين الجماعات الإثنية بسبب الانتماء الإثني وسعي كل جماعة إلى الحفاظ على مصالحها داخل الدولة، وقد تؤدي إلى حدوث إبادة، وتطهير عرقي وجرائم حرب بينها، وسنحاول من خلال هذا المطلب طرح المقاربات التي حاولت تفسير هذه الظاهرة التي مست العديد من الدول وتقوض الجهود المبذولة لتحقيق وتلبية احتياجات أفراد المجتمع، وهذا من خلال معالجة ثلاث مدارس: النسوية أو الأولية، الإفتعالية أو الوسائلية، والبنالية.

الفرع الأول : المقاربة النسوية (primordialists Approach)

تقوم المقاربة النسوية على مفهوم أساسي هو القرابة بين أفراد الجماعة الإثنية أي على الروابط الإثنية، وحسب دونالد هوروفيتز Donald horowitz هذه العلاقة تسمح لهذه الجماعات بالتفكير في تمائل الأسر، وعليه يكمن سبب النزاع الإثني في عدم وجود قرابة أي روابط بين الجماعات وعليه يصبح الاختلاف الإثني هو مصدر الحدود الافتراضية بين الجماعات، وحسب مجموعة من الباحثين هم غريترس Greetz وشيلز وكونور Shills Conner ووالكر Walker، فإن أساس النزاع هو الاختلاف في الهوية الذي يتحلل في منازمة (نحن- ضد- هم) ويؤكد على أهمية عمق وقوة المشاعر في النزاع الإثني، والذي يولد بالضرورة وعي الجماعات الأخرى ويعمق الإحساس بوجود الحدود، وحسب شو و وونغ Shaw Wong قوة المشاعر ناتجة عن وضع قواعد تحرم الأنانية والسلوك الفردي وأولوية الجماعة حسب فاندان بارغي berghe Vanden⁽¹⁾

ومن هنا فإن سلوك الجماعة الإثنية تعدده الأحاسيس الإثنية، لذلك فإن أنصار هذه المقاربة يعتبرون أن النزاع الإثني هو نتيجة تراكم الأحقاد والكراهية عبر فترات زمنية، وهذا الرأي يحظى بتأييد صانعي السياسات الخارجية.

فعندما تفشل الدولة في تحقيق هوية مشتركة توأطر من خلالها شخصية جميع مواطنيها فإنهم يلجؤون إلى أطر بديلة. وعلى هذا المستوى، فإن إطار القرابة والانتماء الإثني الواسع يعتبر البديل الأقل تكلفة والأكثر فعالية من حيث التنسيق الداخلي. إلا أن التفاعل بين مختلف المجموعات الإثنية يؤدي إلى نشوء المآزق الأمني

⁽¹⁾ سمية لمعيد، المرجع السابق الذكر، ص 26-27.

الفصل الأول - الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

الاجتماعي. وينجم ذلك عن إعادة صياغة مفهوم الهوية بشكل يضفي الطابع الأممي على العلاقات مع الآخر، بافتراض أن نمط العلاقات البيئية تقوم على لعبة صفرية⁽¹⁾.

وفي ذات السياق يحدد صامويل هانتغتون Samuel huntington في كتابه صدام الحضارات يعتبر أن أساس النزاعات هو الاختلاف الحضاري بين الوحدات السياسية، أي أن أساس النزاع هو الثقافة نظرا لتضارب القيم بين المجموعات. وفي إطار الحجة القائلة بأن عدم التجانس الإثني هو في حد ذاته جذور

النزاعات والحروب، ويُحدد ضمن هذا الطرح كلا من كولير ويتس وكاسفي Coler, Pits, Kasfir⁽²⁾.

وحسب الأستاذ فانهان Vanhanen أن المقاربة النشوية ليست فقط كذلك ، بل هي مشروع بحثي صمم لاختبار أن مزيدا من المجتمعات المتعددة إثنيا والتي تختلف عن بعضها البعض من حيث القيم والثقافة ترتفع عندها احتمالات نشوب النزاع بينها، وأن الدول المتجانسة هي أكثر استقرارا لأن المواطنين يشعرون بأنهم جزء من مجموعة الكل. وقد وضع مؤشرا من 0 إلى 200 درجة لتصنيف الدول وفقا لمعيار التنوع، ومؤشر آخر من 0 إلى 200 للنزاع الإثني حيث شمل نوع ومستوى العنف، وقد شمل هذا التصنيف العديد من الدول التي تتميز بالتنوع الإثني، ومن خلال هذه المؤشرات توصل إلى نتيجة مفادها أنه كلما زاد التنوع زادت النزاعات الاثنية.

لكنه أشار إلى دولة موريشيوس وهي متباينة جدا من حيث الإثنيات، لكنها لا تعرف النزاعات الاثنية، وذلك نظرا لتكيف المؤسسات مع متطلبات الإثنيات نظرا لوجود توازن في تمثيل المجموعات الإثنية⁽³⁾.

الفرع الثاني : المقاربة الافتعالية: (Instrumentalist Approach)

تطلق هذه المقاربة في تحليلها لسبب النزاع الإثني على فرضية مؤداها أن النزاع الإثني ليس بسبب الاختلاف القيمي بين الإثنيات، بل يعود لدور الفواعل السياسية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. وفي هذا السياق يعتبر باري بوزان Barry buzan النزاع الإثني مجرد ذريعة يتخذها ويتمسك بها من يريد

⁽¹⁾ وهي المباراة التي تنتهي بفوز أحد الطرفين فورا كليا، وحسارة الطرف الآخر حسارة كلية، وتكون المباراة صفرية لعدة اعتبارات هي: عدم قابلية القيمة المتضارب عليها للقسم، رفض أحد الطرفين مبدأ القسمة، رفض أحد الطرفين المشاركة في القسمة.

⁽²⁾ (لدخل الطرف الثالث)، نقلا عن: 2013/12/21.

<http://politics-ar.com/ar2/?p=3064>, acceded : 21-12-2013.

⁽³⁾ مرجع نفسه.

⁽⁴⁾ صية بلعيد، المرجع السابق الذكر، ص 26-27.

الفصل الأول - الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الإثنية والتنمية

استخدامها، فهذه للمقاربة سعت لتفسير استمرار نتائج وأفعال وسلوكيات قادة المجتمعات الذين يوظفون المجموعات الإثنية كمواقع للتعنت الجماهيرية؛ مثلا في حالة الانتخابات واستغلالها في سياق التنافس على السلطة، وذلك لكونها أكثر فعالية من الطبقات الاجتماعية.

فبالنسبة لدور الفواعل على المستوى الخارجي، يرى أنصار هذه المقاربة أن للاستعمار دور كبير في اندلاع النزاعات الإثنية، وذلك عن طريق تشتيت القبيلة الواحدة إلى عدة دول، مما يؤدي إلى تواجد قبائل لها تاريخ من العداوة في نفس المنطقة الجغرافية، وما له من تداعيات على الأمن والاستقرار .

ويعتبر البعض أن للنزاعات الإثنية في العالم الثالث يرجع إلى دور للقوى الاستعمارية في خلق المشاكل الإثنية، من خلال سياسات -**فرق تسد**- التي كانت تسبب في اندلاع النزاعات الإثنية. إضافة إلى دور النخب الداخلية التي تعتمد على الإثنية كوسيلة لتحقيق مصالحها .

وفي هذا السياق يمثل كتاب دانييل بوسنير Daniel Posner حول المؤسسات والسياسات الإثنية في إفريقيا إسهاما رئيسا في نظرية الانقسامات السياسية، وهو شائع لإثبات أن النخبة السياسية في دول العالم الثالث لديها الحافز للعب ببطاقة الإثنية، واعتمد في ذلك على تحليل السياسات الإثنية في زامبيا كدراسة حالة.⁽¹⁾

إن النخب الإثنية التي تسعى لتحقيق مصالح خاصة، وتمتد في عملها على الإطار الإثني، لأنه يسهل التنسيق الداخلي، ويقلص مستوى اللابينية في توجهات عمل المجموعة، الذي يتميز بانخفاض تكاليف عقد الصفقات وفرض الاتفاقات. وعلى هذا الأساس تقوم النخب بإعادة بناء الهوية بشكل يبرز عمق الاختلافات الإثنية، بحيث يتزايد الاحتكاك السلبي مع الآخر. وبالتالي تصبح الهوية السلاح الإيديولوجي في أيدي النخب تشكلها اعتمادا على مجموعة من الأفكار والأساطير التي تؤسس لعلاقات تنازعية مع الآخر⁽²⁾ فالتعنت السياسية وتسييس الإثنية كما يحصل في العديد من الدول التي تتميز بالتنوع والتعدد والتمييز على أسس إثنية توفر مقدمات وأسباب الدخول في نزاعات إثنية.

⁽¹⁾ سمية بلعيد، نفس المرجع، ص 28-29.

⁽²⁾ تدخل الطرف الثالث، المرجع السابق الذكر.

الفصل الأول - الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

فإن تسييس الانتماء الإثني لا بد في النهاية أن يؤدي إلى عنف واضطراب سياسي واجتماعي وهذا التسييس هو جزء من إستراتيجية برنامج يهدف إلى الوصول إلى السلطة وزيادة المكاسب الشخصية، وبهذا فالإثنية هي الوسيلة المثلى لاستغلال فرص الوصول إلى السلطة والسيطرة على الموارد في الدولة.

وفي كتاب لمين ليمارشو Rene-lemarchaud حول النزاع بين الهوتو والتوتسي في بوروندي والذي يحمل قدرا كبيرا من التشابه مع ما حدث في رواندا منذ 1959، فإن بلورة مجموعة من الهويات ليست عشوائية الحدوث ومن ثم نعزوها إلى استراتيجيات محددة منتهجة من قبل السماسرة الإثنيين بالتركيز على تعبئة ولاءات المجموعة نيابة عن المصالح الجماعية المحددة من القرابة و تعبئة الإثنية هي الوسيلة المثلى لاستغلال فرص الوصول إلى السلطة والسيطرة على الموارد في الدولة.⁽¹⁾

فالاختلاف الإثني لا يمثل للمقاربة الافتعالية سوى وسيلة في يد النخب على المستوى الداخلي أو الخارجي بغية تحقيق مكاسب شخصية، وعليه فإن النزاع الإثني هو محصلة تفاعل بين عنصرين هما: التنوع الإثني ونوعية المؤسسات القائمة؛ التنوع الإثني الذي يمثل البذرة وهشاشة المؤسسات التي تمثل التربة الخصبة لهذه البذرة الذي يؤدي إلى انفجار النزاع الإثني الذي يمثل النبتة.

وحسب ماورو وكيفير Mawro, Keefer أن البلدان التي تتميز بضعف المؤسسات وتميزها بالفساد وغياب سيادة القانون لها أثر سلبي في حالة التنوع الإثني، على عكس البلدان التي لديها مؤسسات قوية تستطيع فرض سيادة القانون، بما يكفي لدره يحظر الحروب والإبادات الجماعية التي قد تنجم عن التنوع الإثني.⁽²⁾

الفرع الثالث: المقاربة البنائية

يرجع ظهور الطرح البنائي كطرح بديل للنظريات السائدة في العلاقات الدولية إلى عاملين أساسيين، أولهما الانتقادات التي جاءت كرد على أعمال الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد، والعامل الثاني لظهور البنائية هو نهاية الحرب الباردة، التي فاجأت العديد من المنظرين بهذه النهاية التي لم تكن متوقعة، وتعود الجذور المنهجية للنظرية البنائية إلى النظرية الاجتماعية، "فالنظر إلى العالم نظرة بنائية كان الأساس لنظريات العلاقات

⁽¹⁾ Gagnon Chip, "Ethnic Nationalism and International Conflict: The Case of Serbia", *International Security*, vol.19, no°3, (winter 1994/95), p.131.

⁽²⁾ حجة بلعيد، المرجع السابق الذكر، ص 28-29.

الفصل الأول - الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

الدولية كما طرحها كل من جروشيوس وكانط وهيكل، وفي نهاية الثمانينات شكلت هذه الأفكار ظهور البنائية في العلاقات الدولية، أما كمنظور عام في العلاقات الدولية فإنها تعتمد على أفكار ألكسندر وندت، التي تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية لفهم وإدراك السياسة الدولية وهي:⁽¹⁾

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل ثنائي.
- هويات ومصالح الدول تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية أكثر ما هي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام.

والنظرية البنائية ترى بأن الفوضى ليست شيء طبيعي في النظام الدولي، وإنما نتجة لتفاعل بين الوحدات في النظام الدولي، بحيث أنه "لا يوجد منطق متأصل للفوضوية، المفاهيم التي تبدو منحرفة منها (المساعدة الذاتية، سياسة القوة، السيادة) هي في واقع الأمر مؤسسات منشأة اجتماعيا وليست سمات أساسية للفوضوية".⁽²⁾ فالفوضى في بنية النظام الدولي هي نتجة للاحتكاك بين التصورات المشتركة لوحدات النظام الدولي فيما بينها.

فالفوضى ناتجة عن الكيفية التي تدرك بها الدول هذه الفوضى ومن ثم تستجيب لها بسلوكات وفق ذلك الإدراك، وبذلك تكون الفوضى تأتي عن ممارسة الفاعلين أنفسهم والذين يوجهون ويتحكمون (حسب مصالحهم وهوياتهم) في القواعد والمصادر المتاحة من قبل بنية معينة، ويساهمون بهذا في تشكيل وإنتاج هذه البنية الفوضوية، ولكن كذلك المساهمة في تحويلها أو تغييرها"⁽³⁾، وهكذا فالفوضى الناتجة عن سلوكات الدول وفق التصورات التي تكونت لديها من خلال تفاعلها مع الوحدات الأخرى، ولهذا فهي بنى اجتماعية، وهي نتاج ما تصنعه الوحدات السياسية وليست قانونا قائما بذاته، فالفوضى بنى اجتماعية وليست متأصلة في النظام الدولي".⁽⁴⁾

(1) عمار حجار، (السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط)، مذكرة لباحث في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة بانة، 2002، ص 41.

(2) (الفوضى)، نقل عن: 2013-12-22.

http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_1_8.htm, acceded :22-12-2013.

(3) عمار حجار، المرجع السابق الذكر، ص 43.

(4) عبد الباصر حداد، النظر في العلاقات الدولية بين الأبحاث النظرية والنظريات الشكوبية. الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007، ص 327.

الفصل الأول - الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

ومن خلال ذلك يعتبر الكسندر وندت " الدول وحدات اجتماعية، تحدد نفسها، وتتعرف على الآخرين، وتحدد سلوكها من خلال التفاعل مع غيرها من الوحدات، والمعاني المشتركة بين هذه الوحدات باعتبارها وحدات اجتماعية، تتم من خلال التفاعلات المتكررة بينها يصبح هناك نوع من القوالب الإدراكية (المعايير) التي يتفق بشأنها الجميع".⁽¹⁾

والبنائية ترفض الفصل بين البيئة الداخلية والدولية في تحليل سلوك الفواعل السياسية، ويظهر ذلك حليا في رفضها المفهوم الكلاسيكي للمصلحة Interest، فالمصلحة لا تنبع فقط من طبيعة المجتمع الدولي، بل من طبيعة البناء القيمي والاجتماعي للوحدات السياسية".⁽²⁾

ولأن سلوك الدول يكون موجها حسب مصالح وهويات هذه الدول، والهوية هي أساس وقاعدة المصالح. كما يرى الكسندر وندت⁽³⁾. وتتكون الهوية وفق عمليتين، الأولى داخلية والثانية خارجية، ويعتبر الكسندر وندت أنه يصبح لكل دولة هويتان، الأولى هوية جوهرية ذاتية التكوين، وهي مكونات هذه الوحدات من أفراد موارد طبيعية، مؤسسات نظام المعاني المشترك، والثانية هي هوية اجتماعية وهي التي تنتج من خلال التفاعل مع سائر الدول.⁽⁴⁾

ويرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية (تاريخية)، كما يولون أهمية كبيرة للحطاب السائد في المجتمع، لأن الحطاب يعكس ويشكل في الوقت نفسه المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا لسلوكات تحظى بالقبول،⁽⁵⁾ وهكذا تتشكل هوية الدولة من خلال عوامل داخلية وخارجية، والهوية هي التي تعطي للأشياء المادية معناها، فالمعتقدات التي تنقسمها الدول (هوياتها) نتيجة للاتصال الاجتماعي هي التي تمنح للأشياء المادية مدلولاتها المعنوية، وهكذا يصبح الإدراك يلعب الدور الأساسي في تشكيل الواقع الدولي،

⁽¹⁾ أماني محمود غانم، البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات، القاهرة، دار إفريقيا للطباعة، 2007، ص 124.

⁽²⁾ عز الدين حمادي، «دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية»، مذكرة للماستر في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2005، ص 34.

⁽³⁾ Toru Oga, (From Constructivism to Deconstructivism: Theorising the Construction and Culmination of Identities), on:

<http://www.w3.org/TR/REC.-htm>, acceded: 05-12-2013.

⁽⁴⁾ أماني محمود غانم، المرجع السابق الذكر، ص 124-125.

⁽⁵⁾ سيفين وولت، «العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة»، ترجمة زقاف عادل و زيدان زيان: نقلا عن:

http://www.geocities.com/adel_zeggagh/polreview.html, acceded : 17-12-2013.

الفصل الأول - الاطار المفهوماتي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

أما العوامل المادية فتلعب دورا ثانويا، ولهذا يمكن اعتبار "أن الواقع ذو طبيعة تذبذبية وموجود نتيجة الاتصال الاجتماعي الذي يسمح بتقاسم بعض المعتقدات والقيم، أي أن الواقع المادي أو الاجتماعي موجود كنتيجة للمعنى والوظائف التي يعطيها له الفاعلون، فالإدراك أو الفهم الجماعي والمعايير تمنح الأشياء للمادية معنى يساعد على تكوين الواقع، وفي هذا الإطار يسوق لنا A. Wendt مثلا حول المسندس بين أيدي صديق ليس له نفس المدلول مقارنة بتواجهه بين أيدي عدو، لأن العداة علاقة اجتماعية وليس علاقة مادية"⁽¹⁾، وبما أن الهوية هي أساس المصلحة فهي كذلك التي توجه سلوكيات الدول، وأن النزاع يحدث بين الدول نتيجة عدم الثقة في نوايا الدول الأخرى، وبالتالي وضع أسوأ الاحتمالات فيما يخص سلوكيات الدول المنافسة، "فمعضلة الأمن والحرب تنجم عن التنبؤات التي تحقق ذاتها؛ إن منطق المعاملة بالمثل يعني أن الدول تحصل على معرفة مشتركة بشأن معنى القوة"⁽²⁾.

على المستوى النظري، يتم المقارنة بين الدول كوحدات، في حين يمثل النظام الدولي المؤسساتي والأنساق الدولية التي، أما على المستوى الداخلي أي داخل الدولة، فيمكن إسقاط هذا التصور على الدولة كبنية، والمجموعات الاثنية المتضمنة كأعضاء أو وحدات"⁽³⁾، والفرق الذي تنتج داخل الدولة نتيجة اختبار السلطة المركزية للدولة، يمكن أن تؤدي إلى حدوث النزاعات بين تلك الوحدات العرقية، وأهمها السلطة المركزية يعود إلى الفشل في مشروع دولة ذات هوية مشتركة، حيث تبدأ كل عرقية في تحديد مصلحتها حول هويتها الضيقة، وبالتالي تكون سلوكياتها حبيسة تلك الهوية"⁽⁴⁾، ذلك أن المصلحة حسب التحليل البنائي تتحدد بشكل مرتبط مع الهوية، فعندما تخفق الدولة في أن تكون بمثابة إطار هوية مشتركة تؤطر شخصية جميع مواطنيها، فإنهم يلجئون إلى أطر بديلة، وعلى هذا المستوى فإن إطار القرابة والانتماء الإثني الواسع يعتبر البديل الأقل تكلفة والأكثر فعالية من حيث التنسيق الداخلي"⁽⁵⁾، وهنا يبدأ بناء الهوية على أسس تنازعية، كما يقول فيرون Fearon، حيث تتحكم فيه ثلاث عوامل: منطق الخطاب السائد، الاتجاهات أو الميول

(1) عمار حجار، المرجع السابق الذكر، ص 43.

(2) جون بليس، ستيفن سميت، عوثة السياسة لعرقية، الكويت، مركز الخليج للأبحاث والشر والتوزيع، 2004، ص 434.

(3) عادل، زقاع، (تدخل الطرف الثالث في النزاعات الاثنية: فحص اقتراحات وإسهامات للدخول النظرية المنبثقة لسط التحليل العنقاني، لئوسان والساني)، نغلا عن:

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/IRapproaches-Intervention.html>, in : 18-12-2013.

(4) مرجع نفسه.

(5) مرجع نفسه.

الفصل الأول - الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

النحوية والكيفية التي يتم بها تفسير العمل الجماهيري، إضافة إلى طبيعة التفاعل مع المجموعات الأخرى،⁽¹⁾ وبالتالي فالعرقية هي عامل من العوامل الأساسية لكن التحريك السياسي هو العامل المثير،⁽²⁾ وهو الذي يؤسس لهوية ذات ميل تنازعي، ومنه فإن النخب هي التي تقوم بإعادة بناء الهوية بشكل يبرز الاختلافات الاثنية بغرض زيادة الاحتكاك السلبي مع الأخر،⁽³⁾ وهذا ما يؤدي بمختلف العرقيات إلى إعادة تعريف هوياتها بشكل يضفي الطابع العدائي اتجاه بعضها البعض، وبالتالي تكون مصالحتها مبنية على أنقاض بعضها البعض، وإعادة تعريف الهوية بهذا الشكل يضفي الطابع الأمني على العلاقات مع الأخر، حيث يؤدي إلى بناء العلاقات على لعبة صفرية، وهذا التفاعل بين مختلف هذه المجموعات يؤدي إلى نشوء المأزق الأمني المجتمعي،⁽⁴⁾ ومن ثم ينشب النزاع بين هذه المجموعات الاثنية، وهكذا فإن النزاع لم ينتج من حراء المنافسة بين مجموعات ذات هويات ومصالح ثابتة، وإنما نتيجة للتفاعلات والثقافة والسياق الذي تسبب في انهيار العلاقات الاجتماعية.

المطلب الثاني: المقاربات النظرية لدراسة التنمية:

يقوم مفهوم التنمية على مجموعة من المقاربات:

الفرع الأول: المقاربة الاقتصادية: من خلال هذه المقاربة يمكن التمييز بين مستوى التنمية حسب مجموعة من المؤشرات:

- نوع بنية الاقتصاد من خلال تمويل النشاط الاقتصادي من حالة الركود والثبات إلى حالة الحركة والديناميكية عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد القومي لتحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج القومي، مع تغيير في هياكل الإنتاج ووسائله ومستوى العمالة وزيادة الاعتماد على القطاع الصناعي الذي يقابله انخفاض في الأنشطة التقليدية، ويعني ذلك تغيير البنية الاقتصادية وذلك بالتحول إلى الاقتصاد الصناعي.⁽⁵⁾

⁽¹⁾ عادل، رفاع، نفس المرجع.

⁽²⁾ عز الدين جهادي، المرجع السابق الذكر، ص 37.

⁽³⁾ عادل، رفاع، نفس المرجع.

⁽⁴⁾ المرجع نفسه.

⁽⁵⁾ أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية الفعلية ومعضلة التنمية - مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة العربية للتحفة للنقط، الكويت، عالم المعرفة، 1982، ص 14.

الفصل الأول - الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

معدل الدخل الفردي أي تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، لتحقيق زيادة حقيقية قدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات المختلفة، ويقاس الدخل الحقيقي عن طريق تقسيم الدخل القومي على المستوى العام للأسعار (الدخل القومي / المستوى العام للأسعار).

- الناتج القومي الإجمالي الذي يشير إلى إجمالي قيمة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في إطار اقتصاد دولة ما، وبالتالي فإن الناتج القومي الإجمالي هو كل ما يتعلق بالقيمة الفعلية الكلية لكل السلع والخدمات المستهلكة والمتاحة خلال فترة زمنية معينة تصل في العادة إلى سنة.

الدخل القومي الإجمالي هو عبارة عن مجموع الدخل الذي تتحصل عليه عناصر الإنتاج، مقابل إسهامها في العملية الإنتاجية لإنتاج السلع والخدمات في إطار الاقتصاد القومي لدولة ما، خلال فترة زمنية معينة تصل في العادة إلى سنة.⁽¹⁾

وتؤكد العديد من الاتجاهات والنظريات المفسرة للتنمية على أهمية المقاربة الاقتصادية في دراسة وتفسير التنمية، وأنها تمثل شرط أساسي من شروطها من خلال العديد من عناصرها مثل الموارد المادية والطبيعية، والمؤسسات والمنشآت التي تُخدم التنمية.⁽²⁾

الفرع الثاني: المقاربة الاجتماعية: ينظر للتنمية كعملية لتوسيع خيارات السكان، ومن أهم هذه الخيارات هي عيش حياة طويلة وصحية والتعليم والحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى حياة محترم، بهدف تنمية قدراتهم.⁽³⁾ من خلال عدة مؤشرات اجتماعية (معدل التأطير الطبي - نسبة المواليد والوفيات - أمد الحياة، نسبة التعليم والامية، نسبة الفقر).

البند الأول: المؤشرات الصحية: من أهم المعايير التي تستخدم لقياس مدى التأطير الصحي ما يلي:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان، فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية.

⁽¹⁾ عبد الرزاق مغري، مشكلات النسبة والبيئة والعلامات الدولية - دراسة مقارنة بين الشريعة الاسلامية والقانون الدولي -، الجزائر، دار الخلدونية، 2008، ص 90.

⁽²⁾ كمال الشابي، المرجع السابق الذكر، ص 52.

⁽³⁾ سميرة سليمان، "التنمية من النظر إلى المؤسسة"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، قسم العلوم السياسية جامعة باتنة، العدد الثالث، حويلية 2012، ص 166.

الفصل الأول - الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

-معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دل ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي، وكلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي.

-كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب.

البند الثاني: المؤشرات التعليمية: إن أهمية التعليم وأثره الواضح على جانبي الإنتاج والاستهلاك وأن هناك إجماع على أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا وليس استهلاكاً، و أن هذا النوع من الاستثمار " الاستثمار البشري" يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو للمجتمع، ومن المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والنقائي⁽¹⁾:

-نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.

-نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.

-نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله(على الجميع) إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

البند الثالث: المؤشر الغذائي: إن العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها مما يؤدي إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية، وما يترتب على ذلك من ضعف قدراتها الإنتاجية ومن ثم انخفاض مستويات الدخل فيها ومن بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية، ونسبة النصيب الفعلي من السعر الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.⁽²⁾

البند الرابع: مؤشر الفقر: حيث ان الفقر يشكل التهديد الأساسي الشامل الذي تواجهه البشرية، إذ تحمل الفجوات المتسعة بين الأمم الغنية والفقيرة إلى إمكانية الانفجار الاجتماعي، الذي يقوض أمن المجتمعات من خلال المواجهة، التي تؤدي إلى العنف والفوضى والنزاعات داخل الدول وبين الدول.⁽³⁾

والإطار الاجتماعي هو الذي تحدث فيه التنمية مؤثرة ومتأثرة بكافة مكوناته، والذي يعتبر مطلباً من متطلبات التنمية وشرط من شروطها، ويتجسد هذا في العديد من العناصر والمكونات البنائية مثل الأنساق

⁽¹⁾ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصيف، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، الدار الجامعية للبشر والنوع، 2000، ص 74.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص 75.

⁽³⁾ كارولين توماس، "المحكمة العالمية والتنمية والأمن الإنساني: إسكشاف الروابط"، ترجمة: محمد الصديق بوحريص، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة قسم العلوم السياسية، العدد الثالث، جويلية 2012، ص 191.

الفصل الأول - الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

الاجتماعية التي تكون البناء الاجتماعي كالنسق القيمي والنسق الديني والنسق العائلي... الخ، والعادات والتقاليد والأنماط السلوكية، ونظم الرعاية الاجتماعية والصحية، والمورد البشري التي تلعب دورا في تشكيل واقع المجتمع بشكل ساي أو إيجابي.⁽¹⁾

الفرع الثالث: المقاربة السياسية: تحسد هذه المقاربة التنمية بمفهومها السياسي الذي يعني توفير الاستقرار السياسي المرتبط بخلق المناخ الملائم للتخطيط وتوجيه مسار التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسيطرة على البيئة وحسن استخدام الموارد وفق برامج واضحة الأهداف للمساهمة الفعالة في تحقيق التنمية.⁽²⁾ وهذا لا يتأتى إلا من خلال تحكم الدولة في تلك الموارد من خلال عنصرين؛ عنصر داخلي، ويتمثل في قيام نظام سياسي للمجتمع، يكون مستولا عن وضع الإستراتيجية العامة للدولة تستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار والأمن لأفراد المجتمع، وللمشاركة السياسية في صنع القرار. بينما يتمثل العنصر الخارجي في العلاقات الدولية المتبادلة بين الدول، والتي تؤثر في التنمية بشكل إيجابي أو سلبي. كما أن السياسة هي أكثر مكونات البنية القوية للمجتمع مرونة وحساسية، من حيث أنها تتأثر بشدة- ليس فقط بالأساس الحقيقي للمجتمع(القوى الاقتصادية) وإنما يتأثر أيضا- بعوامل أخرى مثل للمصالح الجماعية والشخصية ووجهات النظر المختلفة والآراء والأفكار والثقافة، هذا ما يجعل السياسة من أكثر مقومات البنية الاجتماعية فعالية، كما أن السياسة تشكل الاطار الذي يحتوي عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما تشكل الأداة التي توجه هذه العمليات.⁽³⁾

تطور تعريفات الديمقراطية وهذا ما تم تضمينه في إعلان فيينا سنة 1993. الذي جاء فيه أن:
" الديمقراطية تركز على تعبير رغبة الشعب في تقرير نظامه السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، ومشاركته الكاملة في جميع نواحي الحياة"، والديمقراطية تشمل، الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين، خصوصا حرية التعبير، المشاركة، التي تتطلب التأكيد على مواصلة فعالية العملية القانونية والحرية والأمن للأفراد.⁽⁴⁾

⁽¹⁾ كمال الناهي، المرجع السابق الذكر، ص 67.

⁽²⁾ حمزة سليمان، المرجع السابق الذكر، ص 166.

⁽³⁾ كمال الناهي، المرجع السابق الذكر، ص 57.

⁽⁴⁾ جوليا نورمن، (الديمقراطية وحقوق الإنسان): نقلا عن:

الفصل الأول - الاطار المفهوماتي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

- أما بلخص دونيلي حقوق الإنسان كالتالي: " حقوق الإنسان هي الحقوق التي يتمتع بها الانسان مجرد كونه إنسانا. ولهذا هي حقوق متساوية، لأننا جميعا مخلوقات متساوية. هذه الحقوق هي كذلك حقوق غير قابلة للتحويل، لأنه مهما تصرفنا بغير إنسانية، فنحن لا نستطيع إلا أن نكون آدميين."

ومبادئ حقوق الانسان نصت عليها العديد من المواثيق الدولية (الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1948، لميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية الذي تم تبنيه سنة 1966، وكذلك بالعهد العالمي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي تم تبنيه كذلك سنة 1966، إعلان فيينا الذي تم تبنيه في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان سنة 1993).⁽¹⁾

المطلب الثالث: العلاقة بين النزاعات الاثنية والتنمية

تدخل التنمية كمحدد أساسي في تحليل النزاعات الاثنية، على اعتبار أنه لا يمكن تشكيل مستويات معينة من الاستقرار دون توفر درجات معتبرة من التنمية فالعلاقة بينهما علاقة تناسب طردي، وهي تعبر عن تكاملية وظيفية، لأن تحقق الأمن يعني بالضرورة تطورا تنمويا. ويعتبر روبرت مكنامرا Robert MacNamara أحد رواد هذا الطرح وأكثر منتقدي أصحاب الاتجاه التقليدي للأمن، في محاولة منه إخراج الدراسات الأمنية من الدائرة العسكرية الضيقة التي حصرت فيها من خلال رصد العلاقة التفاعلية بين أنماط تنمية متقدمة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي داخليا، والتوجهات الأمنية للدولة خارجيا، لذلك فهو يقول: " إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس هو النشاط العسكري وإن كان يشملها، إن الأمن يعني التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن، فإذا لم توجد هناك تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها، فإن النظام والاستقرار يصبحان أمرا صعبا".⁽²⁾

وتتضح بصورة جلية ضمن هذه الرؤية أولوية البعد التنموي في تحقيق الأمن، فالأمن السياسي هو نتاج للأمن الاقتصادي، بينما انعدام هذا الأخير سيعيق تحقيق السياسة العليا للدولة، وكذلك على ذلك يقدم أصحاب هذا التصور مثلا عن التبعية الاقتصادية التي يترتب عنها انتهاك للسيادة الوطنية. كما تصنف ضمن هذه السياقات كتابات كارولين توماس Thomas Caroline التي ركزت على الأبعاد الاقتصادية للأمن الوطني عندما تُعرّف الأمن بمعنى الأمن الداخلي للدولة وحده، ولكن في معاني تأمين نظم الغذاء والصحة والمال والتجارة، كما أن توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية يعد جانبا مهما من جوانب الأمن الوطني،

⁽¹⁾ جوليا نورمن، المرجع نفسه

⁽²⁾ روبرت مكنامرا، حومر الأمن، ترجمة: يوسف شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970، ص 125

الفصل الأول - الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

ويعني في ذات المسعى أولمان Ullman الذي يعرف الأمن على أنه محاولة للحماية من الأحداث التي تهدد بتعطيل نوعية الحياة لسكان الدولة، ومن بين هذه التهديدات عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية إلى اتساع الأمن وتقويض البيئة بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية، كما يدعو جيسكا Jessika إلى اتساع الأمن ليشمل القضايا الديمغرافية والمصادر البيئية، إضافة لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.⁽¹⁾

فإنفاق المبالغ الضخمة على الأغراض العسكرية يشكل عائقا جديا أمام تحقيق الأهداف التنموية، فضلا عن ذلك فعمليات التسليح الضخمة في البلدان النامية خاصة تشكل أداة استنزاف كبيرة لمواردها، كونها تحول الأموال إلى أغراض غير منتجة، وتحويل قسم كبير من أفضل الكوادر البشرية وأصحاب الكفاءات والشرائح الأكثر حيوية وتعلما في المجتمع إلى قطاع غير منتج. وتدمير رأس المال البشري نتيجة للحروب والنزاعات، ما يشكل عائقا أمام تقدم البشرية، فالنزاعات تشكل أداة استنزاف كبرى لموارد المجتمعات، لأنها تتسبب في تحويل موارد هائلة إلى أغراض غير منتجة، وإلى تفاقم أزمة المديون للبلدان النامية، وهنا تتجسد العواقب المدمرة لتزايد النزاعات، حيث تعاني غالبية البلدان النامية الأزمات الاقتصادية والتطور غير المتوازن، والنقص الحائل في الإمكانيات المادية الضرورية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية عموما.⁽²⁾

وفي هذا الصدد يقول الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، "إن السلام والأمن والتنمية عوامل مترابطة، فتسع من عشر دول من تلك التي لديها أقل مؤشرات التنمية البشرية عانت من نزاعات خلال العشرين عاما الماضية، فالدول التي تعاني من عدم المساواة والمؤسسات الضعيفة هي الأكثر تعرضا للنزاعات، بالإضافة إلى أن عدم المساواة في توزيع الثروة وانعدام فرص العمل والفرص والحريات، وخصوصا بالنسبة للشباب جميعها عوامل تزيد من مخاطر عدم الاستقرار".⁽³⁾ فالاندحور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي يمكن أن يسهم في الانتحار أو العودة إلى العنف والنزاع، وهذا ما يندو عليه الوضع في هايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

⁽¹⁾ خالد معمري، (النظر في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر)، مذكرة مبحثية في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بانه، 2008، ص 27.

⁽²⁾ مجلة الدفاع الوطني، جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية، نقلا عن: <http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?27068#.U4xGevl5OJk>, acceded:28-05-2014.

⁽³⁾ مجلس الأمن يناقش العلاقة بين الفقر والتنمية، نقلا عن: http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=14437#.U4xHB_l5OJk, acceded:28-05-2014.

الفصل الأول - الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الاثنية والتنمية

كما يمكن أن يؤدي التخلف عن ركب التنمية إلى إشعال فتيل النزاع فإن التقدم الاجتماعي والاقتصادي يمكن أن يساعد في منع نشوب النزاعات ويؤمن السلام، فالتنمية يمكن أن تساعد في معالجة الأسباب الرئيسية للنزاعات باتخاذ بعض الخطوات التي تضمن تقاسم السلطة والحصول على الأراضي الزراعية وتعزيز الحكم الرشيد والعدالة للجميع⁽¹⁾.

ومن خلال المخطط التالي يمكن توضيح العلاقة بين النزاعات والتنمية:



المصدر: إعداد الطالب

تمثل هذه الحلقة العلاقة التي تربط النزاعات والتنمية، هذه العلاقة الطردية حيث أن تحقيق الاستقرار بين الجماعات الاثنية يعني بالضرورة توفير الحاجات الأساسية للأفراد من خلال التوزيع العادل للفرص للاستفادة من الثروات المتوفرة في دولة ما، ولتحقيق هذا المطلوب لا بد من وجود قدر معين من الأمن والاستقرار المجتمعي. وبالتالي فإن التنمية وبناء السلام ودور النزاعات هي عناصر متلازمة، لا يتحقق أي منها بمعزل عن الآخر⁽²⁾، وفي القرآن الكريم لجد أن الله سبحانه تعالى في سورة قريش في قوله تعالى: ﴿الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾، ربط بين التنمية والأمن من خلال واو المعية، أي أن العلاقة بين التنمية والأمن هي علاقة ترابطية.

(1) مجلس الأمن يناقش العلاقة بين الفقر والتنمية، لمرجع السابق الذكر.

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكيا)، التنمية ولخفيف حدة النزاعات: رؤية وفتح والمجازرات، 15 حاتفى 2010، ص.2.

الفصل الثاني

إفريقيا بين إشكالية النزاعات الإثنية ومسعى تحقيق التنمية

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

المبحث الأول: طبيعة النزاعات الاثنية في أفريقيا

تمثل أزمة تعايش مختلف الاثنيات واندماجها داخل الدولة الوطنية في أفريقيا وعجز النظم السياسية الأفريقية عن التعامل مع الواقع التعدد للمجتمع (بالإغراء، أو الإكراه)، يشكل أدى إلى تغير الولاء الوطني إلى الولاء القبلي، مما فسح المجال لانتشار الظاهرة النزاعية بين الجماعات الاثنية المختلفة، أو بين هذه الجماعات والنظام السياسي، على نحو حال دون خلق ولاء وطني عريض يؤدي إلى التماسك والوحدة الوطنية، وبالتالي فإن أزمة الاندماج الوطني تبدو واضحة حين يظهر النظام السياسي عجزا عن بناء الدولة الوطنية، وحيث تتضمن الرغبة في العيش معا لدى الجماعات الاثنية المختلفة للمشكلة للمجتمع كشركاء متساوين، بشكل يجعل من الصعوبة بمكان إطلاق مصطلح "شعب" على تلك الجماعات التي تعيش على إقليم هذا المجتمع، بل ويجعل من الصعوبة حتى إطلاق مصطلح "دولة" على ذلك الكيان.⁽¹⁾

إن فشل آليات الدولة الأفريقية في خلق الحس القومي المشترك والتغلب على معضلة النزاع الإثني، بل في أحيان كثيرة يعتبر جهاز الإدارة في الدولة مصدر تكريس لنمو هذه النزاعات بحكم سياسات التمييز والتفضيل بين الجماعات الاثنية المتمثلة في التوزيع غير العادل لنواتج التنمية واحتكار المناصب-المناصب الحساسة خاصة- لجماعة واحدة على حساب الجماعات الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى نتيجة حتمية وهي استخدام العنف كوسيلة ضاغطة لاسترجاع الحقوق المهضومة.⁽²⁾

وبالتالي فإن عجز النظم الأفريقية عن حل هذه الأزمة، يكمن إما في فساد هذه النظم وتجزئتها لجماعة إثنية على حساب أخرى، مما يضعف قدرتها التوزيعية بالوفاء- ولو بالحد الأدنى- بمطالب مختلف الجماعات الاثنية، أو لاتساع مساحة أقاليم العديد من الدول، وهو ما يعرقل هذه النظم عن تحقيق السيطرة على كامل الإقليم ولو كرها، وذلك لضعف البنية التحتية، إما نتيجة لتداخل الجماعات الاثنية عبر الحدود مع الدول المجاورة بشكل حال دون إمكانية تحقيق السيطرة على كامل الشعب، وإما نتيجة لتدخلات قوى إقليمية ودولية من

⁽¹⁾ إبراهيم أحمد نصر الدين، " التنمية والإصلاح السياسي وتعزيز حقوق الإنسان كمتاحل وقائية لحل مشكلات اللاجئين في أفريقيا"، بحث مقدم إلى ندوة قضايا اللاجئين في أفريقيا التحديت الرامنة وسبل المواجبة، القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 20 جوان 2005، ص 6.

⁽²⁾ أكرم كفي، "كوت ديفوار: هل يبح اتفاق باريس في إنهاء الأزمة؟"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 152، أبريل 2003، ص 224.

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

مصلحتها تفويض الاستقرار في هذه الدولة أو تلك مغذية للاختلافات الاثنية، وتعرض هذه الجماعة أو تلك للاضطهاد على يد الجماعة المسيطرة على السلطة.⁽¹⁾

ومن خلال ما سبق نجد أن الجماعات الاثنية في المجتمعات الإفريقية تتحكم فيها العديد من المتغيرات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، هذا الأمر الذي يجعلها تتميز - الإثنية في أفريقيا - بأربعة خصائص:⁽²⁾ أولاً: أن الرابطة الإثنية تتميز عن غيرها من الروابط الاجتماعية بكونها رابطة وراثية وليست مكتسبة؛ ومن ثم فهي تقوم على أساس الوعي بالذات.

ثانياً: أن الجماعة الإثنية تتميز بوجود إيمان جمعي بمجموعة من القيم والمعتقدات يتم التعبير عنها بشكل مؤسسي.

ثالثاً: تتميز الرابطة الإثنية في إفريقيا بوجود تمايزات واضحة داخل الجماعات الإثنية، ولعل هذا ما يسوغ الصراعات الداخلية داخل كل جماعة إثنية، وهو الأمر الذي يزيد من تعقيد ظاهرة التعددية الإثنية في القارة الإفريقية.

رابعاً: تتميز الإثنية في إفريقيا بأنها يمكن أن تتلاءم مع المواقف والسياسات المتنوعة والمعقدة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة.

فالتعددية الإثنية أمر أصيل في واقع المجتمعات الإفريقية، الأمر الذي جعلها أحد أهم أسباب الحروب والنزاعات في القارة، وبالتالي يمكن تصنيف النزاعات الاثنية في أفريقيا انطلاقاً من الحيز الجغرافي الذي تشغله إلى نزاعات اثنية داخل الدولة والنزاعات الاثنية العابرة لحدود الدولة.

المطلب الأول: النزاعات الإثنية داخل الدولة

لقد أدت السلطوية والتردي الاقتصادي داخل الدولة الوطنية في أفريقيا إلى إيجاد مناخ شديد التنافس بين الجماعات الاثنية على درجة عالية من الشحن، مما تسبب في وجود قنار كبير من القلق لدى الجميع، أفراداً كانوا أو جماعات، ونتيجة لذلك أخذ الناس يتعلقون بهويات أولية جديدة، أدنى من الدولة، كالهويات الاثنية والقبلية والدينية وغيرها، من الهويات الطائفية، ومن خلال هذه الهويات ينتج لديهم إحساس وشعور بالتغلب على حالة

⁽¹⁾ إبراهيم أحمد نصر الدين، " التنمية والإصلاح السياسي وتعزيز حقوق الإنسان كمدخل وفاقية لحل مشكلات اللاجئين في أفريقيا"، بحث مقدم إلى ندوة قضايا اللاجئين في أفريقيا التحديات الراهنة وسبل المواجهة بالقاهرة: برنامج الدراسات للدراسة الإفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 20 جوان 2005، ص 6.

⁽²⁾ محمد عبد الرحمن حسن، التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996، ص 25 - 26.

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

عدم اليقين والالتباس والقلق الناتجة عن القمع السياسي،⁽¹⁾ الذي تمارسه السلطة أو لضعف السلطة السياسية وعدم قدرتها على توفير الحاجات الأساسية لأفراد الجماعات الاثنية المختلفة.

فخلال المدة من 1990 إلى أبريل 1997 اندلعت في إفريقيا أكثر من 30 حرباً، كان معظمها داخلياً، وفي العام 1996 وحده، دخلت 14 دولة إفريقية في نزاعات داخلية مسلحة، ناجمة عن عوامل عديدة في مقدمتها العوامل الإثنية التي باتت محفزاً أساسياً لإثارة النزاعات والحروب في إفريقيا، فبالرغم من وجود عوامل أخرى للصراع مثل الخلافات الدينية، والمصالح الاقتصادية، والصراع على السلطة؛ فإن تلك العوامل لا تحدث في الغالب إلا بعد التفاعل مع العوامل الإثنية، فالإحساس بالانعدام العدل من جانب جماعة أو جماعات إثنية معينة يؤدي إلى اندلاع النزاعات والحروب في مجتمع ما، فبالعامل الإثني؛ يستطيع قادة الجماعات الإثنية تعبئة الموارد وحشد طاقات جماعاتهم الإثنية ضد النظام الحاكم أو ضد الجماعات الإثنية الأخرى، وبذريعة الإثنية أيضاً يصوغ أطراف النزاعات مطالبهم، ويؤسسون تحالفاتهم الداخلية والخارجية، وكلما تتكون رؤيتهم لخصومهم بصفة خاصة، وللعالم الخارجي يوجه عام.⁽²⁾ ومن خلال ما سبق يمكن عرض نموذجين عن النزاعات الداخلية في الدولة الأفريقية المتعددة الاثنيات.

الفرع الأول: النزاع في كوت ديفوار: معظم سكان كوت ديفوار من العناصر الزنجية، وينقسمون إلى أربعة مجموعات عرقية كبيرة، تنقسم إلى أكثر من 60 مجموعة إثنية، وهي مجموعة كانا (kana) والتي تضم كل من (the north mandi)، atie، abe، agni، abron، baoule)، ثم مجموعة ماندي الشمال (the north mand) والتي كل من التي تضم dioula، senoufou، والمجموعة الثالثة ماندي الجنوب (the south mand) والتي تضم كل من (yacouba، gagaoa، toura، gouro)، والمجموعة الرابعة كرو (krou) والتي تضم كل من (dida، goure، bete)،⁽³⁾ أما بالنسبة للأديان يتقسم السكان إلى 38.6% من المسلمين و32.8% من المسيحيين و11.9% من الديانات المحلية التقليدية، بينما هناك 16.7% لا يتبعون أي ديانة.⁽⁴⁾

(1) لول أكوديا، الحكم والسياسة في أفريقيا، ترجمة: مجموعة من الباحثين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، الجزء الأول، 2003، ص 28.

(2) أمين السيد شانة، "الصراعات الاثنية في أفريقيا: الخصائص - الدوافع - سبل المواجهة"، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد السادس، سبتمبر 2010، ص 96.

(3) سيليا غلامان، "ساحل العاج تطورات أزمة مابعد الانتخابات وانعكاساتها على المسلمين"، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد الحادي عشر، جانفي 2012، ص 46.

(4) حسين سيد سليمان، "الأزمة السياسية في كوت ديفوار"، مجلة كلية الاقتصاد العلمية: جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، العدد الأول، جوان 2011، ص 9.

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

ونتيجة لهذا التنوع الاثني والديني دخلت كوت ديفوار دائرة النزاعات الاثنية عقب وفاة الرئيس هوفيه بوانيه عام 1993 حين فشل حليفته هنري بدييه في فرض سيطرته على البلاد التي تضم تشكيلة سكانية مكونة من قبيلة آكانا 42 في المائة، وقبائل "القولنا" في الشمال الأقل غنى من القسم الجنوبي من السكان، وقد لجح بوانيه في ظل ظروف الانتعاش الاقتصادي وقبضته الحديدية في فرض صيغة، التعايش والبقاء في ظل انقسام البلاد إلى شمال مسلم فقير وجنوب مسيحي غني، إلا أن الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد جراء تراجع أسعار المواد الخام في السوق العالمية في النصف الثاني من التسعينات أدت إلى تدهور مستوى المعيشة وارتفاع نسب الفقر في البلاد ليشمل أغلب سكان الشمال، حيث أدى هذا إلى انفجار النزاع الذي أخذ الطابع الإثني، خاصة بعد منع هنري بدييه للمسيحي للتمشي للجنوب الحسن أوتارا وهو مسلم من الشمال حوض الانتخابات الرئاسية لعام 1995 بزعم أن أصوله تعود إلى بوركينا فاسو، وهو ما يفهم على أنه محاولة لإقصاء الشماليين من الاشتراك في الحكم يدعونه في ذلك البعد الديني ومنه استمرار دوامة العنف⁽¹⁾.

ولقد تجدد النزاع الاثني في كوت ديفوار مع إجراء الانتخابات التي أحرقت في 28 نوفمبر 2010 لبني فاز فيها الحسن واتارا على منافسه لوران غباغبو⁽²⁾ حيث أنه في هذه الانتخابات طفت إلى السطح تلك النزعة الاثنية بثوب ديني نتيجة عدم تقبل الرئيس المنتهية ولايته منذ 2005 نتائج الانتخابات، ما أدى إلى نشوب أعمال عنف في ديسمبر 2010 بين أنصار الطرفين، حيث أعلنت الأمم المتحدة أن 173 شخصا قتلوا و471 أعتقلوا و90 شخص تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة، و24 شخص احتفوا قسريا، وهذا كله في الفترة الممتدة من 16 إلى 21 ديسمبر من العام 2010.⁽³⁾ كل هذا إن دل إنما يدل على هشاشة الأوضاع في هذا البلد وأنه معرض للنزاع والاضطرابات في أي فرصة سانحة، ويؤكد علة الدور الكبير الذي تلعبه الاثنية في تأجيج هذه النزاعات، تحت الذريعة التنموية من خلال المطالبة بالتوزيع العادل للثروة بين الشمال والجنوب أو سياسية وهي تولي السلطة في البلد .

الفرع الثاني: النزاع في غينيا بيساو: تعد دولة غينيا بيساو من الدول ذات التعدد الاثني، حيث تضم أكثر من 25 اثنية، وتشكل الجماعات الإفريقية الأصلية نحو 95 في المائة من السكان،⁽⁴⁾ البالغ عددهم حسب

⁽¹⁾ أكرم الله، للربيع السابق الذكر، ص 226 .

⁽²⁾ حسن سيد سليمان، "الأزمة السياسية في كوت ديفوار"، مجلة كلية الاقتصاد العلمية: جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، العدد الأول، جوان 2011، ص 12.

⁽³⁾ حسن سيد سليمان، نفس المرجع، ص 15.

⁽⁴⁾ C. I. A. (world fact book 2005), on :

www.odci.gov/cia/puplications/factbook/geos/ps.html. acceded:15/03/2014.

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

إحصائيات 2009 حوالي 16 مليون نسمة،⁽¹⁾ ومن أبرز هذه الجماعات الديولا Dyola والتي تضم البلاتنا Blanta وهي أكبر جماعة اثنية في البلاد من حيث عدد السكان حيث تمثل حوالي 32 في المائة من عدد السكان، وكذلك البيافدا Byafda، ويتركز البلاتنا في منتصف البلاد، وينتفرون إلى عدة فروع بمجموعات صغيرة مثل اثنية الماندينجو Mandingo التي تشكل 13 في المائة من السكان، هذا بالإضافة إلى اثنية بولز peuls ويطلق عليها احيانا فولا fula والمانجاكا Manjaca التي تشكل 14.5 في المائة من السكان، و هناك اثنية البابل papel أو بيلي pele وتمثل 08 في المائة من السكان.⁽²⁾

ولقد لعبت الانقسامات الاثنية دورا مهما في الدلاع النزاع في البلاد بسبب سياسة التمييز والاضطهاد التي تقوم بها اثنية البيلي - التي تمثل الأقلية - ضد الأقليات الأخرى خاصة البيافدا والبلاتنا التي تمثل الأغلبية، مما دفع بالرئيس كوما يالا الذي ينتمي الى البلاتنا الى ممارسة سياسة الاضطهاد الاثني ضد الاثنيات الأخرى خاصة للماندينجو، الامر الذي جعل ماني اتسوماني يقوم بمحاولة انقلابية ضد الرئيس كوما يالا في 22 نوفمبر 2000 لكنها باءت بالفشل ومقتل ماني اتسوماني.⁽³⁾

وكانت الجذور الأولى للتمييز الاثني في غينيا بيساو مع وصول الرئيس فيرا إلى الحكم (1980-1986) وشهدت السنوات الأولى من حكمه ثلاث محاولات انقلابية، خاصة بعد قيامه بتعديل الدستور عام 1984 الذي أعطى لحزبه وبالتالي للأثنية التي ينتمي إليها-البيلي- السيطرة على السلطة في البلد، الأمر الذي دفع بنائبه ياولو كويرا المنتمي لقبيلة البلاتنا إلى القيام بمحاولة انقلابية ضده عام 1985 التي باءت بالفشل. وفي جوان 1998 قام أتسوماني ماني بانقلاب على فيرا، ومما ساعده على الانقلاب هو أن معظم أفراد القوات المسلحة من قبيلة الماندينجو التي أيدت ماني ضد فيرا المنتمي لقبيلة البيلي، بالإضافة إلى العامل الاقتصادي نتيجة لتأخر رواتب الجيش، مما دفع فيرا إلى الإعتماد على الشباب دون سن التحنيد المنتمين لقبيلته لتشكيل مليشيا عرفت بـ مليشيا جونتاس، الأمر الذي أدى بالجيش إلى الانقسام على أساس إثني،⁽⁴⁾ كما كان للأثنية دورا مهما في

⁽¹⁾ (غينيا بيساو)، قلا عن:

http://www.unicef.org/arabic/infobycountry/guineabissau_26491.html, acceded:15/03/2014.

⁽²⁾ Tobias Engel, Guinea Bissau, A Seething Country, African Geopolitics, Vol 14, Spring 2004, pp 135, 136.

⁽³⁾ Adekye Abebajo, Building peace in west Africa :Laiberia-Sierra Leon and Giumia Bssau, USA & London, Lynne Rienner Publisher, 2002, pp 131, 132.

⁽⁴⁾ Adekye Abebajo, Op cit, pp 114-116.

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

الانتخابات التي جرت في نوفمبر 1999، حيث أن فوز **كومبا يالا** وحصوله على نسبة 72 في المائة من أصوات الناخبين في الدورة الثانية كان نتيجة حصوله على أصوات قبيلة **البلاتا** التي ينتمي إليها، حيث عمد إلى تمكين أفراد قبيلته على مقاليد السلطة في البلاد (الرئيس - رئيس الوزراء - وزير الدفاع)، فضلا عن هيمنتها على 35 قطاعا من إجمالي 38 قطاع في البلد، بدلا من إحداث توازن بين مختلف الاثنيات ما دفع به ماني للقيام بانقلاب عسكري فاشل في 23 نوفمبر 2000.⁽¹⁾ وهناك من يرجع النزاع في غينيا بيساو إلى العامل الديني بين المسلمين اللذين يمثلون 50 في المائة من عدد السكان و المسيحيين اللذين يمثلون 10 في المائة والوثنيين اللذين يمثلون 40 في المائة من عدد السكان،⁽²⁾ غير أن الواقع يؤكد على الجانب الاثني، حيث أن هناك تحالف بين متمردى غينيا بيساو بزعامة ماني التي أغلبها من المسلمين ومتمردى كازامانس التي ينتمي أغلب أعضائها إلى المسيحيين الكاثوليك، غير أن الرابط بينهم هو الانتماء إلى اثنية **البلاتا** واثنية **البيافندا**.⁽³⁾ هذا ما يوضح دور العامل الاثني في غينيا بيساو، بالرغم من عدم نقي دور العوامل الأخرى خاصة السياسية والاقتصادية، وهو الطرح الذي يعزز من سيطرت الجانب الاثني على النزاع في هذا البلد.

الفرع الثالث: السمات المشتركة للنزاعات الاثنية داخل الدولة: وبعد عرضنا لنموذجي كل من كوت ديفوار وغينيا بيساو في النزاعات الاثنية داخل الدولة نجد أن هناك سمات معينة تميز النزاعات والحروب الداخلية ذات الأبعاد الإثنية في الدول الإفريقية؛ حيث ترتبط فيما بينها بعض الخصائص المشتركة، وذلك من زوايا مختلفة؛ منها تداخل العوامل المسببة لتلك النزاعات، وتعدد الأطراف المنخرطة فيها، وتنوع الأساليب القتالية المتبعة.

البند الأول: العوامل المسببة للصراعات؛ فبالإضافة إلى العامل الإثني توجد عوامل أخرى مثل العامل الديني، كما هو الحال في نيجيريا التي مرت بتجارب عديدة من هذا النوع، وهناك أيضاً العوامل الاقتصادية، وفي مقدمتها الرغبة في السيطرة على الموارد الطبيعية الثمينة والنفيسة والاستراتيجية.⁽⁴⁾

⁽¹⁾ Adekye Abebajo, Op cit, pp, 131, 132.

⁽²⁾ غينيا بيساو، المرجع السابق الذكر.

⁽³⁾ Tehri Lehtmen, The Military- Civilian Crisis in Guinea Bissau, in :

www.conflicttransform.net/Guinea PDF, acceded: 15/03/2014.

⁽⁴⁾ ابن السيد شاذان، "الصراعات الاثنية في أفريقيا: الخصائص - التداعيات - سبل المواجهة"، مجلة قضايا أفريقية، العدد 06، سبتمبر 2010، ص

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

البند الثاني: الأطراف المنخرطة في تلك النزاعات؛ تتضمن خليطاً متبايناً من الجيوش الوطنية والأجنبية، والمليشيات التابعة للجماعات الاثنية الداخلية، والمرتزة الذين يتم تجنيدهم وجلبهم من دول أخرى، من خلال شركات الأمن الخاصة⁽¹⁾.

البند الثالث: الأساليب القتالية المستخدمة فيها؛ فهي تتنوع ما بين الحرب النظامية، وأساليب حروب العصابات غير النظامية، بالإضافة إلى الأساليب غير التقليدية، ومن بينها التفجيرات وزرع العوات الناسفة⁽²⁾.

الفرع الرابع: أنماط النزاعات الاثنية في الدولة الأفريقية : على الرغم من تعقد وتشابك واقع النزاعات الأفريقية فإنه يمكن القول إجمالاً بوجود ثلاثة أنماط عامة من هذه النزاعات الداخلية؛ وذلك على النحو التالي :

البند الأول: نمط الصراعات العرقية العنيفة؛ ولعل منطقة البحيرات العظمى تطرح نموذجاً واضحاً لهذا النمط من النزاعات، وأحد إشكاليات النزاع وعدم الاستقرار في هذه المنطقة يرتبط في المقام الأول بتحقيقة الروابط والتفاعلات الاثنية بين التوتسي والهوتو، وعدم تطابقها مع الحدود السياسية الموروثة عن العهد الاستعماري ، فإذا كان إجمالي سكان كل من رواندا، وبوروندي يبلغ قرابة ثلاثة عشر مليون نسمة فإن 85 في المائة منهم ينتمون إلى قبائل (الهوتو) موزعين عبر الحدود الرواندية البوروندية مع دول الجوار الأخرى ، فتمه حوالي أربعمئة ألف من التوتسي (وبعضهم من الهوتو) يحاولون اقتفاء آثار أجدادهم في منطقة شرق الكونغو الديمقراطية سواء في مقاطعة شمال كيفو (البانيا رواندا) أو في مقاطعة جنوب كيفو (البانيا مولينجي). وهناك قرابة المليون من الهوتو موزعين على الحدود التنزانية مع كل من رواندا، وبوروندي، أضف إلى ذلك عشرات الآلاف من (التوتسي، والهوتو) الذين يعيشون في منطقة الحدود الأوغندية الرواندية، ولا سيما في مقاطعة (كيسورو) ولا يخفى أن هذه الروابط العرقية هي التي خلقت تحالفات سياسية إقليمية كتلك القائمة بين نظام حكم الرئيس موسيفيني في أوغندا ونظام حكم الأقلية من (التوتسي) في كل من رواندا، وبوروندي ، ومن جهة أخرى فإن الهوتو يجدون تعاطفاً من قِبَل دول مثل: تنزانيا، وكينيا، والسودان .⁽²⁾

⁽¹⁾ ومن أهم الشركات واسعة النشاط في هذا المجال: شركة Sand Line أسست لـ Outcomes Executive لوت كوم إكسكوتيف - ICI . وجرى ميكويي ، Defense System ولايف جارد، والبيسيفيس، وموتس ليجون. ولقد تلك الشركات كَثُرت من الخدمات: أهمها توفير القاذبات، والدعم اللوجستي، وإنشاء معسكرات التدريب وإزقا، وتقوم بالتدريب على تكتيكات الفرق الخاصة، ومواجهة حروب العصابات، والتمرينات للسلاح، وضبط الأمن، والحراسة والتأمين للمطارات والمناجم وأرباب نقل البترول ومحطات الطاقة الكهرومائية ومحطات الاتصالات ومقار البنوك والشركات الاستعمارية والشحنات والتجار التابعة لوكالات الإغاثة الإنسانية -إخ. وفي مقال ذلك لحصل على عوائد مالية كبيرة، أو امتيازات في مجال تجارة تعادن النخيل، حيث تولت تلك الشركات بنفسها بناء الطرق ونقل التعادن والاستعداد والتصدير.

⁽²⁾ تيم السيد شيانة، "الصراعات الاثنية في أفريقيا: الخصائص - التداعيات - سبل المواجهة" المرجع السابق الذكر، ص 96.

⁽³⁾ حمدي عبد الرحمن حسن، "الصراعات العرقية والسياسة في أفريقيا: الأسباب والأنماط وأفاق المستقبل"، مجلة قرايات أفريقية، الملتقى الإسلامي،

العدد الأول، أكتوبر 2004، ص 49.

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

البند الثاني: نمط الدولة المنهارة : لقد ظهر هذا النمط الجديد من أشكال الدولة الأفريقية خلال الحقبة الجديدة للعولمة؛ حيث أطلق عليه اسم (دولة أمراء الحرب المخللين) مثلما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيريا، وسيراليون، والصومال، ونتيجة النزاعات التي يشهدها النسيج الاجتماعي لهذه المجتمعات فإن النخب المحلية والإقليمية تحصل على أرباح عيالية من خلال عمليات النهب والسلب المنتظمة للموارد الطبيعية التي تتمتع بها هذه الدول .

البند الثالث: نمط العنف السياسي المرتبط بالتحول الديمقراطي : لقد أدت ظروف التحول الديمقراطي التي شهدتها كثير من الدول الأفريقية منذ أواخر الثمانينيات إلى حدوث اضطرابات عنيفة، ويفسر البعض ذلك بأن حالة الانفتاح والحرية السياسية تؤدي إلى ظهور التناقضات والانقسامات المجتمعية التي ظلت مكبوتة فترة طويلة في ظل نظم الحكم السلطوية، ولاسيما إذا كانت جماعة عرقية معينة مسيطرة على الحكم، وتقوم بقمع الجماعات الأخرى إذ كان التحول الديمقراطي لا يضمن بالضرورة احتواء التناقضات الاثنية للمجتمع، أو النزاعات الداخلية في الدول الأفريقية، وهو ما حدث في كل من سيراليون ونيجيريا وكوت ديفوار، وأنغولا، وبوروندي.⁽¹⁾

وأيا كان الأمر فإن حدة النزاعات الاثنية والسياسية في الواقع الأفريقي ترتبط بدرجة الاستجابة لمطالب الجماعات الاثنية، فتمت مطالب قابلة للتفاوض مثل: المطالبة بالمساواة بين الجماعات الاثنية المختلفة في عملية توزيع الثروة والسلطة؛ فالجماعة أو الجماعات المهيمنة في المجتمع تسعى دوماً إلى الحفاظ على الوضع القائم الذي يضمن لها الهيمنة على باقي الجماعات.

المطلب الثاني: النزاعات الاثنية العابرة للحدود الوطنية

تتسم النزاعات الإثنية الإفريقية بخاصية الانتشار عبر الحدود بين دول الجوار، ويعد النزاع بين الهوتو والتوتسي في رواندا مثالا واضحا على ذلك، حيث امتد هذا النزاع إلى شرق الكونغو الديمقراطية، ومنه إلى باقي أرجاء الدولة، ثم انتقلت آثاره إلى دول البحيرات العظمى. ويعود ذلك إلى حدوث نزاع إثني داخل دولة ما قد يكون مقدمة أو عاملا مساعدا في حدوث نزاعات مماثلة في دولة أخرى أو أكثر وهو ما يُعرف باسم،(أثر العدوى) ، وهو انتقال النزاعات الداخلية إلى دول الجوار، وانتشارها عبر الحدود الإقليمية؛ من خلال تأثيرها على سكان الدول المجاورة الذين يدركون حقيقة هذه النزاعات، ويستعدون للانخراط في نزاعات مماثلة ضد الأعداء المحليين داخل دولهم، وبالتالي انتقال النزاعات الإثنية إلى دول الجوار؛ يدفع تلك الدول إلى التأثير في مسارات

(1) محمد عبد الرحمن حسن، نفس المرجع، ص 49.

وهي طريقة غير مباشرة لتحايز أعمال جماعة تور الإلغام والمبادئ التوجيهية التي تتواجد في قاعدة الأعمال الإستراتيجية لجماعة أخرى في بلد آخر.

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

النزاعات الداخلية وتطوراتها في الدول التي انطلقت منها تلك النزاعات، وهو ما يسهم في تعاضم آثارها بشكل ربما يقوض الاستقرار السياسي في المحيط الإقليمي للنزاع، وعلى سبيل المثال؛ أدى امتداد الصراعات الداخلية في ليبيريا وسيراليون إلى توتر العلاقات دول حوض نهر مانو الثلاث ليبيريا، سيراليون، غينيا، وهو ما تكرر أيضاً مع اندلاع الصراع المسلح في دارفور عام 2003، حيث أدى ذلك إلى توتر العلاقات بين السودان وتشاد، وحدوث اشتباكات عسكرية في المناطق الحدودية بينهما.⁽¹⁾

ولعل أكبر منطقة تأثرت بهذا التفاعل النزاعي بين الجماعات الاثنية بين الدول، منطقة البحيرات الكبرى التي كانت مسرحاً لأوضاع وأكبر إيداعاً جماعية بين الهوتو والتوتسي سعيًا منهما لتطهير مناطق النفوذ التي تتواجد بها في منطقة البحيرات الكبرى، وبالتالي فإن هذا النزاع يمثل نموذجاً يستوجب بعض من التفصيل.

الفرع الأول: النزاع في رواندا وبوروندي: إن النزاع في رواندا بين قبائل التوتسي الرعاة وهم الأقلية الحامية النبيلة، وقبائل الهوتو الذين يعملون في زراعة البن والشاي وهم الأغلبية الحاكمة انعكس على العلاقات ما بين هاتين القبيلتين في بوروندي، حيث يأخذ النظام الحاكم طابعاً عكسياً، فالأقلية من التوتسي في بوروندي هي المسيطرة على مقاليد الحكم، وتحاول الأغلبية من الهوتو أن تنتقم لتحيز قبائل التوتسي في بوروندي إلى القوات المتمردة في رواندا، ولقد كانت التراكمات التاريخية وأساطير² خيالية فرضت أوضاعاً مهدت للنزاع والتصعيد من حدثه، فجغرافية دولتي بوروندي ورواندا تتصف بطبيعة بركانية غاية في الوعورة، ما وقاهما هجمات تجار الرقيق الراحلة في ذلك العهد، خصوصاً في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لثمنًا ملحقاً أماناً يقصده الماربون والمطاردون. وفي النتيجة ازداد أعداد سكان البلدين، وتنوعت أصولهم وسلالاتهم بفعل الهجرة إليهما.⁽²⁾

كما شكل الإرث الاستعماري عاملاً من عوامل النزاع فيما يعد حديث ينقسم السكان في رواندا الذين يتجاوز عددهم 7 ملايين نسمة إلى ثلاث فئات اثنية حيث يمثل الهوتو ما يقرب من 85 في المائة من عدد

⁽¹⁾ بين السيد شيانا، "الصراعات الاثنية في أفريقيا: الخصائص - الدعامات - سبل المواجهة"، مجلة قرايات أفريقية، الملتقى الإسلامي العدد 06، سبتمبر 2010، ص 96.

⁽²⁾ من هذه الأساطير والمؤامرات الشعبية قصة «الأصول» التي تتحدث عن بداية تاريخ رواندا بحكم كيجوا Kigwa الذي نزل من السماء، وأصبح ثلاثة أبناء هم حاتوتسي وهم أصل التوتسي، وحاموتو وهو أصل الهوتو، وجالوا وهو أصل التوا، وعندما أراد كيجوا أن يبتار خليفته في الحكم، عهد إلى كل ابن من أبنائه الثلاثة إناء من اللين، وطلب منه أن يعافظ عليه حتى الصبح، فما كان من جالوا إلا أن شرب إناءه، بينما أهمل حاتوتو إناءه فانسكب منه اللين، وأما حاتوتسي فقد ظل متيقظاً وحافظ على إناءه. ووفقاً لتصرف كل من الثلاثة تحدد مصيرهم في الحياة، فأصبح حاتوتسي وحده الحقي في الحكم، وأصبح حاتوتو خادماً له، أما جالوا فقد أصبح مطروداً مسيواً من المجتمع.

⁽³⁾ عطا حسن الطحاني، "نزاعات إقليم البحيرات الكبرى يوحها عصف التاريخ وثراء الجغرافيا وأنواع الخارج"، مجلة أماني المستقبل، العدد 17، جانفي 2013، ص 45.

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

السكان والتوتسي 14 في المائة والتوا 1 في المائة.⁽¹⁾ أما بوروندي الذي ينقسم بدوره إلى ثلاث جماعات اثنية حيث يشكل الهوتو غالبية السكان بنسبة 85 في المائة من عدد السكان، أما التوتسي فيمثلون نسبة 14 في المائة، أما التوا فيمثلون مانسته 01 في المائة من عدد السكان،⁽²⁾ إلا أنه مثلاً ضم حكم التوتسي في كلا من رواندا وبوروندي، بالرغم أنهم لا يمثلون أقلية من السكان في كلا البلدين، وذلك من خلال حكم عسكري صارم، والدولتان وريثتا مملكتين كانتا تعرفان بالأسم نفسه توارثتهما أسر مالكة من التوتسي إلى أن احتلتها ألمانيا. وبعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى وضعتهما الأمم المتحدة تحت الانتداب البلجيكي إلى أن تحقق لها الاستقلال عام 1962، وقبل ذلك أصدر الحكم البلجيكي عدداً من المراسيم مكنت الهوتو من دخول ميادين السلطة، واستناداً إلى أغليتهم أزاحوا هيمنة التوتسي التاريخية عام 1961.⁽³⁾

وقد أدى إتباع سياسات اقتصادية تمييزية وغير متوازنة إلى استشراف ظاهرة الفساد في المجتمعات الإفريقية. فحوض موارد الدولة لسيطرة الحزب الحاكم، واستخدمها لتحقيق مصلحة فئة صغيرة على حساب المصلحة العامة للبلاد، بل والأكثر من ذلك كان من الصعوبة بمكان الفصل بين الثروة الوطنية والثروة الشخصية لرئيس الدولة، وقد استغلت موارد الدولة في تحقيق ثروات خاصة ضخمة، وهو ما مكن من تدعيم وتقوية قبضة الحكام على السلطة. وشكلت الحروب الأهلية في أحد جوانبها صراعاً من أجل الثروة والمكاسب الاقتصادية التي أصبحت هدفاً في نفس الوقت؛ فهي هدف في ضوء الظروف الاقتصادية الصعبة، وفي نفس الوقت أداة لتمويل الاحتياجات العسكرية للجماعات المتصارعة.⁽⁴⁾ فترتب على هذا الوضع خسائر مادية ضخمة في كل من رواندا وبوروندي، حيث بلغت نسبة النمو الفعلي 02.8 في المائة في رواندا، و-01.1 في المائة في بوروندي. وبلغ حجم الخسائر 32 في المائة في رواندا خلال فترة النزاع (1996-2001)، و37 في المائة في بوروندي خلال

⁽¹⁾ عزو محمد عبد القادر ناحي، (أثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الاستقرار السياسي في أفريقيا)، نقلاً عن:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144192>, acceded:29-12-2013.

⁽²⁾ خالد حفي علي، (الفاق بيروندي وتأثيراته على البحيرات العظمى)، نقلاً عن:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221044&eid=4846>, acceded:29-12-2013.

⁽³⁾ عمية بلعيد، (لرحع السابق الذكر، ص 72-73. أنظر أيضاً: حمدي عبد الرحمن حسن، (صراع البحيرات العظمى): صناعة محلية وحرارة أخبية،

نقلاً عن:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/307ee9b3-31da-40fb-9471-5c8b09471462>, acceded : 21-12-2013.

⁽⁴⁾ Sahr Jhon Kpundh, "Limiting Administrative corruption in Sierra Leone", The Journal of Modern African Studies, (Cambridge: Cambridge Uni. Press, vol.32, no.1, 1994), p140

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

فترة النزاع (1993-2005) من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل 8.4 مليار دولار في رواندا، و5.7 مليار دولار خسائر من الناتج المحلي الإجمالي،⁽¹⁾ وهي مبالغ كان بالإمكان استغلالها في المشاريع التنموية وتلبية احتياجات الشعوب.

الوضع كما كان للحزب السياسي دور في الصراع، ففي عام 1972 انتخب رئيس من الهوتو في بوروندي، وهو جوفينال هابياريمانا، و أعيد انتخابه حتى عام 1988 هذا في ظل مقاومة مستمرة من متمردى التوتسي، وبعد سلسلة من الأحداث، تم توقيع اتفاقية سلام عام 1993، إلا أن القتال تجدد بين متمردى التوتسي وسلطة الهوتو، وبلغ ذروته عام 1993 بمقتل رئيسي البلدين، الرواندي هابياريمانا والبوروندي سيربان نارياميرا،⁽²⁾ وشكل مقتلهما شرارة لعمليات انتقام وإبادة في محاولة للتخلص من أقلية التوتسي في رواندا، قُتل الأغلبية الهوتو 800 ألف شخص أغلبهم من المدنيين بصورة منظمة في 100 يوم فقط، وهو أسوأ معدل للقتل في تاريخ البشرية،⁽³⁾ وعبر مئات الآلاف منهم إلى الدول المجاورة داعمين لقوات التوتسي، التي بدورها دخلت كيبالي عاصمة رواندا، وأسقطت حكم الهوتو، وعمت روح انتقامية دفعت إلى هروب الهوتو إلى الدول المجاورة: الكونغو وبوروندي و أوغندا.⁽⁴⁾

سعى التوتسي إلى القضاء على متمردى الهوتو في الكونغو. وبالطبع غذى وجود اللاجئين في شرق الكونغو حركات تمرد عام 1996، وإثر ذلك اتهمت حكومة الكونغو كلاً من رواندا وبوروندي وأوغندا بشن حرب ضدها، إذ حاضمت القوات الكونغولية معارك داخل الكونغو ضد ثوار التوتسي، الذين كانوا يهدفون إلى القضاء على قواعد الدعم للهوتو وسط اللاجئين. وفي عام 1997 قال رئيس رواندا "إن دول البحيرات قد اتفقت على مساندة الثوار ضد حكم موبوتو في الكونغو"، وقد حدث ذلك، إذ سرعان ما تولى الحكم لوران ديزيريه كابيلا، خصم موبوتو التاريخي. ونزح الهوتو إلى الدول المجاورة.⁽⁵⁾

(1) مولوجيتا جيريموت، جيتاشو زيروا، الأساليب التعاونية لحل الصراعات في أفريقيا، ورقة عمل مقدمة إلى معهد الدراسات المتقدمة بقضايا الأمن والسلام في أفريقيا، جامعة أدبيس أبابا، كينيا، 5 فيفري 2013، ص 5.

(2) أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم للعاصر: دراسة في الأقليات والحركات والجماعات العرقية، المرجع السابق الذكر، ص 212.

(3) تحليل الصراعات، معهد السلام الأمريكي، النسخة الثالثة، عفرى 2006، ص 2.

(4) أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم للعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، المرجع السابق الذكر، ص 213.

(5) عطا حسن البطحاني، "نزاعات إقليم البحيرات الكبرى يوحىها غسل التاريخ وإثراء الجغرافيا وأطماع الخارج"، مجلة أفاق المستقبل، العدد 17، حاتفي 2013، ص 45. أنظر أيضاً: عبد السلام إبراهيم البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة

العربية، الطبعة الثانية، 2000، ص 212، 224.

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

الفرع الثاني: النزاع في الكونغو الديمقراطية:

إن النزاع في الكونغو هو ترجمة وانعكاس واضح لحقائق التوزيع السياسي والجغرافي للجماعات الاثنية داخل الكونغو التي تحوي أكثر من مائتين وخمسين مجموعة اثنية أهمها المونغو، والكونغو والكاتنجا، والسوثي، والبانزي، والأزاندو، والياكا، والتيكو والكوبا، واللاما، والألور، والرانجا، والسيما، وهذه هي بعض المجموعات الكبرى، وهناك مجموعات اثنية صغيرة في الكونغو، من بينها مجموعة التوتسي، وهي مجموعة نزحت إبان الحقبة الاستعمارية من رواندا، واستوطنت شرق الكونغو، وتطمح للوصول إلى حكم البلاد بأسرها بمساعدة من رواندا وأوغندا، وهذا ما يوضح الارتباط بين اثنيات الكونغو واثنيات رواندا التي شهدت وتشهد أفظع موجات العنف والقتل والاستتصال المبني على أساس اثني.⁽¹⁾

ففي عام 1994 فر مليون لاجئ من الهوتو إلى منطقة كينغو في الكونغو بعد مذابح رواندا، وسادت مشاعر الإحتقان والكراهية ضد المواطنين من أصول توتسية، وزادت سياسات موبوتو سيسيميكو رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية من حدة الأزمة، وبدأت حملة تنحيته في أكتوبر من عام 1996 وتشكّل تحالف من جماعات البانيا مولينغي والمائي ماي وجماعات معارضة أخرى، بزعامة لوران كاييلا، تمكن من النزاع السلطة خلال سبعة أشهر بدعم من دول الجوار (رواندا وبوروندي وأوغندا). وما لبث التحالف، الذي قاده كاييلا، أن تفكك في أوت 1998، إذ نشأت معارضة لنظام لوران كاييلا شرق البلاد، يتكون من جماعة البانيا مولينغي، اتهمته بالفساد والمحسوبية وحصر الامتيازات في أفراد جماعته العرقية في إقليم الشابا، وتخلت دول الجوار عن دعمها لنظام كاييلا بسبب تسلل جماعات معارضة لأنظمة هذه الدول من معسكرات اللاجئين في الكونغو، وشنّها هجمات ضد رواندا وأوغندا وبوروندي. وهكذا، لا يمكن عزل النزاعات في الكونغو عما يحدث في منطقة البحيرات، ولم يتقد حكم جوزيف كاييلا (كاييلا الابن خلف أباه، الذي اغتيل مطلع عام 2001) إلا بتدخل منظمة دول جنوب أفريقيا) تجمع التنمية لدول الجنوب الأفريقي السادك (SADC) الذي أعاده إلى السلطة، وإن كانت الحكومة المركزية لا تستطيع فرض هيبة الدولة في شرق البلاد، حيث جيش الرب ولوردات الحرب، يسيطرون على المنطقة،⁽²⁾ فقد أضعفت النزاعات الديمقراطية بعد غتيال لوران كاييلا وتسلم ابنه جوزيف مقاليد السلطة،

(1) محمد وقع الله، (دور العامل الأثني في السياسات الافريقية: الخراط سيع دول في حرب الكونغو)، نقل عن:

<http://www.albayan.ac/one-world/1998-10-23-1.1020636>, accessed:11-12-2013.

(2) عطا حسن البطحان، "نزاعات إقليم البحيرات الكبرى بإحجامها عسف التاريخ وثرها الجغرافيا وأطماع الخارج"، مجلة آفاق المستقبل، العدد 17، حاتمي 2013، ص42.

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

أدى وصول زعماء من التوتسي إلى الحكم في رواندا وبوروندي إلى ظهور دولة أوغندية قوية إقليمياً ملأت الفراغ الحاصل، ولا يختلف نمط الصراع في بوروندي كثيراً عما جرى في رواندا والكونغو. قعد سلسلة من الانقلابات والحروب آلت مقاليد الأمور في بوروندي إلى التوتسي عام 1996 بعد انقلاب عسكري⁽¹⁾.

المطلب الثالث: نتائج النزاعات الاثنية في أفريقيا

تعد النزاعات والحروب ذات البعد الإثني ظاهرة مجتمعية شاملة تعصف بمكونات المجتمع؛ مما يجعل نتائجها شاملة أيضاً لجميع مكونات المجتمع سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وتنبع أهمية تناول هذه التداخيات من حقيقة هامة مفادها أنها قد تكون في حد ذاتها سبباً وعاملاً من عوامل تعدد النزاع مرة أخرى وانتقاله للدول المجاورة فيما يعرف بأثر العدوى، ومن أبرز تداعيات ونتائج تلك النزاعات والحروب ما يأتي:

الفرع الأول: انهيار الدولة: يعد انهيار الدولة النتيجة الأبرز والأكثر خطورة للصراعات الإثنية في العالم بصفة عامة، وفي إفريقيا على وجه الخصوص، ويرتبط ذلك بحدثة نشأة الدولة الإفريقية نفسها، والإخفاق في بناء الأمة، ومن ثم تناقص الشعور بالانتماء للوطن، وتعاضل الانتماءات الإثنية والقبلية والإقليمية⁽²⁾. ويأخذ انهيار الدولة شكلين أساسيين؛ هما: الانهيار الشامل، والانهيار الجزئي.

ففي حالة الانهيار الشامل تؤدي الفوضى الناجمة عن الصراع الإثني إلى الإطاحة بنظام الحكم القائم، ومن ثم تنهار مؤسسات الدولة وتتداعى أسسها السياسية وركائزها القانونية، وهنا تصل مستويات العنف إلى حدودها القصوى، وتتحول الدولة إلى مجموعة من الإقطاعات المنفصلة التي يسيطر عليها أمراء الحرب، وتعد ليبيريا عقب اغتيال صمويل دو عام 1989، والصومال عقب الإطاحة بنظام سياد بري عام 1991، الحالتين الأكثر تمثيلاً للانهيار الشامل للدولة⁽³⁾.

أما حالة الانهيار الجزئي فهو الانهيار الجزئي ويقصد به ضعف سلطة الحكومة وقهلهل جهازها البيروقراطي الذي ينجم عنه عجز الدولة عن فرض سيطرتها على جميع أقاليم الدولة، ويتسم هذا النمط في أغلب الأحيان بأنه مؤقت، ويقتصر على فترة محددة من النزاع⁽⁴⁾. ولما يغري الجماعات المعارضة بمواصلة القتال، ولكن دون أن تتمكن من بسط سيطرتها على جميع أراضي الدولة، ويبدو ذلك واضحاً في معظم النزاعات الإثنية الإفريقية، كما

(1) عطا حسن البطحاوي، نفس المرجع، ص 43.

(2) إيمان السيد شابة، المرجع السابق الذكر، ص 98.

(3) مرجع نفسه، ص 98.

(4) خليل لعاني، "العوامل الداخلية لتآكل مؤسسة الدولة في أفريقيا"، مجلة أفاق أفريقية، العدد الثاني، العدد السادس، 2001، ص 72.

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

هو الحال في إثيوبيا في عهدي مالحستو هايلي ميريام وهيلاسيلاسي وكذا حالة أوغندا حيث تسيطر جماعة (جيش الرب للمقاومة) على بعض الأجزاء في شمال البلاد وغربها.⁽¹⁾

وأمام هذا الوضع الذي تفقد فيه الدولة سلطتها على إقليمها وممارسة صلاحياتها، نكون أمام ما يعرف بالدولة الفاشلة، التي حسب ويليام أولسون William Olson هي "الدولة التي تواجه مشاكل حقيقية تعرض وحدتها وبقائها واستمرارها للخطر".⁽²⁾

أما بالنسبة لرونالد زيمرمان Roland Zimmermann فهو يرى أن الدولة الفاشلة هي الدولة التي لا تملك قوة أو سلطة شرعية على إقليمها وهي الدولة التي لا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية وخاصة احترام القانون".⁽³⁾

في حين يرى مركز أبحاث الأزمات في كلية لندن للدراسات الاقتصادية فإن الدولة الفاشلة تعبر عن "حالة انهيار الدولة أو الدولة العاجزة عن أداء وظائف التنمية الأساسية وحماية أمنها، وفرض سيطرتها على أراضيها وحدودها"⁽⁴⁾. بينما يشير معهد "Stratigic Assesment" إلى أن الدولة الفاشلة هي الدولة الغير قادرة على تسيير تحديات النزاعات الاثنية العنصرية، القبلية أو الدينية، مما يؤدي لفوضى داخلية وانتهاكات لحقوق الإنسان التي تبدأ بالتهيار دولة القانون إلى حركة اللاهثين.⁽⁵⁾ وأمام هذا الوضع فإن الدول الإفريقية التي تعاني من النزاعات الاثنية وعدم الاستقرار، وتراجع قدرتها في السيطرة على كافة أقاليمها، وتوفير المناخ المناسب لمختلف الاثنيات للتعاشي فيما بينها، وكذا وتوفير الحاجات الاساسية لهم دون تمييز حسب هؤلاء، وبالتالي فإنها أمام معظلة الدولة الفاشلة.

⁽¹⁾ ابن السيد شيانة، المرجع السابق الذكر، ص 98.

⁽²⁾ Daniel Lévine : autre ; états défailants et terrorisme,

<http://www.idedn.fr/portail/rapports/57-rapportc6.pdf>

⁽³⁾ Robert Schutte, La sécurité humaine et l'Etat Fragile,

http://www.peacecenter.sciences-po.fr/journal/issue3pdf/issue3_FF_Robert-Schutte.pdf

⁽⁴⁾ Oumar ba ,Dorly castaned et Maria Guabrielsen, les états fragiles constituent ils une menace pour la sécurité international,

www.peacecenter.sciences-po.fr/conf-etats-fragiles.

⁽⁵⁾ Maurice Ronai. Failed states,

www.cirpes.net/article-pdf.php3?id-article-83.

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

الفرع الثاني: مشكلة اللاجئين : إن الضحية في النزاعات التي تشهدها الدول الأفريقية هو الإنسان الأفريقي في مخيمات اللاجئين، في الدول المستضيفة، أين يعاني من تغييب لحقوقه الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها من الحقوق والحريات الأساسية، هذه الحقوق التي غالباً ما يصادرها الحكام المتهلون، كما يعاني أيضاً الإنسان الأفريقي من تغييب حقوقه المجتمعية التي تُصنِّفُها الدوائر الدولية المختلفة ومؤسساتها لصالحها مقابل توفير تسهيلات وضعية مبتورة مثل توفير حيز صغير للمأوى وملبس ومأكل، والتي هي أشياء ضرورية لحياته،⁽¹⁾ بل هي من حقوقه الأساسية الأعراف والاتفاقيات والقوانين الدولية.

وعلى الرغم من الاتفاق المبدئي على اتساع نطاق مشكلة اللاجئين في إفريقيا، فإن ثمة صعوبات تحول دون التحديد الدقيق لأعدادهم، ومن هذه الصعوبات:⁽²⁾

- اتساع أوضاع مخيمات اللاجئين بالسيولة الشديدة؛ حيث تزداد عملية دخول وخروج اللاجئين من هذه المخيمات، مما يجعل أعداداً كبيرة من اللاجئين عرضة للتقلبات السريعة والمفاجئة.
- عدم قدرة دولة المنشأ على وضع إحصاءات دقيقة لأعداد اللاجئين الفارين منها بسبب ظروف عدم الاستقرار الداخلي.
- ميل دولة اللجوء إلى المبالغة في أعداد اللاجئين الموجودين لديها، سعياً منها للحصول على مزيد من المساعدات الدولية.

ومن حيث دول المنشأ تأتي الصومال على رأس هذه الدول؛ إذ أدى تفاقم الحرب فيها منذ بداية التسعينيات إلى خروج أعداد هائلة من اللاجئين هرباً من الجفاف والمجاعة والنزاع القائم، ثم بوروندي وليبيريا والسودان وسيراليون وإريتريا وأنجولا والكونغو الديمقراطية ورواندا وإثيوبيا، وعلى صعيد دول الملحق تعتبر تنزانيا على رأس الدول المستقبلية للاجئين ليس فقط في إفريقيا وإنما في العالم بأسره؛ حيث وصل عدد اللاجئين فيها إلى أكثر من 560 ألف لاجئ، من بينهم 449 ألف لاجئ من بوروندي، و 98 ألف لاجئ من الكونغو الديمقراطية، و بلي تنزانيا كل من: غينيا، السودان، إثيوبيا، الكونغو الديمقراطية، كينيا، ساحل العاج، أوغندا، الجزائر، وأخيراً زامبيا.⁽³⁾

(1) جون غاي توت يو، إفريقيا والعالم في القرن القادم، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1998، ص 115.

(2) أحمد إبراهيم محمود، "الروايات الإفريقية إلى أين؟"، مجلة آفاق إفريقيا، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد الأول، العدد الرابع، 2001، ص 78-77.

(3) أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001، ص 360، 364.

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

وتشير التقديرات إلى أن نحو 80 في المائة من تكاليف النزاعات الاثنية تتحملها البلدان المجاورة، التي تعاني كثيراً من تأثير "حار السوء" -نتيجة تدفق اللاجئين- حيث ينخفض معدل النمو بنحو 0.6 في المائة سنوياً لكل دولة مجاورة. وبما أن متوسط عدد الدول المجاورة هو 3.5 لكل دولة، فمن الممكن أن تصل الخسائر الناجمة عن تأثير حار السوء إلى حوالي 237 مليار دولار سنوياً.⁽¹⁾

كما تساهم تحركات اللاجئين في انتشار خطر عدم الاستقرار والزراعات العنيفة عبر الحدود، بانتشار السواك السوداء للأسلحة في أفريقيا، ما يسهل اختراق الحدود الوطنية في أفريقيا وانتقال الأسلحة والذخائر بين الجماعات الاثنية عبرها، وتزيد تأثيرات حار السوء جراء تحركات اللاجئين عبر الحدود، والتي غالباً ما تكون إلى الدول المجاورة، مما يفرض تكاليف كبيرة على الدولة المستقبلية. وتساهم حركة اللاجئين في انتشار الأمراض كالمalaria وفيروس نقص المناعة المكتسبة والمعروف بالايديز عبر البلدان أفريقية، فكان من شأن تنقل اللاجئين من رواندا وبوروندي إلى إقليم كاغيرا في شمال غرب تنزانيا أن ألحق أضراراً بالغة من الناحية الاجتماعية.⁽²⁾

وتؤدي حركة اللاجئين الجماعية أيضاً إلى زعزعة استقرار البلدان المجاورة، كما برز ذلك في أعمال العنف بمنطقة البحيرات الكبرى بين التوتسي والهوتو، ومن الممكن أن تصبح مخيمات اللاجئين موقعا لتنظيم الجماعات التي تمارس العنف، وأيضاً قد تكون هذه البلدان مركزاً للحريمة المنظمة كالاتجار بالمخدرات، حيث تعتبر غينيا بيساو مركزاً لعبور الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أفريقيا وحتى إلى أوروبا، الأمر الذي يخلف تداعيات أمنية وإنسانية خطيرة، وهذا ما تم مناقشته وفي الاجتماع رفيع المستوى للاجتماع الحادي عشر لرؤساء بعثات الأمم المتحدة للسلام في غرب أفريقيا الذي انعقد في داكار 4 نوفمبر 2007، حيث أعربوا عن قلقهم إزاء الزيادة المخيفة في الاتجار بالمخدرات والتهديد الذي يشكله على استقرار الدول والمنطقة الإقليمية ككل.⁽³⁾

من خلال ما سبق يمكن وضع مجموعة من الجداول التي من خلالها سنحاول توضيح وضعية اللاجئين في الدول الأفريقية والدول المنشئة والمستقبلة وأيضاً اللاجئين داخل دولهم.

* الحار السوء يقصد به الدولة المجارة التي تعاني من النزاعات وعدم الاستقرار، وما تخلفه تلك النزاعات من آثار سلبية على الدول المجاورة.

⁽¹⁾ التقرير الأوروبي حول التنمية، الغلب على المشاشة في أفريقيا: صياغة نهج أوروبي جديد، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، لمعهد الحامبي الأوروبي، فلورنسا، 2009، ص 29.

⁽²⁾ مرجع نفسه، ص 29.

⁽³⁾ التقرير الأوروبي حول التنمية، للرجع السابق الذكر، ص 29.

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

1- جدول يوضح عدد اللاجئين حسب دول المنشأ في أفريقيا:

عدد اللاجئين	البلد
686,311	السودان
401,914	جمهورية الكونغو الديمقراطية
396,541	بوروندي
206,501	انجولا
160,548	ليبيريا
92,966	رواندا
90,614	الصحراء الغربية
2,035,395	العدد الإجمالي

المصدر: مولوجيتا جيبرهيوت، جيتاشو زيروا، الأساليب التعاونية لحل الصراعات في أفريقيا، ورقة عمل مقدمة إلى معهد الدراسات الخاص بقضايا الأمن والسلم في أفريقيا، جامعة أديس أبابا، أثيوبيا، 5 فيفري 2013، ص 5.

من خلال هذا الجدول الذي يوضح عدد اللاجئين الذي تجاوز للمليونين، وبالتالي حجم التكاليف التي تتحملها البلدان المستقبلية لهذا العدد الهائل من اللاجئين، وهذا في بعض من الدول المختارة.

2- جدول يوضح بعض الدول المستضيفة للاجئين:

عدد اللاجئين 2011	عدد اللاجئين 2010	عدد اللاجئين 2009	البلد/السنوات
288,844	295,154	121,886	أثيوبيا
94,148	94,144	94,137	الجزائر
139,415	178,308	186,292	السودان
100,373	104,275	99,957	الكاميرون
139,448	135,801	127,345	أوغندا
366,494	347,939	338,495	تشاد
131,243	109,286	118,731	نيجيريا
16,730	21,574	27,047	جمهورية أفريقيا الوسطى
141,232	133,112	111,411	جمهورية الكونغو

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التسمية

152,749	166,336	185,809	جمهورية الكونغو الديمقراطية
95,087	95,056	94,406	جمهورية مصر العربية
57,899	57,899	47,974	جنوب أفريقيا
55,325	55,398	54,016	رواندا
45,632	47,857	56,785	زامبيا
16,609	14,113	15,325	غينيا
24,221	26,218	24,604	كوت ديفوار
566,487	402,905	358,928	كينيا
8,806	8,747	9,127	نيجيريا
2,440,742	2,352,039	2,072,275	العدد الاحتمالي للاجئين

المصدر: (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين)، نقلا عن:

<http://data.albankaldawli.org/indicator/SM.POP.REFG.in:10/12/2013>.

من خلال هذا الجدول يتبين تزايد أعداد اللاجئين المتدفقة إلى البلدان المستقبلة خلال سنوات (2009-2010) حيث انتقل العدد من 2,072,275 في سنة 2009 إلى 2,352,039 لاجئ خلال سنة 2010 ليقفز العدد إلى 2,440,742 لاجئ في سنة 2011، بزيادة قدرت بـ 15.09 في المائة أي ما يعادل 368,447 لاجئ خلال سنتين فقط، وما تفرض أعباء اقتصادية واجتماعية وأمنية على المجتمعات القريبة والمجاورة، كما تستنزف الموارد الاقتصادية للدول المستضيفة.

3 - جدول يوضح عدد الأشخاص المشردين داخل دولهم:

البلد	عدد المشردين في داخل البلد
أوغندا	1,586,174
السودان	1,325,235
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1,075,297
كوت ديفوار	709,228
الصومال	400,000
جمهورية أفريقيا الوسطى	147,000

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

112,686	نشاد
13,850	بوروندي
3,492	جمهورية الكونغو
5,372,962	العدد الإجمالي

المصدر: مولوجيتا جيبرهيوت، جيتاشو زيروا، الأساليب التعاونية لحل الصراعات في أفريقيا، ورقة عمل مقدمة إلى معهد الدراسات الخاص بقضايا الأمن والسلم في أفريقيا، جامعة أديس أبابا، اثيوبيا، 5 فيفري 2013، ص 6.

ويتضح مما سبق التداخل الواضح بين دول المنشأ ودول اللجوء؛ فالدولة الواحدة قد تكون طاردة للاجئين ومستقبلة لهم. في آن واحد، فالكونغو الديمقراطية على سبيل المثال تمثل بلد منشأ اللاجئين، وفي نفس الوقت تستضيف اللاجئين من الدول الأخرى، ما يعزز هذا الوضع هو التداخل الاثني في مثل هذه الدول، ويزيد من صعوبة التعامل مع مثل هذه الحالات؛ والبيانات المشار إليها أعلاه ليست سوى نماذج من عدد قليل من البلدان الأفريقية لتوضح حجم التكاليف الناتجة عن النزاعات الاثنية في هذه البلدان.

الفرع الثالث: ظاهرة تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة:

يعتبر الأطفال من أكثر الفئات تعرضا لمخاطر وآثار النزاعات الاثنية في أفريقيا؛ فهم إما يتعرضون للقتل أو الإعاقة أو التشريد عن منازلهم أو الانفصال عن ذويهم. بيد أن الآثار الواقعة على الأطفال في الحروب تفاقمت باستخدام الأطفال كأداة في الحرب. وفي عام 1988 استخدمهم الجيوش النظامية للقيام بكافة أنواع الأعمال كطهاة، أو محاربين أو جواسيس أو كإدوات للكشف عن الأنغام..... إلخ أو من قبل الجماعات الاثنية المعارضة.⁽¹⁾

وقد ساعد توفر الأسلحة الخفيفة إلى تكوين جيوش من الأطفال دون العاشرة يجيدون كافة فنون القتال والتعذيب. فالحرب الدائرة في سيراليون يطلق عليها (حرب الأطفال) إذ أن معظم المحاربين في كلا الجانبين من الأطفال. وفي رواندا رصدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عام 1995 حالات لأكثر من 3000 طفل تعرضوا لمستويات عالية جداً من الإصابات خلال عمليات التطهير العرقي عام 1994. كما قدرت منظمة العفو الدولية عدد الأطفال الذين يقومون بإعالة أسرهم بنحو 60.000 طفل، ثلاثة أرباعهم من

⁽¹⁾ عمرة بدر، التكلفة والآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراعات في الحروب الأهلية والعكاساتها على البيئة والتنمية البشرية في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، د 2، ص 835.

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

الفتيات. ويمثل الأطفال في حالات اللجوء حوالي 50 في المائة من أي مجموعة، وقد تزايدت هذه النسبة إلى ما بين 65 - 70 في المائة.⁽¹⁾

الفرع الرابع: تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

تعاني أفريقيا بشكل كبير من النزاعات والعنف المسلح، ويكلف النزاع المسلح في أفريقيا حوالي 18 مليار دولار سنوياً وبالتالي فإن ذلك يمثل عائقاً للتنمية في أفريقيا. وبالمقارنة مع الدول التي تنعم بالسلام، فإن نسبة 50 في المائة من حالات الوفاة للأطفال توجد في الدول الأفريقية التي تعاني من النزاعات،⁽²⁾ كما أدت النزاعات والحروب الإثنية إلى نشوء ما يُعرف باسم (اقتصاديات الحرب) التي تسهم في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول، وخصوصاً مع تزايد الإنفاق العسكري، وهناك العديد من المؤشرات واضحة الدلالة على ذلك التدهور؛ لعل أهمها: تدمير البنى الأساسية، ونهب الثروات، وزيادة معدلات الفقر، وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية، لاسيما الخدمات التعليمية والصحية. إلخ. ففي كل من أنجولا وليبيريا ورواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية وسيراليون تم تدمير معظم عناصر البنية الأساسية في البلاد، وبخاصة الجسور والطرق الرئيسية. وبالنسبة لثروات الدول الإفريقية؛ فقد آتت عليها تلك النزاعات، ففي الكونغو الديمقراطية تعاني البلاد منذ العام 1996 حتى الآن عمليات نهب ممنهج، وذلك من قبل الأطراف المنخرطة في النزاع الداخلي، وحتى عندما تم تشكيل لجنة دولية للتحقيق لم تتم محاسبة المتورطين في عمليات النهب، بعد أن كشف تقرير اللجنة عن تورط الحكومات الغربية في تلك العمليات.⁽³⁾ وفي ليبيريا وفر النزاع المناخ الملائم لنهب ثروات البلاد، وبخاصة المطاط واللص والأخشاب والحديد؛ إذ اتجهت أطراف النزاع إلى إقامة هياكل اقتصادية مستقلة، وتأسيس روابط قوية مع الشركات الأجنبية، وهو الأمر قائم مع تشارلز تيلور حيث سيطر على الجزء الأكبر من أراضي ليبيريا منذ عام 1990، وأصبح يتحكم في تجارة الأخشاب والمعادن والمنتجات الزراعية بالتعاون مع شركاء آخرين، وقد

⁽¹⁾ غريزة بدر، المرجع السابق الذكر، ص 837-838.

⁽²⁾ مولوخينا جيهريوت، حياشو زيوا الأساليب التعاونية لحل الصراعات في أفريقيا، ورقة عمل مقدمة إلى معهد الدراسات الخاص بقضايا الأمن والسلم في أفريقيا، جامعة أدبيس أبابا، كينيا، 5 فبراير 2013، ص 4.

⁽³⁾ حيث يهبس أمراء الحرب على الشؤون الاقتصادية والثروات في المناطق التي يسيطرون عليها، ويستعمرون عائلات نبع تلك الثروات في تكديس الثروة وتدمير تكاليف النزاع، وعادة ما يرتبط هؤلاء بشركات التجارة الدولية، كما يترك قادة الجماعات المتنازعة أرباحهم يمارسون عمليات السلب والنهب؛ مما في ذلك سلب مواد الإغاثة الإنسانية، وذلك كبديل عن دفع الرواتب لهم، ومن ثم يجد هؤلاء أن من مصلحتهم استمرار النزاع وتصعيده.

⁽⁴⁾ إهن السيد شاتان، المرجع السابق الذكر، ص 100.

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

أسهم ذلك بدور حيوي في توفير التمويل للجهة الوطنية الليبيرية، كما قام أمراء الحرب الآخرون بإجراءات مماثلة ولا سيما جورج بوليا زعيم مجلس السلام الليبيري.⁽¹⁾

تؤدي النزاعات كذلك إلى تقويض قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة، وإضعاف المؤسسات، وإبطاء الأداء الاقتصادي وجهود الحد من الفقر، ويتسبب النقاء هذه العوامل في زيادة القوى المزعزعة للاستقرار، حيث يترتب على هذه النزاعات تكاليف عديدة وواسعة النطاق، من تعطيل للنشاط الاقتصادي، وتحويل النفقات العامة من الرعاية الصحية والتعليم إلى الجيش، وإعادة توزيع الإيرادات العامة على سبيل المثال، من الضرائب على صادرات النفط، كما حدث في أزمة دلتا النيجر، وتعمل أيضا على تقليص الناتج وتدمير البنية التحتية من خلال الأعمال العسكرية أو من خلال خفض الإنفاق على عمليات الصيانة والتجديد، وهجرة الرأس المال المالي والبشري عن من البلدان الأفريقية التي تعاني من النزاعات، فزيادة الإنفاق العسكري تعني في كثير من الأحيان خفض الإنفاق على الجوانب التنموية، مما يترتب عليه عواقب طويلة الأمد وتأثير دائم على نمو البلد، تأثيرها على السياسة الداخلية، لصناع السياسات ومستثمري القطاع الخاص.⁽²⁾

كما تؤدي النزاعات الاثنية إلى انتشار ظاهرة اللاجئين التي تخلف أضرار كبيرة بالنسبة لدولة الملحق ودولة المنشأ؛ فبالنسبة لدولة المنشأ، يؤدي هروب السكان إلى الدول المجاورة إلى هروب القوى العاملة وتوقف عجلة الإنتاج وهجرة العقول إلى خارج البلاد وهو ما يزيد من حدة النزاع الداخلي لأن هذه التطورات تؤدي إلى المزيد من التدهور الاقتصادي، مما يؤدي إلى المزيد من الفقر، وبالتالي تفاقم الصراع، أما في دولة الملحق، فإن الدول الأفريقية عموما تتسم بضعف قدراتها الاقتصادية، وتمثل تكلفة استضافة اللاجئين عبئا هائلا على كاهل الدول المستضيفة، مما كانت له نتائج كارثية، حيث يشكل اللاجئين ضغطا كبيرا على الخدمات الاجتماعية والموارد، وشهد الكثير من الدول الأفريقية المستقبلية للاجئين نقصا في الموارد والمواد الغذائية، ولا سيما أن معظم الدول الأفريقية تعاني أصلا من ضعف قدراتها الاقتصادية، كما أن الأعداد الهائلة للاجئين ينافسون العمالة المحلية في بعض المهن الرخيصة، بحكم أن اللاجئين يمثلون عمالة رخيصة، علاوة على انتشار المساكن العشوائية في دول الملحق وبالتالي، فإن زيادة التدفقات الجماعية للاجئين يؤدي إلى التدهور البيئي في دول الملحق، لأن هذه التدفقات

⁽¹⁾ إهن السيد شاتان، المرجع السابق الذكر، ص 100.

⁽²⁾ التقرير الأوروبي حول التنمية، المرجع السابق الذكر، ص 23.

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

تمثل عبئا هائلا على الموارد البيئية المحدودة في تلك الدول، ويميز ذلك مثلا نتيجة لقطع الغابات لاستخدام أحشائها للوقود أو لبناء الأكواخ في معسكرات اللاجئين.⁽¹⁾

بالإضافة إلى ذلك كشفت التقارير عن تدهور الأوضاع الاجتماعية في جميع الدول التي تعاني من النزاعات، وهناك العديد من المؤشرات التي تؤكد ذلك، وأهمها: تدهور مستويات دخول الأفراد، والانخفاض الشديد في نسب الالتحاق بالتعليم، وتدهور نصيب الفرد من الغذاء، وتدهور مستويات الخدمات العامة... الخ،⁽²⁾ وبالتالي فإن 15 في المائة من الناس يعانون من سوء التغذية وانخفاض متوسط العمر المتوقع بمعدل خمس سنوات، ونسبة الأمية تقدر بـ 20 في المائة بين الكبار، ويحصل الشخص على ما نسبته 12,4 في المائة فقط من الغذاء.⁽³⁾ إضافة إلى الحائزات البشرية التي يمكن حصرها في الوفيات الناجمة عن المعارك بشكل عام، فحسب تقرير التنمية الأفريقي لعام 2009 بيانا بعدد وفيات المعارك والعدد الإجمالي للوفيات الناجمة عن الحروب في بعض البلدان الأفريقية، ففي أنغولا بين عامي 1975 و 2002 كان هناك نحو 1.5 مليون قتيل جراء النزاعات، وفي بوروندي بين عامي 1990 و 2002 بلغ مجموع القتلى 20000 قتيل بين الأطراف المتنازعة، أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية بين عامي 1998 و 2008 فقد بلغ مجموع القتلى نحو 5.4 مليون شخص، لتتكون هذه الحرب أكثر الحروب دموية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.⁽⁴⁾ وبشكل عدد القتلى في النزاعات الاثنية في أفريقيا حسب تقرير التنمية الأفريقية لعام 2008 ما نسبته حوالي 24 في المائة من المجموع العالمي للوفيات الناتجة عن الحروب في شتى أصقاع العالم.⁽⁵⁾ وفي دراسة مشتركة بين منظمة (OXFAM) و (INSA) و (Saferworld) عام 2007 تبين أن أفريقيا خسرت حوالي 300 مليون دولار في الإنفاق على النزاعات والتسلح في الفترة (1990 - 2005) ويعادل هذا المبلغ إجمالي ما تحصلت عليه أفريقيا في الفترة نفسها من المساعدات الخارجية، وكان هذا المبلغ كافي لحل مشكلات التعليم وتوفير المياه النقية والصحة في أفريقيا.⁽⁶⁾

⁽¹⁾ أحمد ابراهيم محمود، (الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين في أفريقيا)، نقلا عن:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220078&cid=4285>, accessed:26-11-2013.

⁽²⁾ تيم أسيد الشبانة، المرجع السابق الذكر، ص 100.

⁽³⁾ مولوخينا حبرهوت، حياشو زيوا، المرجع السابق الذكر، ص 4.

⁽⁴⁾ التقرير الأوروبي حول التنمية، المرجع السابق الذكر، ص 23.

⁽⁵⁾ مولوخينا حبرهوت، حياشو زيوا، المرجع السابق الذكر، ص 4.

⁽⁶⁾ آدم مجار، النزاعات الأهلية في أفريقيا: فزاة في الموروث السلسي الإسلامي، نابالند، الإدارة العامة للإعلام والثقافة، إدارة الثقافة والنشر، د ن،

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

والجدول التالي يوضح التكاليف الناتجة عن النزاعات الاثنية في بعض الدول الأفريقية:

البلد	سنوات الصراع	عدد سنوات الصراع	النمو الفعلي خلال سنوات الحرب	نسبة الخسارة % من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة خسارة الناتج المحلي (الأجمالي) بالمليار دولارات)
بوروندي	1993-2005	13	- 1,1 %	37 %	5,7
رواندا	1990-2001	12	2,8 %	32 %	8,4
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1996-2005	10	0,10 %	29 %	18
أرتريا	1998-2000	3	- 3,8 %	11 %	0,28
جمهورية الكونغو	1997-1999	3	0,03 %	7,1 %	0,70
جنوب أفريقيا	1990-1996	7	1,2 %	2,7 %	22

المصدر: مولوجينا جبرهيوت، جيتاشو زيروا، الأساليب التعاونية لحل الصراعات في أفريقيا، ورقة عمل مقدمة إلى معهد الدراسات الخاص بقضايا الأمن والسلام في أفريقيا، جامعة أديس أبابا، ألبوينا، 5 فيفري 2013، ص5.

من خلال هذا الجدول يتضح حجم الموارد التي تهدر أثناء النزاعات الاثنية وتوجه نحو المجال التسليحي العسكري، بدلا من توجيهها إلى المجال التنموي في هذه البلدان، وعرقلة المشاريع والاستثمارات سواء الوطنية أو الخارجية، نتيجة عدم وجود المناخ الملائم لهذه المشاريع والاستثمارات.

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

المبحث الثاني: جهود تحقيق التنمية في أفريقيا

المطلب الاول: مقومات التنمية في أفريقيا: يلعب الاستثمار دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والأمن والاستقرار، حيث يسهم في قيام المنشآت والمشاريع الإنتاجية والخدمات وغيرها، وأفريقيا ثاني أكبر حزان في العالم تمتلك مقومات الاستثمار في شتى المجالات فهي غنية بمواردها المختلفة.⁽¹⁾

الفرع الأول: الموارد البشرية: تعتبر القارة الأفريقية حزان بشري، فقد ارتفع عدد السكان في القارة من 703 مليون نسمة في عام 1994 إلى 1,2 مليار نسمة في عام 2014، وتشير التوقعات في المستقبل إلى أن عدد السكان سيرتفع إلى 1,7 مليار نسمة بحلول عام 2034 ثم إلى 3,6 مليار نسمة بحلول عام 2100، ومن شأن هذه الأرقام أن تغير نصيب أفريقيا من المجموع الكلي لسكان العالم من 12,5 في المائة في عام 1994 إلى 15,1 في المائة عام 2014 ثم إلى 19,7 في المائة بحلول عام 2034 أخيرا ستبلغ النسبة 35,3 في المائة بحلول عام 2100 ويعني ذلك أن أفريقيا ستكون موطنها لما يزيد عن ثلث سكان العالم في عام 2100. وبما لا شك فيه أن الديمغرافيا سوف تشكل إلى حد كبير موقع أفريقيا في الأسواق العالمية للعمل والتجارة ورأس المال.⁽²⁾

وأفريقيا هي القارة ذات السكان الأكثر شبابا في العالم، فقد بلغ متوسط العمر فيها في سنة 2013 حوالي 20 سنة مقارنة بالعمر المتوسط العالمي 30 سنة، وبحلول عام 2050 يرتفع إلى 25 سنة، وتعكس هذه الأرقام في التركيبة العمرية للسكان التي تترتب عليها آثار اقتصادية هامة، لأن الدخل واستهلاكه يتباينان بتباين الفئة العمرية. فالبالغين في سن العمل يكون دخلهم الشخصي من العمل والإدخار، في حين يستهلك صغار السن وكبار السن الدخل باستخدام الخدمات الاجتماعية. فتغير التركيبة العمرية من شأنها أن تحدث أثرا على قطاعي الإنتاج والاستخدام في الاقتصاد وعلى أولويات التنمية الاجتماعية، خاصة الحماية الاجتماعية، وتصبح هذه التغيرات الديمغرافية الكبرى عملية تحضر سريع، وهي ظاهرة ترتبط بتحول الاقتصاديات من اقتصاد زراعي قوامه الاعتماد على الريف إلى اقتصاديات صناعية يتركز فيها النشاط على المناطق الحضرية.⁽³⁾ حيث أن الموارد البشرية أهم مجالات الاستثمار والمكونات الرأسمالية والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول والتي تقاس بها ثروة الأمم.

⁽¹⁾ قرايات نسوية، "الاستثمار في أفريقيا: آمال وتحديات"، مجلة قرايات أفريقية، للندى الإسلامي، العدد الرابع، سبتمبر 2009، ص 5.

⁽²⁾ المؤتمر الإفريقي الأفريقي للسكان والتنمية، التقرير الإفريقي لأفريقيا: النتائج والتوصيات، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، أدبيس أبابا، أنجوليا،

3- 4 أكتوبر 2013، ص 7.

⁽³⁾ مرجع نفسه، ص 8.

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

الفرع الثاني: الموارد المعدنية؛ حيث تورد إحدى الإحصائيات إلى أن أفريقيا تمتلك 97 في المائة من الاحتياطي العالم من معدن الكروم، و64 في المائة من الاحتياطي العالمي من معدن الذهب، و50 في المائة من الاحتياطي العالمي من معدن المغنيزيوم، و14 في المائة من الاحتياطي العالمي من معدن النحاس، و20 في المائة من الاحتياطي العالمي من اليورانيوم، و31 في المائة من الإنتاج العالمي للفوسفات، و86 في المائة من الإنتاج العالمي للكوبالت، فضلا عن احتياطي الزنك والنيكل والماس والرصاص.⁽¹⁾

الفرع الثالث: الموارد الطاقوية؛ وفي مجال الطاقة ومصادرها، فإنها تمتلك طاقة كهرومائية ضخمة وهائلة تقدر بـ 1750 تيراواط ساعي، التي يمكن أن تضمن الأمن الطاقوي للقارة من خلال توليد الطاقة الكهرومائية، التي لا يستغل منها حاليا سوى 05 في المائة من هذه الطاقة الكامنة.⁽²⁾ أما بالنسبة للنفط تعد القارة للمنطقة الأخيرة التي يوجد بها احتياطي هائل ويقدر الخبراء حجم النفط الأفريقي بين 7 في المائة و9 في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي ما يوازن ما بين 80 إلى 100 مليار برميل خام،⁽³⁾ هذا وتحتل القارة موقعا مهما في خريطة النفط العالمي؛ حيث بلغ معدل تزايد إنتاج القارة من النفط 36 في المائة مقابل 16 في المائة لباقي القارات، بزيادة تقدر بـ 9 ملايين برميل يوميا، خلال عام 2006.⁽⁴⁾ في حين تبلغ احتياطيات الغاز المثبتة في القارة حوالي 8 في المائة من نسبة الاحتياطيات العالمية، ويتوزع أكثر من 75 في المائة من هذه النسبة في ثلاث دول أيضا؛ هي نيجيريا والجزائر ومصر.⁽⁵⁾ ومن مميزات النفط والغاز الإفريقي سهولة استخراجه لسياء وتسويقه بسبب موقع القارة الاستراتيجي بين قارات العالم من جهة، وبسبب تركز كميات كبيرة من النفط على السواحل أو في المياه الإقليمية لدولها.

الفرع الرابع: الموارد المائية؛ تشير التقديرات إلى أن القارة تمتلك حوالي 4آلاف كم³ من مصادر المياه العذبة المتجددة في السنة، أي ما يوازي حوالي 10 في المائة من مصادر المياه العذبة المتجددة في العالم،⁽⁶⁾ فهي تملك

(1) خالد إبراهيم المحجوب، «العوائق التنموية في القارة الأفريقية: تشخيص وعلاج»، نقلا عن:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=205940>, acceded: 15/01/2014.

(2) قراءات تنموية، «الاستثمار في أفريقيا: آمال وتحديات»، المرجع السابق الذكر، ص 5-6.

(3) قراءات تنموية، «الاستثمار في أفريقيا: آمال وتحديات»، المرجع السابق الذكر، ص 6.

(4) خالد حفي علي، «موقع أفريقيا في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة»، مجلة السياسة الدولية، العدد 154، أكتوبر 2003، ص 206-207.

(5) أحمد مقوم الهدي، «موقع قارة أفريقيا الاستراتيجية: لغة تاريخية»، مجلة قراءات أفريقية، العدد السادس، سبتمبر 2010، ص 47.

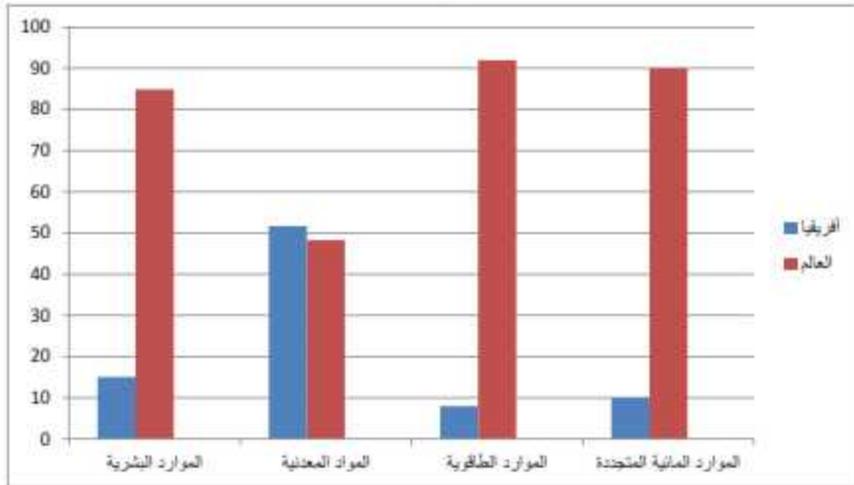
(6) أحمد مقوم الهدي، «موقع القارة الاستراتيجية: لغة تاريخية»، المرجع السابق الذكر، ص 47.

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

خزان مالي هائل، حيث تجري فيها 13 تحراً إضافة إلى ارتفاع معدلات تساقط الأمطار والمخزون الضخم من المياه الجوفية، هذه الموارد تؤهلها لأن تكون سلة الغذاء العالمي كما يرى الكثير من الخبراء⁴، والتي تعتبر الطاقة الكامنة للقطاع الزراعي، حيث تقدر الأراضي الصالحة للزراعة تقدر بحوالي 35 في المائة من المساحة الإجمالية للقارة التي لا يستغل منها سوى 7 في المائة.⁽¹⁾

هذا بالإضافة إلى المساحة الكبيرة والمقدرة بحوالي 30 مليون كيلو متر مربع وموقعها الاستراتيجي حيث تتوسط العالم ما يجعلها قريبة من الأسواق العالمية.

ومن خلال هذا المخطط البياني نحاول توضيح مكانة القارة الأفريقية بالنسبة للعالم في مجموعة من الموارد:



المصدر: إعداد الطالب بناء على المعطيات السابقة الذكر.

فمن خلال هذه الموارد والطاقت التي تتوفر عليها القارة الأفريقية جعلها تتحه لتخطيط استراتيجيات للتنمية، بما يضمن تغيير نمط الاقتصاد القائم ومحاولة خلق قاعدة صناعية وتنمية القطاع الزراعي وتنمية الموارد البشرية وإعادة استثمار رؤوس الأموال الإفريقية وترشيد استخدام الاستثمارات والأموال الأجنبية وانتهاج سياسات تنموية شاملة ومتوازنة على مستوى كل من الريف والحضر وتشجيع التعاون والتكامل الإقليمي والقاري على المستوى الاقتصادي.

⁴ هذه الأهم هي: زامبيزي، شيري، بونجولا، لونغوا، أحموي، ساند، ليمبويو، روفيجي، أكتافانجو، مازا، فكتوريا، لأليغانس، وهر النيل وهو أطول نهر يبلغ طوله 6695 كلم.

⁽¹⁾ قرايات تنموية، "الاستثمار في أفريقيا: آمال وتحديات"، للرجع السابق الذكر، ص 6-5.

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

المطلب الثاني: مبادرة النياد لتحقيق التنمية

قامت الدول الأفريقية منذ ستينيات القرن الماضي بخطوات نحو تحقيق التكامل الاقتصادي الأفريقي والحد من النزاعات، فكانت البداية بمنظمة الوحدة الأفريقية في عام 1963، ثم عام 1980 خطة لاجوس، وصادقت على اتفاقية أبوجا المنشئة للسوق الأفريقية المشتركة عام 1991، ومبادرة النياد مع بداية الألفية الثالثة، واتجهت كل منها للاخراط في تجميع اقتصادي إقليمي، ثم صادقت على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الذي أكد في أهدافه ومبادئه بشكل أو بآخر على أن سيادة الدول لم تعد مطلقة، ذلك أنه سمح بتدخل الاتحاد في أية دولة عضو، دونما حاجة إلى موافقة هذه الدولة في حالات ثلاث: حالة الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية ثم إنه قرر عدم الاعتراف بالحكومات التي تصل إلى السلطة بطريق غير دستوري، وليس من شك في أن هذا الوضع يمكن أن يسهل من عملية التكامل الإقليمي في أفريقيا، ويدفع بعملية التنمية في القارة قدما وحل المشكلات التي تعاني منها القارة.⁽¹⁾ -الفقر، انتشار الأمراض والأوبئة، الأمية، النزاعات الاثنية،... إلخ.

الفرع الأول: تعريف مبادرة النياد؛ هي مبادرة إستراتيجية لإعادة هيكلة أفريقيا وتخليصها من التخلف وتعزيز التنمية المستقلة والنهوض بالاقتصاد والاستثمار في الشعوب الأفريقية ومواجهة التحديات الحالية التي تواجه القارة الإفريقية والتي تتمثل في الفقر المتزايد والتخلف واستمرار التهميش... إلخ، وكما جاء في توطئة " وثيقة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا " الصادرة بأبوجا أكتوبر 2001 بأن النياد هي " تعهد بين القادة الفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة يتقاسمون من خلاله القناعة بضرورة تعجيل القضاء على الفقر ووضع بلدانهم على حطى النمو المستدام والتنمية، وفي نفس الوقت المشاركة النشطة في الاقتصاد والحياة السياسية العالمية.⁽²⁾ من هنا فوضت منظمة الوحدة الأفريقية " OAU " -خلال الاجتماع السابع والثلاثين لها في زامبيا جوان 2001- رؤساء الدول المؤسسة أو ما يعرف بالخمسة الكبار (مصر، الجزائر، السنغال، نيجيريا وجنوب إفريقيا) بتصميم هيكل متكامل للتنمية في القارة.⁽³⁾ حيث مرت المبادرة بعدة مراحل وتطورات حتى أصبحت في شكلها الحالي، ففي البداية قامت الجزائر ونيجيريا وجنوب أفريقيا بطرح ما أسموه برنامج شراكة الألفية لإنعاش أفريقيا والمعروف اختصارا

⁽¹⁾ ابراهيم أحمد نصر الدين: "ظاهرة الحروب الأهلية في أفريقيا بين أزمة الانتماء الوطني والتحول الديموقراطي" ورقة عمل مقدمة إلى ندوة: الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا (القاهرة: منظمة لظاس الشعوب الأفريقية. الأسبوع) ص 15-16.

⁽²⁾ أمية فلاح، (عبر النياد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية للمستدامة في إفريقيا)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: فرع الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2010، ص 27.

⁽³⁾ فوزية خديكوزم عزيز، " النياد توجه جديد للتنمية في أفريقيا"، مجلة الأستاذ، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، العدد 201، السنة 2012، ص

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

بد "MAP" أواخر العام 2000 بالعاصمة الجزائرية خلال مؤتمر رؤساء الدول والحكومات السادس والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية، وتم الاتفاق في البداية على الإطار العام الذي تقوم عليه الشراكة، حيث تم تحديد القطاعات التي يجب أن تعمل فيها الحكومات والتي يجب أن تكون لها الأولوية في جذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيه القطاع الخاص إليها وهي قطاعات التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والاتصالات وتعزيز الأمن وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ثم بادرت السنغال بوضع خطة جديدة لحل مشاكل القارة الأفريقية فجاءت خطة "OMEGA" والتي تهدف إلى إحراز التنمية في أفريقيا والعمل على خلق تنمية متواصلة لشعوب القارة ومحاربة أسباب التخلف، على أربعة محاور هي تدعيم البنية الأساسية بما في ذلك المعلومات والاتصالات، والاهتمام بالتعليم وتنمية الموارد البشرية، والصحة، والزراعة. وتم طرح المبادرتين أمام قمة سرت غير العادية في مبادرة واحدة - وتزامن ذلك مع طرح فكرة تفعيل منظمة الوحدة الأفريقية وتحويلها إلى الاتحاد الإفريقي - ولاققت قبولا واسعا من القادة الأفارقة، ودعوا إلى دمجهما في مبادرة واحدة تتقدم بها القارة إلى الشركاء الدوليين، وتعبير عن موقف أفريقي موحد وواضح تجاه القارة الملحة، وتم تشكيل لجنة لتنفيذ المبادرة من رؤساء 15 دولة أفريقية، لكي تتولى إدارة جميع الأمور المتعلقة بتنفيذ المبادرة، وفي أول اجتماع لهذه اللجنة بالعاصمة البحرية أبوجا في أكتوبر 2001، حيث تم الإعلان عن الصيغة النهائية للمبادرة، مع تغيير اسمها إلى (الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا) (NEPAD) The New Partnership for Africa's Development⁽¹⁾.

الفرع الثاني: أهداف المبادرة؛ وتتمثل أساسا في خمسة أهداف رئيسية و هي:

البند الأول: تخفيف عبئ الديون: تسعى الشراكة إلى تخفيض عبئ الديون الخارجية لأبعد من المستويات الحالية، والذي لا يزال يقتضي سداد مدفوعات خدمة الديون التي تشكل نسبة كبيرة من العجز في الموارد، هذا الهدف الطويل الأجل للمبادرة، أي أن تخفيف الديون يرتبط أساسا بنتائج تخفيف حدة الفقر المكلفة والذي يعد المبرر لهذه الخطوة أمام الدول الدائنة، وفي غضون ذلك وجب تحديد الحد الأقصى لنسبة خدمة الديون بالمقارنة مع الإيرادات المالية لأي دولة إفريقية، على أن يكون هذا الحد الأقصى محتلفا بالنسبة للبلدان التي تحصل على مساعدات التنمية الدولية والبلدان التي لا تحصل عليها⁽²⁾، وكذلك وجب الحصول على أكبر قدر من الالتزامات بشروط ميسرة، أي تخفيف عبئ الديون بالإضافة إلى المساعدات الإنمائية الخارجية، حيث قام قادة المبادرة

⁽¹⁾ "النيباد... الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا"، مجلة أفريقيا فاندا، العدد الرابع، أبريل 2013، ص 3.

⁽²⁾ (الأفارقة بحاجة إلى مساعدات غير مشروطة)، نقلا عن:

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

بالتفاوض بشأن هذه الترتيبات مع الحكومات الدائنة (19 مليار دولار لـ 22 دولة فقط، تفوق الديون الخارجية لإفريقيا 300 مليار دولار)، حيث تحاول النيباد خفض هذه الديون إلى أقل من 10 في المائة كنسبة من مداخيل كل حكومة إفريقية، وتستطيع كل البلدان أن تشارك في هذه العملية في إطار الآليات الموجودة في هذا السياق مثل: المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (PPTE)، و نادي باريس قبل الحصول على مساعدة النيباد، هذه المبادرة الخاصة بالديون تلزم البلدان اعتماد استراتيجيات متفق عليها بخصوص تخفيض حدة الفقر واستراتيجيات بشأن الديون و كذلك المشاركة في المبادرة الخاصة بالإدارة الاقتصادية، حتى تتمكن من جلب الموارد الإضافية وكذا السعي للحصول على أكبر قدر من تخفيف الديون، وفي هذا الإطار قامت المبادرة بإنشاء إطار تتمكن من خلاله تبادل التجارب و تحسين الاستراتيجيات و تنسيق الجهود للوصول إلى اتفاق شامل في التفاوض مع المجتمع الدولي بخصوص مشكلة الديون الخارجية.⁽¹⁾

البند الثاني:زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية: تسعى الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا لزيادة مستوى المساعدات الإنمائية الخارجية على المدى المتوسط، و كذلك إصلاح نظام تسليم المساعدات من أجل ضمان استخدام تدفقاتها بصورة أكثر فعالية من قبل الدول الإفريقية المستفيدة، وفي هذا السياق تسعى إلى تشكيل مجموعة دراسة لإعداد وثيقة بشأن إستراتيجيتها لتخفيف حدة الفقر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي.⁽²⁾

البند الثالث: تشجيع التجارة، الاستثمار، النمو الاقتصادي، و التنمية المستدامة: وهذا من خلال:

– **زيادة تعبئة الموارد المحلية:** لتحقيق مستويات نمو أعلى و تخفيف حدة الفقر وحب تعبئة الموارد المحلية، و تشمل المدخرات الوطنية (ضرائب) التي تحققها الشركات والمواطنين، وكذلك الحاجة إلى أنظمة فعالة لتحصيل الضرائب من أجل زيادة الموارد العامة وترشيد المصاريف الحكومية، والقضاء على ظاهرة هروب الرأسمال الوطني، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بجعل الاقتصاديات الإفريقية أكثر جاذبية للرأسمال المحلي والمحافظة عليه.⁽³⁾

– **تشجيع تدفقات رأس المال الخاص (الاستثمارات):** وذلك من أجل تحقيق معدل سقف نمو للنتاج الداخلي الخام (PIB) بنسبة 7 في المائة سنويا، هذه النسبة المطلوبة لبلوغ أهداف التنمية الدولية و لتقليص

⁽¹⁾ "الأمارة بحاجة إلى مساعدات غير مشروطة"، المرجع السابق الذكر.

⁽²⁾ الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، ليوحا نجرها، أكتوبر 2001، ص 37.

⁽³⁾ "خطة جديدة لتنمية القارة الإفريقية"، نقل عن:

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

عدد الفقراء في إفريقيا إلى النصف عام 2015 و لهذا وجب تقليص العجز في الناتج المحلي الإجمالي (12 في المائة 64 بليون دولار أمريكي)، بزيادة المدخرات المحلية و تحصيل الإيرادات العامة لتأتي مبادرة النيباد لتركز على تدفقات رأس المال الخاصة إلى إفريقيا بصفة منظمة و مستمرة رغم النظرة السلبية للمستثمرين على أن إفريقيا هي قارة المخاطر الكبرى، و لذا وجب تحسين المناخ الاستثماري لجلب رؤوس الأموال الإفريقية والأجنبية بإتباع سياسات مشجعة مثل تحسين أنظمة ضمان الائتمان، إقامة أطر تنظيمية وإصلاحات قانونية وتفعيل القطاعات المالية والبنكية، كذلك تشجيع التعاون بين القطاع العام والخاص بواسطة بنك التنمية الإفريقي، وعصرنة البيئة التشريعية والتنظيمية للنظام المالي، كما ترمي النيباد أيضا للنهوض بالقطاع الخاص سواء محليين أم أجنبية، وتشجيع التجارة مع التأكيد على تدعيم الصادرات.⁽¹⁾

– **إنعاش الاندماج الاقتصادي الجهوي و تطوير التجارة بين الدول الإفريقية:** وذلك بتعزيز المبادلات الجهوية في القطاعات الحيوية المؤثرة في الإنتاج الجهوي مثل الهياكل القاعدية، الماء، الأمن الغذائي، الطاقة، التسيير للمستدم والحفاظ على المصادر الطبيعية... الخ. وكذا تعزيز القدرات الإفريقية و تحسين نوعية المساعدة التقنية، التجارية (مثل: إنشاء مكاتب الإعلام في الأسواق التجارية).

– **مضاعفة الإنتاج الزراعي:** بالنظر للمجتمع الأفريقي ذو الطبيعة الزراعية، عملت النيباد على مضاعفة الإنتاج الزراعي كما وكيفا بتخصيصها ما يسمى بـ"المبادرات الزراعية لتنمية مستدامة"، قائمة أساس على تخفيف حدة الفقر بتدعيم الإنتاج الزراعي وتنويعه مع تنمية الهياكل القاعدية الزراعية (إنتاج، نقل، أسواق)، ووضع سياسات زراعية مشتركة، وتطوير الزراعة الصناعية وتسهيل تسويقها داخليا وتصديرها خارجيا.⁽²⁾

– **العمل على مضاعفة الأمن الغذائي:** للتخفيف من الفقر وتمكين الطبقة الفقيرة من العيش الحسن بفضل الزراعة والتنمية الريفية بتحسين النوعية وتنويع المواد الغذائية وتحسين التقنيات الزراعية.

– **انجاز المنشآت القاعدية (البنى التحتية):** إن البنية التحتية هي أحد المؤشرات الرئيسية للنمو الاقتصادي، فالخالة المتزايدة للبنى التحتية في أفريقيا عامل رئيس يعيق التغييرات البنوية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المنطقة . فلكي تسد أفريقيا احتياجاتها من الإنفاق على البنى التحتية، من المقدر أن تحتاج إلى نحو 93 مليار

⁽¹⁾ امية فلاح ، المرجع السابق الذكر، ص 31.

⁽²⁾ Zo Randrimaro, 'The NEPAD Gender and the Poverty Trap: the NEPAD and the Challenges of Financing for Development in Africa from a Gender Perspective', on www.nepadn.org , acceded :21/01/2014.

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

دولار سنويا، وأن تفقد المنطقة نقطة متوية من نمو الدخل الفردي سنويا بسبب البنى التحتية الرديئة، إن وضع البنى التحتية هذا يرفع تكاليف المعاملات، ويعسر على الشركات المحلية في المنطقة التنافس في أسواق الصادرات العالمية. وعلى هذا، فإن إنجاز وتطوير البنى التحتية شرط لا بد منه للتغيير البيوي والنمو في أفريقيا، وذلك بالبحث عن حلول تسمح لإفريقيا بالارتقاء لمستوى الدول المتقدمة من حيث تراكم رأس المال المادي، و رأس المال البشري، هذين العنصرين الذين يمدلان البنية التحتية يعودان بالنفع على إفريقيا لجعلها تركز فقط على النتائج و تحسين النوعية، أي مدى تنافسية سلعها.⁽¹⁾

— الاستفادة المثلى من تكنولوجيايات الاعلام و الاتصال: خدمة التنمية وحب تكوين شراكة بين القطاعات العامة والخاصة للإسراع بإنشاء الهياكل القاعدية لتكنولوجيايات الاعلام و الاتصال.

البند الرابع: مضاعفة المعارف، تحسين و ترقية و نشر استعمال النظام الرقمي: تعتبر مبادرة البيباد التكنولوجيايات الجديدة للإعلام و الاتصال هدفا أساسيا للتنمية في إفريقيا، وذلك بواسطة إعداد وتنفيذ المخططات الخاصة بالتعليم الوطني المطابقة لأهداف "داكار" فيما يخص التربية للجميع، و تشجيع المجتمع الدولي لدعم هذه المخططات، كما تقوم على تقويم النظام الجامعي في إفريقيا وإنشاء جامعات متخصصة ومعاهد للتكنولوجيايات بتأطير من الهيئات التدريسية الإفريقية المتاحة، وكذا تدعيم التعليم ببناء مدارس ابتدائية في جميع القرى، إضافة إلى المدارس الثانوية وضمان المساواة في التعليم بين الرجل والمرأة.⁽²⁾

البند الخامس: تحسين الصحة: تعاني قارة إفريقيا من الانتشار الكبير للأوبئة و الأمراض الفتاكة مثل: الملاريا والسل، السيدا، هذا يعني الأعباء الكبيرة للتكفل بالمصابين ما يؤثر سلبيا على تحقيق التنمية في القارة، مما يؤر بشكل كبير على معدل الحياة في إفريقيا، ما استدعى بذل جهود كبيرة للقضاء على المشاكل التي يعاني منها قطاع الصحة، وكذا مضاعفة حملات التلقيح ضد مختلف الأوبئة خاصة لدى الأطفال، وهذا لا يتأتى إلا من خلال:⁽³⁾

⁽¹⁾ مؤتمر الأمم المتحدة للحضرة والتنمية، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: الأداء والتحديات ودور الأونكتاد، البند الثاني من جدول الأعمال للوقت، الدورة الخامسة والخمسون، جيف 2، 5 جويلية 2012، ص 7.

² ترمي الأهداف الستة للتعليم للجميع للطف عليها دولياً إلى تلبية حاجات التعلم لجميع الأطفال، والشباب والكبار بحلول عام 2015.

⁽³⁾ Rapport de la banque mondiale, comment sauver l'Afrique ? L'Afrique peut-elle revendiquer sa place au XXI siècle? mai 2000, p. 15.

⁽³⁾ مروة سليمان يوسف صلاح، (دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تنمية الديمقراطية والاسطرار السياسي في دول إفريقيا جنوب الصحراء 2000..2010)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011، ص

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

- تيسير النفاذ إلى المعلومة الطبية المتوفرة على الصعيد العالمي وموارد المحتوى على الصعيد المحلي، من أجل دعم بعوث الصحة وبرامج الوقاية والنهوض بصحة الأفراد.

- تشجيع الجهود التعاونية للحكومات والمخططين والمهنيين في المجال الصحي، وسائر الوكالات وبمشاركة من للمنظمات الدولية من أجل إقامة أنظمة معلومات للرعاية الصحية، لتعزيز التدريب الطبي المتواصل والتعليم والأبحاث الطبية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع احترام وحماية حقوق المواطن في الخصوصية.

الفرع الثالث: إنجازات النيباد؛ إن تقييم أداء نيباد الكلي يطرح تحديات لأن من الصعب عزل إسهامات نيباد في النتائج الاقتصادية للملاحظة عن إسهامات برامج وسياسات أخرى. ومع ذلك، تشير البيانات المتاحة إلى أن أداء أفريقيا في مجال النمو الاقتصادي كان أفضل بكثير في العقد الذي استحدثت فيه نيباد (2000 - 2009) منه في العقد الذي سبقه (1990 - 1999) وبالتحديد، ارتفع معدل النمو السنوي للنتائج الحقيقي في أفريقيا من 2.7 في المائة في الفترة الأولى، إلى 05 في المائة في الفترة الثانية، يُضاف إلى ذلك ارتفاع معدل نمو الناتج الحقيقي للفرد من صفر في المائة إلى 2.6 في المائة من الفترة الأولى إلى الثانية.

- بعض التقدم المحرز في ميدان الزراعة، فبواسطة البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، ترسي نيباد شيئاً فشيئاً الأساس لرفع الإنتاجية والناتج الزراعيين في أفريقيا، وتولي البلدان الأفريقية المزيد من الاهتمام لقطاع الزراعة بفضل هذا البرنامج، فعلى سبيل المثال، حققت ثمانية بلدان هدف تخصيص 10 في المائة من الميزانية للزراعة، وبلغت تسعة بلدان الهدف المنشود بتحقيق متوسط لمعدل النمو السنوي للناتج الزراعي لا يقل عن 06 في المائة واتخذت نيباد أيضاً تدابير لتطوير البنى التحتية في أفريقيا، وهو أمر مهم للتنمية الزراعية في المنطقة، فعلى سبيل المثال، يقدم برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، الذي أطلق في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لعام 2010 في كامبالا، استراتيجية متنسقة لتطوير البنية التحتية الإقليمية والقارية في أفريقيا، واضعاً بذلك الأساس لزيادة الإنتاجية والناتج الزراعيين في المنطقة.⁽¹⁾

- هناك سبعة بلدان أفريقية من بين أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم. ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين حافظت أفريقيا على معدل اقتصادي بلغ 5,6 في المائة في المتوسط، ورغم تباطؤه بسبب الأزمة المالية في عام 2009 لينخفض إلى 2,2 في المائة إلا أنه سرعان ما تعافى في عام 2010 ليبلغ 4,6 في المائة، ثم 5 في المائة في عام

⁽¹⁾ مؤتمر الأمم المتحدة للحضارة والتنمية، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: الأداء والتحديات ودور الأوتكتا، المرجع السابق الذكر، ص 3.

الفصل الثاني: — أفريقيا بين اشكالية النزاعات الاثنية ومسعى تحقيق التنمية

2012 وتوسّعت الاقتصاديات حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي في جنوب أفريقيا 408 بليون دولار، تليها مصر بناتج محلي إجمالي قدره 231 بليون دولار ثم نيجيريا 223 بليون دولار في عام 2011 .

- استطاعت أفريقيا تحقيق تقدما مطردا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في مجالى السلام والأمن . ويبدو هذا جليا من خلال التطور في الهياكل الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة والتعددين، وإنشاء آليات للسلام والاستقرار وتسوية النزاعات، هذه التطورات بعد عام 1994 وهو التاريخ الذي استضافت فيه القارة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية⁽¹⁾.

- استطاعت النيباد إدراج أفريقيا على جدول الأعمال العالمي، وجلبت أيضا الدعم الدولي للمنطقة، حيث وضعت مجموعة البلدان الثمانية حطة العمل المتعلقة بأفريقيا في جوان 2002 وعقدتها التزامات بدعم تنفيذ النيباد، وزادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا منذئذ زيادة كبيرة، فقد انتقلت من 4, 21 مليار دولار في عام 2002 إلى 47,9 مليار دولار في عام 2010؛ وزادت التدفقات الثنائية من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من 13,4 مليار دولار إلى 29,3 مليار دولار خلال الفترة نفسها، ما يساعد القارة على تحقيق توازن في وضع السياسات العامة تراعى فيه التوزيع الاثني.

- وحققت نيباد أيضا بعض التقدم في مجال الحوكمة الاقتصادية والسياسية وجاء في التوقعات الاقتصادية لأفريقيا "African Economic Outlook" لعام 2011 أن البيئة الاقتصادية قد تحسنت، لاسيما في مجالات كالإصلاح الضريبي والحصول على القروض وإنفاذ العقود. وأحرز تقدم في المجال السياسي، خلال العمليات الانتخابية. فقد جرت انتخابات سلمية في 13 بلدا في عام 2010 ، وفي 20 بلدا في عام 2011 .

- ومن إنجازات نيباد أيضا حملت الأمم المتحدة على اتخاذ تدابير لتعزيز الانساق في الدعم المقدم إلى أفريقيا، فمنذ إقرار النيباد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 7/57 المؤرخ 4 نوفمبر 2002 ، أصبحت النيباد تحظى بقبول واسع باعتبارها الإطار والآلية التي ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يدعموا بواسطتها جهود التنمية الأفريقية. حيث أنشأت الأمم المتحدة آلية التشاور الإقليمية التي تعزز بواسطتها اتساق وتنسيق الدعم المقدم إلى أفريقيا، وتقدر الإشارة أن العضوية في آلية التشاور الإقليمية لا تقتصر على وكالات الأمم المتحدة . وصار يوجد اليوم بالتحديد من بين أعضاء الآلية منظمات إقليمية مثل مصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية.⁽²⁾

⁽¹⁾ المؤتمر الإقليمي الأفريقي للسكان والتنمية، التقرير الإقليمي لأفريقيا: النتائج والتوصيات، لمرجع السابق الذكر، ص 7.

⁽²⁾ مؤتمر الأمم المتحدة للحضارة والتنمية، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: الأمام والتحديات ودور الأوتكتاد، المرجع السابق الذكر، ص 3-4.